الوحدة

اسبوعية.. سياسية.. عامة

الاثنين 7 شعبان 1431هـ الموافق 19 يوليو 2010 العدد (243) Mon. 7/8/1431 - 19 July 2010 **70 ريالاً 16 صفحة**

اتفاق السلطة والمعارضة على الإفراج عن معتقلي حرب صعدة في محافظاتهم

إطلاق سراح السفير قاسم عسكر والبرلماني احمد بامعلم وفادي وفواز وعمر حسن باعوم

• عسكر

• بامعلم

أكد المحامي محمد المخلافي القيادي المعارض المكلف بمتابعة ملف المعتقلين على ذمة حرب صعدة والحراك الجنوبي أن النائب العام وجه بالإفراج عن 28 معتقلاً ومحكوماً من ناشطي الحراك الجنوبي.

وقال إن من بين المفرج عنهم شخصيات قيادية اعتقلت وحوكمت بسبب مواقفها السياسية مقل السفير قاسم عسكر والبرلماني السابق أحمد بامعلم والقيادي في منظمة الاشتراكي بحضرموت عباس باوزير ورئيس فرع التجمع الوحدوي بحضرموت ناصر باقزقوز، وفادي وفواز وعمر حسن باعوم.

وأوضح بأن 23 شخصا من المعتقلين الـ28 المفرج عنهم هم من المعتقلين في مدينة المكلا بحضرموت، واثنين من معتقلي عدن هما: عمر محمد حسين

التتمة في الصفحة 4

تفاصيل 3 استجوابات للحكومة:

حاشد: مخالفات وزيري الداخلية والإدارة المحلية لاتستوجب سحب الثقة منهما فقط بل احالتهما للتحقيق

البرلمان يلزم الحكومة باسقاط قراراتها المخالفة لقانون السلطة المحلية

■●■

القربي يعتبر نظام الكفيل في السعودية غير انساني، والعمراني وبشر يشبهانه بنظام العبودية

■●■

النوبة: المشترك يغازل الجنوبيين بعين الاستقلال وينام مع السلطة على فراش الوحدة

الخبجي: أي حوار يجب أن يكون طرفاه الجنوب والشمال على قاعدة فك الإرتباط

قال إنه يتفهم دوافع الإرياني الذي عانى كثيراً من زملائه في المؤتمر الشعبي

ياسين سعيد نعمان: الحوار سيكون حول اتفاق فبراير كاملاً

أثارت تصريحات الدكتور عبدالكريم الإرياني عقب توقيع المحضر التنفيذي ظهر السبت، تساؤلات حول مستقبل الحوار الوطني في ضوئها.

وكان الإرياني قال إن المحضر يتضمن آليات إجراء حوار وطني شامل في ما يخص البند الأول من اتفاق فبراير 2009، موضحاً أن البندين الثاني والثالث من اتفاق فبراير متصلان بقانون الانتخابات واللجنة العليا للانتخابات، و(أن) الأطراف الموقعة على اتفاق فبراير 2009 معنية بهما (أي البندين) من خلال مجلس النواب.

ويتضمن اتفاق فبراير 2009، 3 بنود؛ الأول ينص على إتاحة فرصة للأحزاب والمجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظامين السياسي والانتخابي، والثاني ينص على تمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب، من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات، وينص البند الثالث على إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون.

وتفيد مقدمة الاتفاق بأن إجراء أية انتخابات حرة ونزيهة وآمنة تقتضي مشاركة أطياف العمل السياسي كافة في توفير مناخات سياسية ملائمة.

وسبق للمشترك أن شدَّد على أن توفير مناخات سياسية ملائمة

التتمة في الصفحة 4

• نعمان

• الارياني

المشترك وقع على المحضر بعد التشاور مع قيادات معارضة في الخارج

السلطة والمعارضة تتفقان على آليات الحوار الوطني

بعد نحو شهرين من المراوحة وقعت السلطة والمعارضة، ظهر السبت، على محضر تنفيذي لاتفاق 23 فبراير 2009 الذي تم بموجبه تأجيل الانتخابات النيابية لمدة عامين.

التوقيع الذي جرى بحضور الرئيس علي عبدالله صالح، جاء بعد اتصالات ومشاورات مكثفة بين طرفي الاتفاق، وجهود للتوفيق بينهما بذلها الاتحاد الأوروبي.

المحضر يضم 10 بنود تقرر الإجراءات والآليات المطلوبة لتنفيذ اتفاق فبراير الذي ينص على تأجيل الانتخابات النيابية (من 27 أبريل 2009 إلى 27 أبريل 2011)، وذلك من أجل "إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية".

وينص محضر التنفيذ على أن تتشكل لجنة مشتركة من اللقاء المشترك وحلفائه وشركائه ومن المؤتمر الشعبي وحلفائه وشركائه بقوام 200 عضو، تتولى استكمال إعداد برنامج زمني لمؤتمر حوار وطني (نص الاتفاق ص2).

وعقب التوقيع دعا الرئيس علي عبدالله صالح المؤتمر والمشترك إلى وقف الحملات الإعلامية، معتبراً التوقيع على محضر تنفيذي لاتفاق فبراير "خطوة إيجابية نحو الانفراج السياسي".

ولا يتضمن المحضر أي سقوف أو محددات للقضايا التي ستبحث في مؤتمر الحوار الوطني، لكنه لم يشر إلى القضية الجنوبية والحرب في صعدة.

ومعلوم أن أحزاب المشترك ترى في بند التعديلات الدستورية لتطوير النظامين السياسي والانتخابي مدخلاً مناسباً لبحث القضية الجنوبية.

التتمة في الصفحة 4

قياديون في الحراك الجنوبي يصفون الاتفاق بـ"المؤامرة على القضية الجنوبية"

النوبة: أحزاب اللقاء المشترك تغازل الجنوبيين بعين الاستقلال وتنام مع السلطة على فراش الوحدة!

الخبجي: أي حوار يجب أن يكون طرفاه الجنوب والشمال على قاعدة فك الارتباط

شكري: لا يعنينا من يذهب إلى هذه المشاريع، وموقفنا رسمه الشارع الجنوبي!

■ "النداء"

عقب الاتفاق المبرم بين الحزب الحاكم وتكتل اللقاء المشترك المعارض، كان لابد من الاقتراب من قيادات الحراك السلمي الجنوبي لمعرفة موقفهم من الاتفاق، على اعتبار أن قضية الجنوب باتت اليوم غير قابلة للتجاوز أو القفز فوقها.

حاولنا في هذا العجالة استطلاع آراء مختلف مكونات الحراك الجنوبي بدءاً بالهيئة الوطنية للاستقلال ممثلة برئيسها العميد ناصر النوبة، ومجلس الحراك السلمي برئيسه في محافظة لحج الدكتور ناصر الخبجي، والمجلس الوطني لتحرير الجنوب من خلال ناطقه الرسمي الدكتور عبدالحميد شكري.

● أكد العميد الركن ناصر النوبة، رئيس الهيئة الوطنية للاستقلال، أن القضية فيها تآمر متفق عليه بين السلطة والمشترك باستخدام الترهيب والترغيب لشعب الجنوب، والهدف الأساسي هو إنهاء الحراك السلمي الجنوبي.

وقال إن أحزاب اللقاء المشترك تغازل الجنوبيين بعين الاستقلال وتنام مع السلطة على فراش الوحدة.. متهماً المشترك بالقيام بمحاولات لخرق مبادئ النضال السلمي عبر التقطع والقرصنة والإرهاب لتشويه الحراك، وغرضهم من ذلك الابتزاز المادي والسياسي.

وحول موقف الحراك الجنوبي من الاتفاق الأخير شدد على أن الحراك الجنوبي غير معني بهذا الاتفاق "لا من قريب ولا من بعيد"، لأن اتفاق فبراير إنما يهدف إلى تعديل دستوري، وإذا تم التعديل الدستوري فذلك سيعني تصفير العداد للرئيس صالح لولايتين قادمتين مدتهما 10 سنوات، مثلما كان في دستور ما تسمى بالوحدة، أي بنظام 5 سنوات. وقال إن تعديل الدستور سيجعل مدة حكم الرئيس صالح 42 عاما، وربما يصبح إمبراطورا.

ورأى أن المشترك يناضل على 3 جبهات هي: "السلطة، الحراك، حوارات الخارج"، وكل هذه الاتجاهات تلتقي في ما يطمحون إليه، والمتمثل في تشكيل حكومة وحدة وطنية مزعومة، والاتفاق مع الحزب الحاكم على الانتخابات القادمة بما في ذلك القائمة النسبية. "ونحنُ في الحراك نرى أننا سنقطع شوطا نحو الاستقلال، مما يعني ذلك أن هذا الاتفاق لا يخصنا وإنما يخص الأشقاء في الجمهورية العربية اليمنية".

النوبة عزا الغرض من هذا الاتفاق إلى رغبة السلطة والمعارضة في إضعاف الحراك الجنوبي، مستشهداً بتأجيل الانتخابات عن موعدها في اتفاق فبراير 2009 التي لو جرت في موعدها السابق "لأسفرت نتائجها عن شمال وجنوب، لأن الجنوب سيقاطع والشمال سيصوت، لكن تحالف المشترك مع الحزب الحاكم أجل هذا النجاح".

واستطرد: "هناك أيضاً غرض آخر من التأجيل في المرة السابقة، وهو إعطاء الحزب الحاكم فرصة سنتين لتكون أمامه فرصتان؛ إما لضرب الحراك الجنوبي أو معالجة قضية الجنوب، لكن جماهير الجنوب خيبت ظنونهم وأفشلت مخططاتهم وأثبتت لهم العكس، حيث ازدهر وتطور الحراك الجنوبي على مستوى الساحة الجنوبية".

وأكد النوبة أن هناك توافقاً بين المعارضة والحاكم يتجلى في موقفهم المشترك ضد قضية الجنوب، ولكن بأساليب وأدوار مختلفة سواءً كانت في الداخل أو في الخارج.

وعن موقف القيادات الجنوبية في الخارج قال: "الطرف الجنوبي في الخارج يعمل على تكرار أخطاء الماضي، وذلك من خلال عدم الاعتراف بمحطات هذه الثورة التي قمنا بها إما تعمداً أو بإيعاز من عناصرهم، ويحاولون تجيير التاريخ لصالحهم".

وختم قائلا: "من خلال توقيع هذا الاتفاق يتضح لشعب الجنوب وللعالم أجمع مدى التآمر على قضية الجنوب بحيث إن الموقعين أطراف حزبية وأطراف شمالية كلها، ولم يظهر طرف شمالي وطرف جنوبي، وإنما ظهرت قوائم حزبية، فإذا أردنا حل قضية الجنوب علينا أن نظهر في خطاباتنا واتفاقياتنا مسألة شمال وجنوب بإشراف دولي".

● الدكتور ناصر الخبجي القيادي في الحراك الجنوبي، ورئيس مجلس الحراك السلمي بمحافظة لحج، قال لـ"النداء": "هذا الاتفاق ليس الأول ولا الاخير والعبرة بالملفات التي يمكن أن يفضي إليها الاتفاق، ونحن في الحراك الجنوبي نعتبر هذا الاتفاق يمثل السلطة والمعارضة في الجمهورية العربية اليمنية وهما المعنيين به دون غيرهم، أما نحن فنعيش وضع احتلال".

وأضاف: "إن كان هناك أي حوار جاد بشأن قضية الجنوب فيجب أن يكون طرفاه الشمال والجنوب وأن يكون وفقاً للشرعية الدولية المستندة لقراري مجلس الأمن الدولي 924، 931، وعلى قاعدة فك الارتباط".

واختتم تصريحه بالتأكيد على "أن دعوات إصلاح النظام السياسي والتعديلات الدستورية ليست لها علاقة بقضية الجنوب، والمؤتمر والمشترك يسعيان للسلطة، أما نحن فقضيتنا فتتعلق بدولة تم احتلالها ونناضل من أجل استعادتها".

● الدكتور عبدالحميد شكري الناطق الرسمي للمجلس الوطني الأعلى لتحرير الجنوب، قال إن برنامج المشترك يخصه وحده، فالمشترك يعتقد أنه سيعمل على حل مشاكل اليمن، وهذا لا يقترب معنا لأننا ومعنا فصائل الحراك الجنوبي التي أعلنت هدفها بوضوح، والمتمثل في الاستقلال والتحرير واستعادة الدولة، لنا برامجنا وملتزمون بها ونناضل من أجلها حتى نيل الاستقلال.

وأضاف: "لا يعنينا من يذهب إلى هذه المشاريع أو من يحاور من أجلها، فهذه قناعتهم ولهم مطلق الحرية في أن يتحاوروا، أما نحن فقد حددنا خيارنا الذي رسمه الشارع الجنوبي، وهو لا يحتاج إلى توضيح، ولا يستطيع المشترك ولا المؤتمر ولا غيره أن يحجبه أو أن يقف في وجه تطلعات شعبنا في الجنوب، ولا يستطيع أحد أن ينكر أننا في الجنوب تحت الاحتلال منذ 7 يوليو 94".

وبشأن عدم ورود أي شروط مسبقة للحوار في المحضر الذي تم التوقيع عليه من المؤتمر الشعبي والمشترك، ما يعني عدم وجود سقف للحوار، قال: "تكررت في الآونة الأخيرة عبارة "حوار بلا سقف"، ونحن في المجلس الوطني نرى أن البيت الذي بلا سقف تؤثر فيه عوامل التعرية، ومصيره للهدم والزوال".

● النوبة

● الخبجي

نص اتفاق فبراير الموقع بين المشترك والمؤتمر الشعبي العام

"بعد حوارات عدة دعا إليها ورعاها الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية ضمت ممثلين عن المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب. . ونظراً لما تقتضيه المصلحة الوطنية العليا وحرصاً على إجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة وآمنة في ظل مناخات سياسية ملائمة تشارك فيها أطياف العمل السياسي كافة، فإن الموقعين أدناه يرون ضرورة العمل على اتخاذ الإجراءات الدستورية اللازمة لتعديل المادة 65 من الدستور المتعلقة بمدة مجلس النواب بما يسمح بتمديد فترة مجلس النواب الحالي لمدة عامين.. نظراً لعدم توافر الوقت الكافي للقيام بالإصلاحات الضرورية التالية:

أولاً: إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية.

ثانياً: تمكين الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب من استكمال مناقشة المواضيع التي لم يتفق عليها أثناء إعداد التعديلات على قانون الانتخابات وتضمين ما يتفق عليه في صلب القانون.

ثالثاً: إعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وفقاً لما ينص عليه القانون".

والله الموفق..

عن المؤتمر الشعبي العام الدكتور عبدالكريم الإرياني

عن التجمع اليمني للإصلاح عبدالوهاب الآنسي

عن الحزب الاشتراكي اليمني الدكتور ياسين سعيد نعمان

عن التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري سلطان العتواني

عن حزب البعث العربي الاشتراكي الدكتور عبدالوهاب محمد محمود

23 فبراير 2009

الاتفاق الموقع بين المؤتمر واللقاء المشترك لتنفيذ اتفاق فبراير

تنفيذا لاتفاق 23 فبراير 2009 عقد المؤتمر الشعبي العام وأحزاب اللقاء المشترك الممثلة بمجلس النواب ممثلة في الإخوة التالية أسماؤهم: الدكتور عبدالكريم الإرياني النائب الثاني لرئيس المؤتمر الشعبي العام، وعن أحزاب اللقاء المشترك الممثلة في مجلس النواب:

1 – عبدالوهاب محمود الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي

2 – عبدالوهاب الآنسي الأمين العام لحزب التجمع اليمني للإصلاح

3 – ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني

4 – سلطان العتواني الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري

اجتماعا اليوم تم فيه الاتفاق على تشكيل لجنة للتهيئة والإعداد للحوار الوطني الشامل، استنادا إلى اتفاق فبراير 2009، والذي تنص الفقرة الأولى منه على ما يلي: "إتاحة الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمناقشة التعديلات الدستورية اللازمة لتطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي بما في ذلك القائمة النسبية"، وذلك على النحو التالي:

1 – تلتقي أحزاب اللقاء المشترك مع المؤتمر الشعبي العام كممثلين لشركائهم وحلفائهم في لقاء تمهيدي يقوم فيه كل من الطرفين بتحديد وتسمية شركائهم وحلفائهم والذين سيمثلون الطرفين في اللجنة المشتركة للإعداد والتهيئة للحوار الوطني ولا يجوز لأي طرف الاعتراض على ما يقدمه الطرف الآخر.

2 – بعد استكمال تحديد القائمتين يتم تشكيل اللجنة المشتركة للإعداد والتهيئة للحوار الوطني من القائمتين بالتساوي بعدد إجمالي قدره مائتا عضو.

3 – يوقع على محضر الاتفاق الأطراف الموقعة على اتفاق فبراير 2006.

4 – يستحضر الطرفان إلى جانب ما ورد أعلاه قائمة أخرى بأسماء الأحزاب والقوى والفعاليات السياسية والاجتماعية والوطنية ومنظمات المجتمع المدني التي سيتم الاتصال بها والتشاور معها من قبل لجنة الإعداد والتهيئة للحوار وضم كل من يقبل بفكرة الحوار الوطني إلى قوام اللجنة بنفس المعايير التي يتم بها تشكيل اللجنة من حيث العدد والتمثيل.

5 – استكمال التشاور مع بقية الأحزاب والقوى السياسية والفعاليات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الراغبة للانضمام للحوار الوطني دونما استثناء.

6 – إعداد البرنامج الزمني للحوار والضوابط المنظمة له.

7 – تتخذ اللجنة قراراتها بالتوافق وتكون ملزمة للجميع.

8 – رئاسة اللجنة دورية وتعقد أول اجتماع لها في قاعة المركز الثقافي بالعاصمة صنعاء.

9 – يعين كل من طرفي الحوار رئيسا ونائبا يمثله، وإذا كانت الرئاسة لأي طرف يكون النائب من الطرف الثاني، ويشكل الرئيسان والنائبان هيئة رئاسة لجنة الحوار الوطني الشامل. وتسري هذه القاعدة على اللجان المنبثقة عنها.

10 – تكون أعمال اللجنة علنية وشفافة بما يمكن الرأي العام والأشقاء والأصدقاء من متابعة سير الحوار أولا بأول.

17 يوليو 2010

حكاية حي يبحث عن السعادة

تحت ذريعة القاعدة.. قتلوا "الدرويش"

هل ينتصر القضاء لـ"الدرويش" أم يخفق كما في حادثة "الحنكي ومسعود"؟!

■ شفيع العبد

منذ الخميس 24 يونيو الماضي وحي السعادة بمديرية خور مكسر بمحافظة عدن يأخذ مساحة في الرأي العام المحلي والعربي بما شهدها من أحداث ومصادمات جراء قيام قوات الأمن بمداهمة الحي تحت مبرر تواجد مطلوبين أمنياً ينتمون لتنظيم القاعدة هم على علاقة بالهجوم المسلح الذي استهدف مبنى الأمن السياسي بمدينة التواهي منتصف ذات الشهر، وراح ضحيته 13 شخصاً بينهم 3 نساء وطفل، وإصابة قرابة 15 آخرين.

تلك المداهمات أسفرت عن اعتقال العشرات من قاطني الحي وفرض طوق أمني محكم على الحي الذي لم يعد له من اسمه نصيب. على أن الحادثة الأبرز هي ما حدث للشاب أحمد الدرويش. الشاب العشريني الذي اعتقلته قوات الأمن وأوسعته ضرباً، ما أدى إلى وفاته في اليوم الثاني متأثرا بجراحه وفي ظروف غامضة، وقد أسر لشقيقه "أنور" بأنه قد تعرض للضرب المبرح وأنهم حقنوه بإبرة عن طريق طبيب بزي مدني داخل سجن البحث الجنائي.

الجهات الأمنية أرجعت سبب الوفاة إلى مرض "الربو"، بينما تؤكد أسرته وأقرباؤه وزملاؤه أنه لم يكن مصاباً بهذا المرض.

جثمان الدرويش ما زال مسجى في ثلاجة الموتى بمستشفى الجمهورية التعليمي بعدن، حيث رفضت السلطات تسليم الجثة لذويه لتشييعه كما كان مقرراً له في يوم 7 يوليو الذي بات يعرف في الجنوب بـ"يوم الأرض".

لم تكتف السلطة الأمنية الحاكمة لعدن بذلك، بل إنها هددت بقصف الحي -حسب معلومات تناقلها الأهالي- إذا لم يتم إزالة مخيم العزاء الذي نصبته أسرة الدرويش بجوار منزلها، وظل قبلة للمعزين الذين توافدوا من مختلف أحياء ومديريات عدن والمحافظات المجاورة، لمواساة الأسرة في مصابها الجلل.. وفجر الجمعة الماضية تم إزالة المخيم.

حي السعادة في سطور:

يتكون حي السعادة من عدد من الأحياء الداخلية "عبود -الجندوح الشمالية -الجندوح الجنوبية -الأحمدي -السلفادور". ووفق إحصاءات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2004، فقد بلغ عدد سكان الحي 14.006 أشخاص، 6699 إناث، و7307 ذكور. كما بلغ عدد الأسر 2120 أسرة، ويتكون الحي من 2229 مسكناً.

الحي يقع في النطاق الجغرافي الواقع بين مطار عدن الدولي ومعسكر بدر والعريش وساحل أبين وكليتي الآداب والتربية.

انتخابياً يتكون الحي من 3 مراكز محلية هي مراكز "ي، ك، م". ويمثله 3 أعضاء في المجلس المحلي للمديرية، جميعهم يمثلون المؤتمر الشعبي العام (الحزب الحاكم)، من بينهم الأمين العام للمجلس المحلي عوض مشبح، ورئيس لجنة الشؤون الاجتماعية ناصر الجعدني.

ونيابياً يتبع الدائرة 22 التي تتكون من 17 مركزاً انتخابياً، منها 15 مركزاً لمديرية خور مكسر ومركزان لحيي عبدالقوي والممدارة التابعين لمديرية الشيخ عثمان، والتي فاز بها المؤتمر الشعبي العام في انتخابات 2003 ممثلاً بالنائبة الوحيدة الدكتورة أوراس سلطان ناجي، التي أحدث فوزها بتلك الانتخابات لغطاً واسعاً في أوساط الناخبين والساسة والمثقفين، كونها وفق النتائج المعلنة في حينه لم تحصل سوى على 4600 صوت مقابل 5122 صوتاً لمرشح الحزب الاشتراكي اليمني الدكتور واعد باذيب الذي حصل على المرتبة الأولى في 11 مركزاً انتخابياً من أصل 15 مركزاً، بينما حصل مرشح الإصلاح على المرتبة الأولى في 3 مراكز و3 لمرشح المؤتمر، والتي تمثل مراكز "العسكر" حيث تقع المعسكرات.

ووفق تلك النتائج فقد حاز مرشح الاشتراكي على المرتبة الأولى ومرشح الإصلاح ثانياً والمرشح المستقل أحمد علي هيثم على المرتبة الثالثة، ومرشحة المؤتمر حلت رابعة.. لكنها بفضل لغة التسويات والتنازلات التي كانت أقوى من لغة الصندوق، أصبحت ممثلة لتلك الدائرة.

سكان حي السعادة:

لا يتواجد في حي السعادة "الشيخ" أسامة بن لادن أو ذراعه الأيمن "الطبيب" أيمن الظواهري، ولا حتى صورهما، ولا من ينتمي إلى تنظيمهما الذي بات في مواجهة حرب الإرهاب العالمية. من يسكن حي السعادة هم أبناء الشهداء ومناضلي الثورة الحقيقية (14 أكتوبر)، وضحايا الصراعات السياسية السابقة في الجنوب. ومن أراد أن يتأكد فما عليه سوى الوقوف نهاية كل فصل أمام مكاتب البريد ليرى بأم عينيه أمهات وزوجات وبنات الشهداء والمناضلين وهن يقفن في طوابير طويلة لاستلام "إهانات" أسموها إعانات أسر الشهداء والمناضلين لا تتجاوز ألفي ريال يمني، أو لاستلام مرتبات أولئك الشهداء والمناضلين التي لا تتساوى مع "الجعالة" الأسبوعية لأبناء الغزاة الجدد لعدن تحت راية "الوحدة أو الموت".

لا وجود للقاعدة:

الأمين العام للمجلس المحلي بمديرية خور مكسر عوض مشبح، نفى في تصريحات صحفية أي وجود للقاعدة أو عناصرها في حي السعادة، وأكد أن من يسكن الحي هم أبناء الشهداء والمناضلين الذين ضحوا بأرواحهم في سبيل الوطن.

رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية ناصر الجعدني، أكد في مقال صحفي له في صحيفة "أخبار عدن" أن ما تعرض له الحي بسبب "شبهة قاعدية بريء منها ساكنو الحي الذي يقطنه خيرة رجال الثورة وأبناؤهم وأحفادهم".

وأضاف: "لقد استخدمت أبشع أساليب التنكيل والتعذيب بحق فقيدنا الدرويش وبشهادة من كانوا يقبعون معه ويجاورونه في زنازين البحث"، مؤكداً في ذات السياق أن ما حدث ما هو إلا تصفية حسابات لمشاجرات حدثت في شهر رمضان الفضيل 1429هـ مع أفراد من الأمن داخل حي السعادة كان سببها ضابط يدعى "جميل".

وقد وصف الدرويش بأنه "إن دعوته لحاجة لبّاك.. وإن وقفت على بابه حياك.. وإن خالفته في أمر ما عاداك".

حي السعادة يتعرض للقصف:

مباني حي السعادة غالبيتها من الأخشاب التي تم بناؤها في حقبة زمنية سابقة إبان حكم "الرفاق"، وقد تعرضت للقصف في تلك الفترة حرب 86، ونشب الحريق في بعضها، لتأتي حرب صيف 94 ويكون حي السعادة عرضه لمدافعها، ورشاشات جنودها الأشاوس.

معسكرات وبطالة:

تكتظ مديرية خور مكسر التي يتبعها حي السعادة، بعدد هائل من المعسكرات ووحدات الأمن، ومنها على سبيل المثال "معسكر بدر -معسكر طارق -الصولبان -الأمن المركزي -القاعدة الإدارية -المرور -لواء النقل العام -إدارة الأمن العام -إدارة البحث الجنائي -إدارة النجدة -اللواء 132 -أحد ألوية الفرقة الأولى مدرع".

كما تتواجد في المديرية مكاتب الوزارات الحكومية: المالية -الثقافة -الصحة -الإعلام -التربية والتعليم وغيرها.

بالمقابل فإن أكبر نسبة للعاطلين عن العمل تتركز في أحياء السعادة والعريش والسلام، ما يعني عدم استفادة أبناء المديرية من هذا الكم الهائل من التواجد العسكري والحكومي في نطاقهم الجغرافي.

معاناة حي السعادة:

يفتقر حي السعادة إلى أهم الخدمات حيث لا يوجد به مركز صحي ولا روضة أطفال ولا مدرسة ثانوية، ويحتشر أبناء الحي بمشاركة أحياء أخرى في مدرسة السعادة.

غياب النائبة عن الأحداث:

النائبة الوحيدة في البرلمان الدكتورة أوراس سلطان ناجي، سجلت غياباً ملحوظاً عن الأحداث الأخيرة التي دارت رحاها في حي السعادة بمديرية خور مكسر، ولم تكلف نفسها عناء الاتصال بأسرة الشهيد أحمد الدرويش أو تحريك قضية مداهمات الحي وما تعرض له من قصف، وما طال ساكنيه من اعتقالات وترويع، تحت قبة البرلمان، الأمر الذي أثار علامات استفهام وتعجب على الصمت الذي فضلته النائبة.

تواصلاً لسيناريوهات القتل:

السلطة مصرة على المضي في غيها وغرورها المتشنج ممسكة بثقافة القتل.. عاضة عليها بالنواجذ.. تمارسها سلوكاً محبباً.. جعلها تعشق الدماء.. وأصوات الرصاص.. وتقدس البيادات.. وفي أحضان المعسكرات المتناثرة في الجبال والوديان والمدن تجد نفسها وتشعر بوجودها.. وهناك ترتفع الأنخاب عالياً بموت الجميع.

لم تكتف السلطة باغتيال الدرويش، بل أبت إلا أن تسقط ضحية جديدة في وقت تأهب أبناء الجنوب لتشييع الدرويش في يوم الأرض، فاغتالت أياديها الملطخة بدمائنا عبداللطيف الصبيحي، وجرحت آخرين. لتضاف جثته إلى جثة الدرويش في ثلاجة الموتى، ويضاف الاثنان إلى قائمة شهداء الجنوب التي ستبقى مفتوحة على مصراعيها في مواجهة سلطة القتل والدماء.

منع الناس من تشييع الشهداء وإسقاط آخرين في وقت التشييع بات واقعاً مألوفاً في الجنوب منذ انطلاقة الحراك السلمي الجنوبي قبل 3 أعوام مضت.

طريق القضاء:

أسرة الدرويش فضلت أن تسلك طريق القضاء في إطار سعيها للوصول إلى الحقيقة ومعاقبة الجناة الذين تسببوا في إزهاق روحه.

لكن التساؤل: هل يملك القضاء القدرة على كشف ملابسات الحادث وأسبابه ودوافعه، وتحديد الجناة ومحاسبتهم، وكشف ذلك للرأي العام، أم أنه سيبقى أسيراً للنزع السياسي، ويتخلى عن مهمته السامية المتمثلة في إحقاق الحق؟

الذاكرة الجمعية في الجنوب تحديداً مليئة بحوادث كثيرة شبيهة بحادثة الدرويش، لم يسجل القضاء أي نصر فيها.. نصراً لنفسه ولمكانته.. منها على سبيل المثال لا الحصر طالما والحديث عن حي السعادة، فإن المثال لن يذهب عنه للأحياء المجاورة والبعيدة.

قبل 4 أعوام خلت قتل في ذات الحي كل من حسين علي مسعود وعوض الحنكي (جندي بشرطة خور مكسر)، بعد قيام ضابط استخبارات ينتمي لمحافظة شمالية كان يقطن الحي آنذاك، بإطلاق النار بكثافة من بندقيته على طقم تابع لشرطة خور مكسر.

الضحايا تم مواراتهم "الثرى" بينما الجاني لم ينل جزاءه العادل حتى اللحظة.

انتشار حمى الضنك في الجنوب

أفاد مسؤولون يمنيون أن تفشي حمى الضنك، المنقولة بواسطة البعوض، في المحافظات الجنوبية والشرقية وهي حضرموت وتعز وعدن وأبين قد أودي بحياة عشرات الأشخاص خلال الأشهر القليلة الماضية وما يزال يزهق المزيد من الأرواح.

ففي 13 يوليو، نقل موقع الصحوة نت الإلكتروني، التابع لحزب الإصلاح المعارض عن ربيع العبد باموسى، مدير مكتب الصحة والسكان في ساحل حضرموت، قوله أن حمى الضنك تنتشر بسرعة في أحياء مختلفة في المكلا، عاصمة المحافظة.

وأضاف باموسى أن المكلا سجلت 12 وفاة و1،442 إصابة بحمى الضنك منذ أبريل الماضي، واشتكى من عدم وجود أموال لمكافحة المرض.

من جانبه، قال عبد الباري الدغيش، عضو مجلس النواب من محافظة عدن، أن العشرات من سكان الأحياء الفقيرة في المحافظة لقوا حتفهم بسبب حمى الضنك خلال الأشهر القليلة الماضية بينما أصيب أكثر من 150 غيرهم بالمرض.

وأضاف قائلاً: "أتلقى يومياً اتصالات هاتفية من المرضى وأقارب المتوفين يطلبون فيها المساعدة... لقد مات العديد من الأشخاص في منازلهم لأنهم لم يتمكنوا من تحمل تكاليف العلاج في المستشفيات".

وقال أن نقص المياه دفع سكان الأحياء الفقيرة لتخزينها في خزانات مكشوفة، مضيفاً أن ذلك هو "العامل الرئيسي لانتشار حمى الضنك والملاريا وغيرها من الأمراض المنقولة بواسطة الحشرات".

تعز وأبين

ووفقاً لمسح نوفمبر 2009 الذي أجراه المختبر المركزي التابع للمستشفى الجمهوري في محافظة تعز، كان490،000 شخص (82 بالمائة من سكان المحافظة الذي يقدر عددهم بحوالي 597،000 نسمة من سكان الحضر) يعيشون في بيئات تعرضهم للإصابة بحمى الضنك. وأشار المسح كذلك إلى إصابة 2،000 شخص بالمرض.

وذكر موقع الصحوة نت أيضاً أنه قد تم اكتشاف المئات من حالات حمى الضنك في الأسابيع الأخيرة في محافظة أبين الجنوبية ويعتقد أن مئات الحالات الأخرى ما تزال غير مشخصة.

وقد اكتشفت حمى الضنك أول مرة في اليمن في التسعينيات وشهدت البلاد منذ ذلك الحين موجات متقطعة من انتشارها. وتشمل أعراض حمى الضنك الشائعة الإصابة بحمى شديدة وصداع وألم حاد في المفاصل وطفح جلدي. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، يعرف الشكل القاتل من المرض باسم حمى الضنك النزفية التي تسبب التشنجات والقيء والنزيف.

وأوضح النائب شوقي القاضي أن هناك أربعة عوامل رئيسية وراء التفشي المتكرر لحمى الضنك في محافظة تعز التي تعاني من ندرة المياه وهي "البيئة الخصبة لتكاثر البعوض والافتقار لأنظمة التشخيص المبكر وضعف الوعي الصحي بين المواطنين والفقر" مضيفاً أن "الفقراء لا يستطيعون دفع تكاليف الأدوية الباهظة الثمن التي يصفها الأطباء".

وانتقد القاضي وزارة الصحة لعدم تمكنها من كبح جماح هذا الوباء الذي قضت عليه معظم الدول الأخرى منذ عقود، مضيفاً أن "تكلفة نظام التشخيص المبكر تتراوح ما بين 9،000 و10،000 دولار... ومن المخزي أن تأجل الحكومة والوزارة توفير مثل هذه الأنظمة من عام لآخر".

اختلاف حول رش المبيدات

وقال الخضر لصور، مدير عام مكتب الصحة العامة والسكان في عدن، أن مكتبه قام بحملة واسعة للرش بالمبيدات الحشرية في الأحياء الفقيرة في المحافظة.

وأخبر شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين) أن مهاجمة مواقع تكاثر البعوض هي أفضل وسيلة لمكافحة هذا المرض في ظل عدم توفر دواء فعال لعلاج المصابين. "إذ يتم إعطاء المريض مسكنات وسوائل حتى يسترد عافيته".

ولكن النائب الدغيش، العضو أيضاً في لجنة الصحة في البرلمان قال أن حملات الرش ليست كافية. "فقد تؤدي عمليات الرش لقتل الحشرات في الهواء ولكن ليس بعوض الأيبدس [المسبب لحمى الضنك] الموجود في مياه الشرب أو داخل إطارات السيارات المهجورة".

● (ايرين)

تأجيل إجراء عملية صمام القلب لستة أشهر

الفنان الكبير المرشدي يعود إلى أرض الوطن بعد رحلة علاجية ناجحة في الهند

■ نيوزيمن:

عاد إلى مدينة عدن الجمعة فنان اليمن الكبير محمد مرشد ناجي بعد رحلة علاجية ناجحة دامت قرابة الشهر في العاصمة الهندية نيودلهي.

وقال لـ " نيو زيمن" حفيد الفنان المرشدي، الزميل ريام محمد مخشف، إن صحة وحالة جده مستقرة جدا بعد عودته بسلامة الله إلى أرض الوطن حيث خضع لفحوصات طبية مكثفة وشاملة

بمستشفى أبولو الطبية العالمي أظهرت انه يعاني من تضيق حاد في صمام الأورطي(الابهر)، وبحاجة إلى استبدال صمام نتيجة ضعف في عضلات القلب وارتخائها بسبب الأدوية التي كان يتناولها على مدى قرابة 15 عاماً عقب عملية القلب المفتوح لاستبدال خمسة شرايين التي إجراءها في مدينة الحسين الطبية بالأردن في عام 1995.. مشيرا إلى ان الأطباء المشرفين على حالة جده أقروا تأجيل إجراء عملية جراحية " قلب مفتوح " في صمام الأورطي " الأبهر " بالقلب لمدة ستة أشهر قادمة بهدف تقوية عضلات القلب، خاصة بعد ان أظهرت حالته الصحية تحسناً كبيراً نتيجة الأدوية الجديدة التي وصفها الأطباء بالهند.

وأضاف مخشف أن صحة وحالة جده حظيت برعاية واهتمام كبيرين سواء في العاصمة صنعاء أو في الهند من قبل القيادة السياسية ممثلة بفخامة رئيس الجمهورية وسفير اليمن بالهند الأستاذ مصطفى احمد نعمان والحكومة ممثلة بوزيري الثقافة محمد أبو بكر المفلحي والإعلام حسن احمد اللوزي، وعدد من القيادات والمسئولين في الدولة.

وشكر مخشف نيابة عن جده الجهود التي بذلها الدكتور اليمني / وليد محمد البكيلي مسئول المنطقة العربية والخليج في مستشفى ابو العالمي وأخيه رافت البكيلي اللذين عملا كل ما بوسعهما لتوفير كل الرعاية والاهتمام للأستاذ المرشدي أثناء تواجده في الهند.

ويمثل المرشدي اسم كبير في تاريخ الأغنية اليمنية مثل من خلال تجربته الفنية الكبيرة التي تمتد إلى أكثر من ستة عقود، نسيج لوحده، أسهم بدور ريادي في إثراء وتطوير الأغنية اليمنية، وساهم بدور هام في إحياء ونشر التراث الغنائي اليمني الغزير والمتنوع على مستوى اليمن والجزيرة العربية، وهو مؤرخ موسيقي، وملحن، ومطرب، وتفرد بأداء خاص ومتميز في أغانيه، فضلا عن توثيقه للتراث الغنائي اليمني الغزير والمتنوع بعدد من الإصدارات والمؤلفات القيمة من بينها "أغنيات شعبية" و"الغناء اليمني ومشاهيره" و"صفحات من الذكريات" و"أغنيات وحكايات".

86 منهم في سجن المحويت..

هود تكشف عن مئات السجناء الافارقة في السجون دون تهم

قالت منظمة هود للدفاع عن الحقوق والحريات ان مئات من حملة الجنسيات الاثيوبيةوالافريقية يقبعون في عدد من سجون الجمهورية دون اي جريمة.

وفي رسالة الى وزير الداخلية\مطهر رشاد المصري أكدت المنظمة ان مصلحة الهجرة والجوازات تحتجز المئات من حملة الجنسية الأثيوبية وبعض الدول الأفريقية في سجون بمختلف المحافظات دون اي جريمة وخارج الإجراءات الواجب اتخاذها قانوناوفقا للقرار الجمهوري بالقانون رقم (47) لسنة 1991م بشأن دخول وإقامة الأجانب الذي نظم حالة ما إذا كان الشخص قد دخل إلى أراضي الجمهورية اليمنية بشكل مخالف للقانون.

وتساءلت عن مصلحة اليمن في احتجازهم؟ منوهة الى ان اعتقال هؤلاء خارج إطارالقانون لمدد وصل بعضها قرابة السنة ، يكلفها ماديا ويضيف الى رصيد اليمن السيئ في مجال حقوق الإنسان وبالمخالفة للمواثيق والمعاهدات في هذا الشأن .

وناشدت الوزير المصري معاملة هؤلاء السجناء وفقا للقوانين والدستور والمواثيق الدولية التي صادقت عليها بلادنا.

كما طالبته مخاطبة السفارة الأثيوبية بالاهتمام برعاياها في السجون ومتابعةحالاتهم بما تقتضيه أمانة تأديتهم لوظيفتهم العامة.

يشار الى ان مئات المعتقلين من الصوماليين والاثيوبيين تم احتجازهم وتوزيعهم على مختلف سجون الجمهورية.

اطلاق...

السعدي وعمر حسن باعوم، وثلاثة من معتقلي صنعاء هم: السفير قاسم عسكر والبرلماني أحمد بامعلم وفادي حسن باعوم.

وإذ اعتبر أن اطلاق هؤلاء «بادرة حسن نوايا» من السلطة قال إن من المهم إطلاق سراح بقية المعتقلين من أجل تهيئة الأجواء للحوار الوطني.

ويقوم المرصد اليمني لحقوق الإنسان، الذي يعد المخلافي من أبرز مؤسسيه، بمتابعة ملف معتقلي الحراك الجنوبي منذ 2007.

وطبق آخر احصائية للمرصد بشأن معتقلي الحراك فإن هناك نحو 189 شخصاً في المعتقلات والمحاكم، تم الإفراج عنهم بعضهم مؤخراً.

وكشف المخلافي عن وجود خمسة معتقلين في الأمن السياسي بصنعاء ماتزال السلطات ترفض الافراج عنهم، وهؤلاء الخمسة هم أحمد القنع (من أبين) و4 من أسرة محمد طماح القيادي البارز في مجلس قيادة الثورة السلمية في الجنوب.

وفيما يخص المعتقلين على ذمة ملف الحرب في صعدة، قال إن معظم هؤلاء سيتم الإفراج عنهم في صعدة بناء على تفاهم بين السلطة والحوثيين.

واوضح بأن لدى المرصد قوائم بالمعتقلين على ذمة حروب صعدة في كل من صنعاء وحجة وذمار وعمران. وأن المعتقلين من المحافظات سيفرج عنهم في محافظاتهم باستثناء المعتقلين من صعدة وعمران إذ سيتم الإفراج عنهم في صعدة.

وبشأن تقديره لمدى جدية السلطة في إغلاق ملفات المعتقلين، قال إن هناك مؤشرات على وجود رغبة بتخفيف التوتر في البلد «لكن يصعب عليَّ التأكيد بشأن نوايا السلطة بشأن المعتقلين».

وكانت السلطات أفرجت أمس عن 3 من أبرز معتقلي الحراك الجنوبي في صنعاء هم البرلماني أحمد بامعلم والسفير قاسم عسكر وفادي باعوم.

وترددت أنباء عن اطلاق العميد علي محمد السعدي أبرز مؤسسي المجلس الأعلى للمتقاعدين العسكريين والأمنيين، والذي تم اعتقاله مطلع يوليو 2009، وصدر بحقه حكم في عدن بالسجن عام و3 أشهر. وقال جياب السعدي نجل العميد السعدي لـ«النداء» إن سلطات الأمن في عدن قامت السبت بنقل والده من سجن المنصورة إلى حجز البحث الجنائي. وأمل أن يطلق سراح والده الأحد أو الإثنين.

ياسين...

للانتخابات يتطلب مشاركة كافة القوى السياسية ذات الصلة، وبخاصة مكونات الحراك الجنوبي والحوثيين ومعارضة الخارج.

وبشأن تصريحات الإرياني اتصلت "النداء"، مساء السبت، بالدكتور ياسين سعيد نعمان أمين عام الحزب الاشتراكي اليمني، الذي عبَّر عن تفهمه "لدوافع الدكتور عبدالكريم الإرياني بإلقاء بيانه بعيد الاتفاق، لأنه عانى كثيراً من زملائه في المؤتمر الشعبي منذ توقيع اتفاق فبراير 2009".

وأضاف أن بيان الإرياني جاء مؤولاً للاتفاق بصورة أثارت اللغط، وأضعفت قيمته الحقيقية، ورأى أن تأويل الاتفاق من طرف واحد وبتلك الطريقة، سيضع الجميع أمام مأزق تنفيذه في حالة الإصرار عليه.

ولفت إلى أن محضر اتفاق السبت الماضي يتضمن تشكيل لجنة مشتركة للإعداد والتحضير للحوار الوطني الشامل من خلال استكمال التشاور مع بقية القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني.

وإذ أشار إلى أن اللجنة المشتركة مكلفة بإعداد برنامج وضوابط للحوار، وأن الحوار سيجري حول تطوير النظام السياسي وتطوير النظام الانتخابي، فقد تساءل: حول ماذا سيتحاور هؤلاء إذا لم يكن هذان الموضوعان هما المستهدفين من الحوار الوطني؟

أمين عام الحزب الاشتراكي نبه إلى أن فصل البند الأول من اتفاق فبراير عن البندين الآخرين، كما ذكر عبدالكريم الإرياني في بيانه، "لا يعني أكثر من وضع الحوار في مأزق منذ البداية".

وختم تصريحه قائلاً: "أرى أن الأجدى بدلاً من التأويلات المسبقة، هو أن يتم تنفيذ ما تم الاتفاق عليه من سابق، وهو أن تتحمل اللجنة المشتركة مسؤوليتها في وضع الأجندة المناسبة لتنفيذ اتفاق فبراير 2009 كاملاً".

السلطة...

وسبق للمشترك واللجنة التحضيرية للحوار الوطني برئاسة محمد سالم باسندوة، أن أجريا اتصالات بقيادات جنوبية في الخارج لغرض التوصل إلى الصيغة المناسبة لبحث القضية الجنوبية في أي مؤتمر حوار وطني.

وسبق التوقيع على محضر السبت، اتصالات ومباحثات أجراها كل طرف استعداداً لتشكيل اللجنة المشتركة، حيث توصل ممثلون عن أحزاب المشترك واللجنة التحضيرية للحوار إلى اتفاق مع الرئيس السابق علي ناصر محمد ومحافظ أبين الأسبق محمد علي أحمد، يقضي بانضمامهما إلى جهود الحوار الوطني التي يبذلها المشترك، ووضع القضية الجنوبية في صدارة أجندة الحوار دون أي خطوط حمراء.

وتم التوصل إلى هذا الاتفاق بعد حوار معمق في العاصمة المصرية الشهر الماضي، شارك فيه المهندس حيدر أبو بكر العطاس أول رئيس وزراء لدولة الوحدة، والرئيس الجنوبي السابق.

وحسب مصادر موثوق بها فإن العطاس الذي غادر القاهرة خلال الحوار، متجها إلى السعودية بعد تلقيه خبر وفاة والدته، أبدى تحفظات حول انضمام قيادات يمنية جنوبية في الخارج إلى اللجنة التحضيرية، لأن ذلك من شأنه تكريس أزمة الثقة في ما بين مكونات الحراك الجنوبي والقيادات الجنوبية، كما أنه لا يساعد على ردم الهوة بين مكونات الحراك وبين اللقاء المشترك.

القيادي المعارض محمد يحيى الصبري حذر من أية محاولة للالتفاف على بنود محضر الاتفاق، ولفت إلى دأب بعض أقطاب السلطة على الحركة خارج الاتفاقات الموقعة، وقال: تصدر أحياناً تصريحات وتسريبات عن قيادات في المؤتمر الشعبي تعبر عن رغبات، وأحياناً يكون القصد التشويش على أي مساع لصياغة مقدمات سليمة للحوار.

وبشأن موقف حلفاءً المشترك وشركائه من بنود المحضر التنفيذي، أكد أن المشترك وقع على المحضر بعد التشاور حول بنوده مع الحوثيين والقيادات المعارضة في الخارج بمن فيهم الرئيس علي ناصر محمد.

وأوضح أن المحضر تم الاتفاق على خطوطه العريضة قبل نحو شهرين، وكان يفترض أن يتم التوقيع عليه بعد احتفالات 22 مايو الماضي، لكن بعض الأطراف في السلطة سعت إلى وضع عراقيل تحول دون الوصول إلى إجراءات وآليات تجسد روح اتفاق فبراير 2009.

وتابع: "حاولت أطراف في المؤتمر الشعبي العام إضافة بنود من شأنها الفصل بين مسار الحوار الوطني ومسار الانتخابات النيابية، لكن محاولتها باءت بالفشل".

وأكد الصبري صحة التقارير الصحفية التي تحدثت عشية السبت عن تدخل الرئيس صالح شخصياً، والذي وضع حداً للتشويش الذي تمارسه أطراف في السلطة والحزب الحاكم.

النداء
اسبوعية.. سياسية.. عامة
الناشر رئيس التحرير
سامي غالب
سكرتير التحرير
بشير السيد
صنعاء - شارع الزبيري - مقابل سبأفون
عمارة البشيري
تلفاكس: (536504) ص.ب: (12070)
التوزيع: سيار 734658242
www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

تهانينا ابراهيمي
اجمل التهاني والتبريكات نهديها
للعريس المهندس/
ابراهيم محمد عبدالله العديني
الف مبروك
المهنئون:
نجيب العديني، جمال حسن،
عيسى العديني، صلاح العديني،
ناظم العديني،
وجميع الأهل والاصدقاء

أثمرت الجهود البحثية
للزميل العزيز
د. قاسم عبد المحبشي
حصوله على لقب أستاذ مشارك، نهنيه ونبارك
له، على هذا الإنجاز وعقبى الأستاذية
المهنئون:
د. توفيق مجاهد، د. مبارك سالمين،
د.فيصل هائل، د. سامي أمين، د.سلطان علي سيف،
د. زينب منصور، ميفع عبدالرحمن،
أ. هدى العطاس

ألف مبروك
اجمل التهاني والتبريكات
نهديها للاخ
محمد علي عسكر
بمناسبة دخوله القفص الذهبي
الف مبروك وعقبى للبكاري
المهنئون:
علي احمد الجمرة، محمد الجمرة،
بلال، بسام، وهلال الجمرة

ألف مبروك
اجمل التهاني والتبريكات
نهديها للاخ
احمد ناصر عبدالله علاو
بمناسبة زفاف نجليه
(محمد وناصر)
الف مبروك.
المهنئون:
صدام وصامد السامعي وجميع الأهل
والاصدقاء وأسرة «النداء».

أجمل التهاني والتبريكات للأخ
مراد عبدالوهاب
بمناسبة ارتزاقه مولود البكر
عبدالله
وكذلك للأخت كوثر عبدالوهاب
والأخ محمد منصور صالح بمناسبة
ارتزاقهما مولودهما البكر
جمال
ألف مبروك
المهنئون: جميع الأهل والأصدقاء

الكهرباء في عدن..

حريق الحسوة يعيد مسلسل الانقطاعات ومحليات تعلق أعمالها احتجاجاً على التسعيرة الجديدة

■ عدن - فؤاد مسعد:

تزامن الانقطاع المفاجئ للكهرباء في عدن مع ارتفاع تعرفة فواتير الخدمة ذاتها، وهو ما صعد من نبرة الاحتجاج في أوساط مواطني المحافظة الذين لم تكن دواعي السخط تنقصهم، بداية بانقطاعات الكهرباء والمياه، وليس انتهاء بوباء الضنك الذي قتل العشرات وأصاب المئات، مرورا بالحوادث الأمنية التي أقلقت السكينة العامة، وجعلت بعض أحياء المدينة تبدو كما لو كانت قرية تابعة للمحفد أو جبال ردفان.

منتصف الأسبوع الفائت استقبل المواطنون فواتير الكهرباء بتعرفة جديدة لم تكن لتخطر ببال أحد، في البداية ظن البعض أن خطأً ما وقع بحقهم وأن التعرفة لم يطرأ عليها أي جديد خصوصا من تنامى إلى مسامعهم أن الحكومة تنوي رفع أسعار الخدمة بنسبة تصل إلى 50%، لأن الأمر لا يزال قيد الدراسة ولم يصدر بشأنه قرار، إلا أن الحقيقة كشفت عن نفسها، وتأكد أن نية الحكومة قد صاحبها العمل الموثق بفواتير قالت أرقامها إن الزيادة لم تتوقف عند الـ50%، بل ربما ضاعفتها في كثير من الحالات، وهو ما يراه الشاب عواد أحمد راجح الذي فوجئ بفاتورة المرفق الذي يعمل فيه (مكتب صحيفة "أخبار عدن") وهي تطالب بدفع مبلغ يتجاوز 90 ألف ريال، بينما كان المبلغ الذي يدفعه سابقا لا يتجاوز 30 ألفاً، ما يعني أن زيادة بنسبة 100% تعد قليلة بنظر معدي الفاتورة، وتتوالى الشكاوى المشابهة من مواطنين أفادوا بأن الفاتورة بتعرفتها الجديدة تشكل عبئا لا يمكن القيام به خصوصا مع ارتفاع درجة الحرارة، وفي الوقت الذي كان أبناء عدن كغيرهم من أبناء المناطق الساحلية الحارة ينتظرون بفارغ الصبر تنفيذ توجيهات رئاسية سابقة تقضي بمراعاتهم في ما يتعلق بتسعيرة الكهرباء.

مواطن قال إن ارتفاع قيمة فاتورة الكهرباء ناتج عن صفقة شراء الأسلحة الجديدة من روسيا، مؤكدا أن الحكومة مضطرة لتغطية العجز الحاصل من خلال رفع الأسعار بعدما صارت قيمة النفط عاجزة هي الأخرى عن تحمل العجز المتواصل والذي غدا أهم سمة من سمات الموازنة العامة للحكومات المتعاقبة.

قبل سنة تقريبا وجه رئيس الجمهورية بتخصيص اعتمادات تبلغ أكثر من 600 مليون ريال لتحسين قدرات محطات التوليد الكهربائية في كل من الحسوة والمنصورة وخور مكسر، بالإضافة إلى إيجاد المعالجات اللازمة لتلبية احتياجات المحافظة من الطاقة الكهربائية وتحسين الشبكة الكهربائية فيها وبما يخفف من معاناة المواطنين نتيجة العجز القائم في توليد الطاقة الكهربائية.

المواطنون في عدن لا يدرون هل تم اعتماد المبلغ في تحسين تلك القدرات أم أنه تولى تحسين قدرات أخرى ليس من بينها محطات التوليد الكهربائية ولا المعالجات اللازمة لتلبية احتياجات عدن (العاصمة الاقتصادية)، لكنهم يعتبون على الرئيس عدم متابعته لمسؤولي الكهرباء سيما وأنه زار عدن في مايو الماضي قبيل الاحتفال بعيد الوحدة، وغادرها دون أن يتأكد من تحسين قدرات الكهرباء في المحطات الثلاث، لأنه ما إن ترك المدينة حتى عادت الانطفاءات لتحل ضيفا ثقيلا غير مرحب به لدى المواطنين.

صباح الخميس الفائت فوجئ المواطنون بانقطاعات الكهرباء تشمل معظم أحياء عدن بعدما كادت الانقطاعات تتوقف منذ حوالي أسبوعين، وقد عزا المسؤولون أسباب معاودة الانقطاع لحريق شب في محطة الحسوة الحرارية.

وقالت مصادر محلية إن الحريق الذي أصاب كهرباء عدن تسبب في انقطاع التيار الكهربائي في أجزاء كبيرة من مدينة عدن، وذكر مسؤول حكومي أنه ناتج عن زيادة في قوة التيار الكهربائي ما أدى إلى حدوث انفجار.

وقال محسن سعيد ثابت مدير عام محطة الحسوة بمحافظة عدن، إن سبب انقطاع التيار الكهربائي عن أجزاء من مناطق المحافظة منذ ما بعد منتصف ليلة الخميس الفائت، يرجع إلى خلل في أحد مفاتيح الدوائر التي تربط محطة الحسوة الحرارية بمحطة المنصورة.

وذكر في تصريح صحفي أن مثل هذا الخلل يحدث نتيجة لارتفاع الاستهلاك إلى 580 أمبير فوق الحمل والجهد الطبيعي للمحطة الذي يقدر بـ33 كيلو فولت، وهو ما أجبر الفنيين في المحطة على إطفاء أجزاء كبيرة من مناطق المحافظة ليتسنى استبدال قطع الغيار التالفة وإزالة الكربون الناتج عن الخلل، مشيرا إلى أنه يتم حاليا فحصها بالجهد العالي لإعادة التيار لها وربط المفاتيح بالمحطة.

وكان المجلس المحلي لمديرية صيرة أعلن تعليق نشاطه حتى يتم إلغاء الزيادة غير القانونية على فاتورة الكهرباء، ودعا في اجتماع استثنائي لرفع الشارات الحمراء وعدم تسديد فواتير الكهرباء، محملا المؤسسة العامة للكهرباء المسؤولية التي تترتب على قطع التيار الكهربائي.

ودعا محلي صيرة في اجتماع رأسه الأمين العام للمجلس عوض مبجر، لعقد اجتماعات استثنائية حتى يتم حل المشكلة القائمة، مطالباً أعضاء كتلة محافظة عدن في مجلس النواب بتحمل مسؤوليتهم تجاه ناخبيهم. كما دعا أبناء المديرية للقيام بإطفاء الكهرباء بشكل طوعي احتجاجا على الارتفاع المفاجئ في الفواتير، وهو ما تم في الساعة السابعة من مساء الجمعة الماضية حين باشر أهالي صيرة إطفاء الكهرباء لمدة ساعة واحدة.

وفي السياق ذاته، عبر المجلس المحلي بمديرية التواهي عن استيائه من قرار رفع سعر فاتورة الكهرباء، ودعا المجالس المحلية للتنسيق في ما بينها لاتخاذ موقف محدد إزاء ذلك، وضرورة تراجع وزارة الكهرباء عن القرار. ودعا المواطنين إلى رفع الشارات الحمراء احتجاجاً على رفع تسعيرة الكهرباء، كما طالب قيادة محافظة عدن بالتدخل والسعي لإلغاء القرار الذي قال إنه سيزيد الأعباء على كاهل المواطنين.

وقد خرج عشرات المواطنين في عدن عصر الخميس الماضي في مسيرة احتجاجية جابت الشارع الرئيس في كريتر، وبعد ساعة من انطلاقها قامت أطقم الأمن المركزي بتفريقها أمام مجمع عدن مول.

كما خرج المواطنون في عدد من أحياء عدن في الأيام الثلاثة الماضية احتجاجا على ارتفاع تعرفة فواتير الكهرباء والانقطاعات المتكررة، رغم الوعود الكثيرة من المسؤولين بعدم تكرار انطفاء الكهرباء.

ومن جهته، طالب المكتب التنفيذي للإصلاح بعدن حكومة المؤتمر الشعبي بالتراجع الفوري عن إجراءات تسعيرة الكهرباء التي وصفها باللامسؤولة.

وأضاف أن الزيادات الجديدة في تسعيرة فواتير الكهرباء، ستؤدي إلى زيادة الأعباء والسخط الشعبي والاندفاع غير المسؤول لمواجهة تلك الخطوات الفاشلة التي لا تستند إلى إستراتيجية واضحة.

ودعا إصلاح عدن في بلاغ صحفي صدر عن اجتماع استثنائي لمكتبه التنفيذي، الكتلة النيابية وأعضاء المجالس المحلية بمختلف أطيافهم السياسية في المحافظة، للوقوف إلى جانب المواطن، ورفض هذه الخطوات والقيام بما يتوجب عليهم، داعيا الفعاليات الشعبية بالمحافظة ومؤسسات المجتمع المدني وكافة أبناء المحافظة للتفاعل والتصدي لتلك الزيادات بكل الوسائل الاحتجاجية السلمية التي كفلها الدستور والقانون، حسب البلاغ.

محكمة صيرة بعدن تلزم جهات الاختصاص بعدم التصرف في كورنيش المنطقة الحرة

وجهت محكمة صيرة الابتدائية، الأحد قبل الماضي، أمرا قضائيا يلزم المنطقة الحرة بعدن بعدم التصرف أو إبرام العقود أو منح التراخيص التي من شأنها أن تؤدي للحصول على أراض من خلال ردم البحر في الكورنيشً الممتد من جبل حديد وحتى جزيرة العمال بمحافظة عدن.

وألزم الأمر الذي أصدره القاضي صادق عبد ربه، وحصلت "النداء" على نسخة منه، جهات الاختصاص باعتماد وتنفيذ الأمر حتى يتم الفصل النهائي في الدعوى.

وكانت جمعية البيئة اليمنية والتنمية المستدامة التي يرأسها عادل عبدالرشيد، تقدمت بدعوى تطالب فيها بإلزام المنطقة الحرة بعدم إبرام أي عقد أو منح أي ترخيص لجهات استثمارية أو غيرها بهدف الحصول على الأراضي من خلال ردم البحر.

وفي طلبها المستعجل الذي تقدمت به الأسبوع الماضي، أبدت الجمعية تخوفها من قيام المنطقة الحرة بعدن (المقدم ضدها الطلب) خلال فترة الإجازة القضائية بأي عمل قد يلحق الأخطار البيئية على المنطقة الساحلية والمنظر الجمالي للشواطئ التي تعد متنفسا للعامة من الناس، حسب ما ورد في الطلب الذي رفعته نيابة عن الجمعية المحاميتان عفراء الحريري وشهد العولقي الناشطتان في ائتلاف الشباب للدفاع عن حقوق الإنسان.

يذكر أن محكمة المنصورة الابتدائية كانت أصدرت في أبريل الماضي حكما قضائيا لصالح الجمعية اليمنية للبيئة والتنمية المستدامة التي كانت رفعت دعوى قضائية أواخر يناير الماضي ضد المنطقة الحرة في عدن لمنحها ترخيصا لأحد المستثمرين بردم البحر في منطقة جولة كالتكس، وألزم الحكم المنطقة الحرة بعدم ردم البحر، وعد البناء مخالفا للقوانين النافذة والمتعلقة بحماية البيئة، كما ألزم المنطقة الحرة بالبحث عن أماكن أخرى.

وقالت لـ"النداء" المحامية شهد العولقي التي تترافع في القضية، إن أمر المحكمة جاء بناء على طلب الجمعية الذي تقدمت به الأربعاء الفائت، مؤكدة أن الجمعية ومن خلال فريق الدفاع التابع لائتلاف الشباب للدفاع عن حقوق الإنسان، ستواصل جهودها في المحاكم من أجل التصدي لما من شأنه أن يلحق الضرر بالبيئة والأماكن والمتنفسات العامة في عدن، خصوصا بعدما أقدمت المنطقة الحرة على منح تراخيص لجهات قامت بردم أجزاء من البحر، حسب قولها.

وكانت المنطقة الحرة بعدن قامت بتوقيع عقود ومنح تراخيص لبعض المستثمرين للحصول على أراض خالية من خلال ردم البحر في جولة "كالتكس" وإلغاء "الكورنيش" الممتد من جبل حديد وحتى مدخل جزيرة العمال، لإقامة مشاريع استثمارية تشمل بناء أبراج ومنشآت سياحية ومطاعم وأندية نسائية ورياضية. وقد بدأ تنفيذ المرحلة الأولى بردم ساحل جولة "كالتكس"، فيما تشمل المرحلة الثانية تنفيذ عملية ردم "الكورنيش" الواقع أمام مدخل جزيرة العمال.

طفل يتعرض للاغتصاب من أحد أقربائه في الحديدة

تعرض الطفل نزار ع. أ. (4 سنوات) لعملية اغتصاب من قبل أحد أقربائه.

وقال منتدى الشقائق إنه تلقى بلاغاً حول حادثة الاغتصاب للطفل نزار التي وقعت الاثنين الماضي في مدينة الحديدة.

وأضاف المنتدى أن الجاني "ب.س.أ" (18 عاما) تم القبض عليه من قبل إدارة أمن محافظة الحديدة، حيث اعترف في تحقيقات الأمن بالجريمة، إلا أنه بعد تحويله للنيابة قام بإنكارها.

وقامت أسرة الطفل المجني عليه بتوكيل المنتدى لتولي المسار القانوني للقضية.

شركة توتال تحصل على حصة في القطاع 72

أعلنت شركة توتال عن امتلاكها 36% من حصص اتفاقية المشاركة في الإنتاج الخاصة بالقطاع 72 في اليمن. وتبلغ مساحة القطاع الذي تشغله شركة دي إن أو يمن (DNO) 1.821 كم مربع، ويقع القطاع في الجزء الجنوبي من حوض المسيلة. يخضع امتلاك شركة توتال للحصة المذكورة لموافقة وزارة النفط والمعادن اليمنية.

وتخطط شركة توتال مع الشركاء الأصليين –دي إن أو (DNO) وتي جي هولدينكس يمن وأنسان ويكفس (حضرموت) المحدودة والشركة اليمنية– لحفر بئر استكشافية في الربع الأخير من هذا العام.

وبامتلاك تلك الحصة تواصل شركة توتال أنشطتها الاستكشافية والإنتاجية في اليمن، في أحواض جيولوجية واعدة وتقع بالقرب من مشاريعها الموجودة حاليا.

"الدرويش" ضحية جديدة لسيناريوهات القتل!

■ شفيع العبد

ترفض سلطة الحرب والفيد، وبعناد الأغبياء، وغطرسة المتكبرين، الاعتراف بأخطائها وجرائمها، والتوقف عنها، وتحديداً في الجنوب، مستندة إلى نصرها المزيف الذي رسم معاناة أبناء الجنوب، وجعلهم يصرخون عالياً رافضين الظلم والواقع الجديد المفروض عليهم بالقوة بعد فشل مشروع الوحدة الموعودة.

سلطة تمضي في غيها وغرورها المتشنج متأبطة القتل كما تتأبط راية هزيمتها السرمدية.. تتعاطاه ثقافة.. وتمارسه سلوكاً محبباً.. جعلها تعشق الدماء.. وأصوات الرصاص.. وتقدس البيادات.. وفي أحضان المعسكرات المتناثرة في الجبال والوديان والمدن تجد نفسها وتشعر بوجودها.. وهناك ترتفع الأنخاب عالياً بموت الجميع!

ما حدث مؤخراً في حي السعادة بخور مكسر بعدن، من مداهمات واعتقالات تحت ذريعة "القاعدة" التي جعلت منها السلطة مبرراً لقتل الأبرياء والزج بهم في السجون، وتعرضهم لشتى صنوف التعذيب، يميط اللثام أكثر عن مفاهيم هذه السلطة وحقيقة تعاملها مع الأبرياء. ولا يعدو كونه محاولة بائسة لإيجاد كبش فداء لتغطي به عورتها وفشلها إزاء عملية مداهمة الأمن السياسي بالتواهي في وضح النهار وما خلفتها من قتلى!

"أحمد الدرويش" الشاب العشريني.. قتلوه دون ذنب اقترفه.. قتلوه من أجل إشباع غرائزهم وساديتهم المتلذذة بأوجاع الآخرين والمتعطشة للدماء.. أخذوه من منزل أحد جيرانه دون مسوغ قانوني.. معتمدين على قانون القوة.. ومسوغ الغطرسة والبلطجة.. أخذوه متمتعاً بكامل قواه العقلية والصحية والجسدية والنفسية.. ضربوه ضرباً مبرحاً على مرأى ومسمع.. جعلوا من صدره هدفاً لأعقاب بنادقهم الطائشة.. وأمعنوا في تعذيبه داخل السجن.. ولم يكتفوا بذلك.. لم يشفوا غليلهم المريض.. بالغوا في إيذائه وتعذيبه.. وليكملوا السيناريو على الوجه المطلوب.. حقنوه بإبرة ليخلصوا منه.. لكنه لم يمت كما أرادوا لتختفي الحقيقة.. فقبل أن يلفظ أنفاسه كشف المستور وما تعرض له وحكاية الحقنة لشقيقه "أنور" الذي زاره وشاهد آثار التعذيب على جسده.. وشاهد الدماء المصحوبة بمادة صفراء تخرج من فمه!

في حادثة الشهيد الدرويش تعددت أنواع الانتهاكات، بدءاً من مداهمة المنازل دون حق والاعتقال خارج القانون.. والمعاملة الحاطة بالكرامة الإنسانية.. والتعذيب المفضي إلى الموت.. ورفض تشريح الجثة وغيرها.

لقد مات الدرويش.. وانضم إلى قافلة شهداء الجنوب.. القافلة المفتوحة على مصراعيها لاستقبال المزيد في ظل ممارسات القمع والتنكيل.

لكن موته لم يغيب الحقيقة كما صور لهم خيالهم المتعطش لمزيد من الدماء، حيث أرجعوا سبب موته إلى "الربو" الذي لم يكن مصاباً به!

بكل برود اعتقلوه.. عذبوه.. قتلوه.. وجاؤوا بثيران وملايين ريال ملطخ بقاذوراتهم.. ليحكموا أولياء الدم الذين لن تعوضهم كنوز الدنيا عن ابنهم.

كان حرياً بهؤلاء المتسابقين لشراء الثيران وتجميع الأموال أن يستخدموا صلاحياتهم القانونية لكشف ملابسات الحادث وكشف الحقيقة وتقديم الجناة للقضاء لينالوا جزاءهم الرادع.. وأعني هنا تحديداً محافظ عدن الدكتور عدنان الجفري الذي تقع عليه المسؤولية الأكبر إزاء ما حدث، وهو يعلم جيداً أن لا وجود لعناصر تنظيم القاعدة في حي السعادة، وأن من يقطن الحي هم أبناء الشهداء والمناضلين، والذين يسكنون منازل خشبية، أو عشوائية، وحفيت أقدامهم بحثاً عن حقهم في التوظيف والعمل، بينما من جاؤوا إلى عدن بعد الحرب يملكون الفلل والعمارات والمساحات الشاسعة من الأراضي، ويتبوؤون المناصب!

هل يستطيع الجفري أن ينتصر لدماء الدرويش، ويكشف عن الفاعلين الأصليين داخل أروقة الأمن بصورتيه "السياسي –العام" في الفعل المفضي إلى الموت؟ أم يمارس الصمت كغيره من أبناء الجنوب في سلطة الحرب والفيد إزاء ما يتعرض له أهلهم وناسهم؟

تلك مجرد تساؤلات "سمجة" في واقع يكشف بؤس وعجز هؤلاء.

ولك أيها الدرويش الرحمة والمغفرة وأنزلك الله منازل الأنبياء والصديقين والشهداء. ولأهلك وذويك الصبر والسلوان.. إنا لله وإنا إليه راجعون".. ولا نامت أعين القتلة!

الأستاذ الجامعي.. والعمالة للتخلف

■ بشير عثمان

كل إعلاء لشأن الأستاذ الجامعي، كان وسيبقى إعلاءً للعلم والمعرفة، وبوصف أي مجتمع فيه فوارق في الرتب المعرفية والعلمية بين أناسه. ومن دون المسافة المعرفية الحقيقية التي تميز الأستاذ الجامعي، عمن سواه، هو مجرد شخص عادي، يحمل شهادة علمية، يطل بها على طلابه مرفقا اسمه الدال. ومن دون المسافة المعرفية، لا تعني الدال شيئا، ولا يمكن أن تولد فارقا بين من يحملها وبين أي شخص آخر لا يحملها، أو بين أستاذ وطالبه، بل على العكس، قد يسقط ما تولده الدال من تقدير واحترام وتقديس للعلم، إن كان صاحبها غير نافع ومتقدم على من لا يحملونها بمستوى معين مدرك من المشاركة في رفد المعرفة بكل ما هو حديث.

وبذريعة أن ما نفهمه عن الأستاذ الجامعي: من يحمل المعرفة الأسمى في مجتمعه، وهو أحد المسؤولين المباشرين عن تطوره وتقدمه. هو أحد المؤسسين للمعرفة والمدافعين عنها وعن تواصلها. هو شخص متعدد المهام ومُلهِم للأجيال الطالعة. وبالتالي حتى يحقق الغاية من وجوده، لا بد أن يكون متمتعاً بقدرات هائلة لتطويع طلابه وإقناعهم بأهمية الإلمام بمتطلبات روح العصر وعلومه وأفكاره.

ربما هذا أمر مسلم به، أو هكذا يفترض بالأمر أن يكون. لكن المشكلة أن هناك أساتذة جامعيين، وهذه مستعصية على الفهم، وهم الأكثر شيوعا، يتمتعون بلزاجة عجيبة، ويتماهون ويصطفون إلى جانب عوامل وأدوات التخلف التقليدية. ولا أظن هذا الأمر بسيطا، بل هو عميق، وربما يعود إلى سببين رئيسيين: الأول قد يكون: بساطة وسطحية وفقر معرفة الأستاذ الجامعي بمفاهيم ومتطلبات التقدم التي يجب أن يتمتع بها، وبدوره من هذه الناحية. والثاني في: معاداة الأستاذ الجامعي، ذاته، لمسار التطور الطبيعي المطلوب توفيرها للمجتمع ومعاداته لها، وغالبا لأسباب أيديولوجية، وأخرى متعلقة بمواقفه السياسية والاجتماعية.

وفي كلا الحالتين، نحن أمام مشكلة، لاشك أنها تشكل الوجود للإنسان اليمني بين الأمم الأخرى، أو لا تشكله، وخاصة في ما يتعلق بمسألة تحديث المجتمع وتحضره.

ما دعاني حقيقة لكتابة هذه المادة، استشعاري في لقاءات سابقة مع أستاذة جامعيين، مدى ضعف حيلتهم، وقلة مداركهم، ومحدودية ثقافتهم في مسائل متعلقة بحقوق الإنسان، ومفاهيم كالحريات الاجتماعية الخاصة والعامة، وشروط الجو العام الكفيلة بنهضة الفنون والسينما والمسرح، وأهمية احترام الأدب والشعر والأفكار الأخرى الأكثر حداثة، وطبيعتها وأهميتها في تحقيق النهضة لمجتمعنا التقليدي، والأهم من هذا وذاك، مواقف البعض المتعصبة والمتشنجة من شيء كالسينما، على سبيل المثال.

بالإضافة إلى هذا، كارثة، أساتذة جامعيين، أمنوا لأنفسهم هدوءاً وانعزالاً، من ضجيج الاطلاع والاهتمام بكل جديد في الكتب والمعارف وأدواتها، وخاصة أن هناك كثيرين منهم لديه جينات ممانعة لتمثل قيم تواصل إنسانية رفيعة، يمكنها أن تبتعد بهم عن تصنيفهم كحواريين منظرين لشروط وأدوات التخلف المعتادة، فبعضهم تحولوا من أشخاص أملنا بفعاليتهم في نهضة المجتمع، إلى أشخاص يشبهون أولئك الذين سمعنا عنهم (كرجال النهي عن المنكر في هيئة الأمر بالمعروف السعودية)، ولهم مزاج يتوافق مع هيئة الفضيلة التي انتوى بعض الناس تشكيلها في اليمن وفشلت محاولتهم في الظاهر.

إزاء هذا الوضع اللافت والمتردي، كان وكأنه لا مكان للتأمل والارتقاء فكريا بهذا الموقف لدى الكثيرين منهم في مسائل كثيرة، وإلى نتيجة تقنعك أن الذي يقف أمامك لا يمكنه تحمل مسؤولية عالم في جامعة لديه القدرة على أن يحمل مشكلة نفسه على محمل الجد، فما بالنا بهم مشكلة تخلف البلد، ولو بقليل من مراعاة خجولة تساعد على تجاوز عقباتها، ومن قبيل التساؤل أين نحن وأين وصل الآخرون.

غالبا كل أستاذ جامعي أعرفه بحث عن ألف حجة، وكنوع من التبرير، لتساؤلات تطرح عن خفة وسطحية الأستاذ الجامعي، ووضعه الذي يثير الشفقة. وحول ممارسة العملية التعليمية في جامعاتنا ومدى توفر شرطها التنويري في طلابها وأساتذتها. وهي حالة أقل ما توصف بأنها مزرية ومتخلفة. هناك حقيقة إجابات غير لائقة بأستاذ جامعي. وبعض الإجابات شعبية وتعود إلى زمن غابر، والبعض منها لعب لفظي تنقصه الواقعية. وهي عموماً إجابات تقلب الحقيقة الكامنة في الأستاذ الجامعي رأساً على عقب.

في النهاية، هناك استثناء لكل قاعدة، وفي المقابل لكل وضع مزر، لكنها، أي الاستثناءات، تأتي غالبًا إلى جانب وضع خطير النتائج، ومفضوح في وضح النهار، يحدث أو قد حدث، وله تقاليده القديمة والجديدة في فلسفة الإدارة التعليمية –الجامعية، ومناهجها وأساليبها ومفاهيمها وإلمامها بشروط التقدم. وتبدو الاستثناءات بدون أمل كبير، ويُرمى حولها، وعلى مقدرتها في تحقيق النجاح الشبهة. وفي أهميتها في التواصل الخلاق مع طموحات مجتمعنا الشك والريبة.

وكون الجامعات، مراكز التنوير، وبيئة لنشاطه الطبيعي، وتشويهها وإبعادها عن مهمتها العلمية والنهضوية، ومن ثم تحويلها إلى دكاكين يتحكمها المزاج التقليدي، من المشكلات التي تكرس التخلف والجمود في المجتمع، وتعيق نشاط أبنائه عن التحليق عاليا فكرا ومعرفة وإبداعا، فإنه يبدو من المهم العناية بالمؤسسات الجامعية، وعلى رأس الاهتمام "الدكاترة" الجامعيون، وتوفير الشروط الموضوعية لتحويلها إلى قلاع للاستنارة، ولغاية التزود بالمعرفة الحديثة وعلومها. والأهم النأي بها عن تجنيد الأنصار وحشو العقول بالأيديولوجيات الدوغمائية. ولكي لا نجد أنفسنا معزين لعمليتنا التعليمية، إضافة إلى عزائنا برحيل الأستاذ الجامعي والمفكر العربي الكبير نصر حامد أبو زيد.

بعد عمليات جراحية..

طفل يفارق الحياة ببطن مفتوحة

■ الحديدة - عبدالحافظ معجب:

بعد إخضاعه لـ3 عمليات جراحية في مستشفى العلفي العام في الحديدة، فقد الحياة.

إنه طفل في الـ15 من عمره: مختار علي محبوب، الذي تقول أسرته إنها نقلته إلى المستشفى فقرر له الطبيب الروسي 3 عمليات جراحية أدت إلى وفاته. لقد انتهى قبل أن تقفل بطنه التي فتحت بالعملية الثالثة ولم يكتب لها أن تقفل. فمات وأحشاؤه مفتوحة للعيان.

وطبقاً لشكوى تقدم بها محمد علي عبدالله محبوب، شقيق المجني عليه، وهو من أهالي مديرية بيت الفقيه بمحافظة الحديدة، إلى الملتقى الوطني لحقوق الإنسان (NFHR)، فإن شقيقه مختار أدخل إلى المستشفى بتاريخ 21 مايو، يشكو من إخراج كل ما يتناوله من خلال التقيؤ.

وأجريت له العملية الأولى تحت مسمى استكشافية، والثانية قام فيها الدكتور بقطع الأمعاء الدقيقة بكاملها، وفي الثالثة فتحت بطنه ولم تقفل حتى وافته المنية داخل المستشفى يوم الاثنين 2010/7/5.

من جهته، وجه الملتقى الوطني لحقوق الإنسان مذكرة خاطب فيها النائب العام الدكتور عبدالله العلفي بالاطلاع على القضية والتوجيه بإنزال طبيب شرعي للكشف على الجثة ومعرفة أسباب الوفاة التي اعتبرها الملتقى جريمة قتل عمد يجب أن يحاكم مرتكبها وفقاً للدستور والقانون والمعاهدات والمواثيق الدولية.

وتتهم أسرة المجني عليه مستشفى العلفي العام بالتسبب في وفاة مختار وقيد اتهامها ضد إدارة المستشفى وأطبائه في نيابة شمال الحديدة الابتدائية برقم 482 لسنة 2010.

وجاء في تقرير النيابة عقب انتقالها لمعاينة الحالة وإثباتها "وجدنا المتوفى مختار علي عبدالله محبوب في الطابق الرابع في قسم العناية المركزة في السرير الواقع بالركن الجنوبي الغربي عمره قرابة 15 سنة وتوجد بطنه مفتوحة كما هي في الصورة المرفقة ويوجد عليها شاش به أثر دماء وأفاد مسؤول العناية المركزة الحاضر حينها أن البطن كما هي مفتوحة في الصورة لم تلتئم ولم تتسع". ويضيف التقرير "وجدنا رائحة نتنة تنبعث من الجثة وتحديدا من البطن المفتوحة".

المستشفى أصدر تقريرا طبيا بشأن الحالة بتاريخ 7/7/ 2010، أي بعد وفاة مختار بيومين، إلا أن مذكرات النيابة ومحاضرها تقول إن القرار الطبي الصادر من مستشفى العلفي قد خالف الواقع المثبت في الصورة الخاصة بالمتوفى قبل وفاته وفي محضر إثبات الحالة اللذين يثبتان وجود بطن المتوفى مفتوحة بالشكل المثبت بالصورة بمساحة 20×5 سم وأكثر، بينما اكتفى القرار الطبي بالذكر أنه في كل عملية يتم بعدها إغلاق بطن المريض، الأمر الذي يزيد الشك ضد المستشفى في التسبب بالوفاة ومحاولة تضليل العدالة لعدم ذكر واقع الحال كما هو.

كما أن المستشفى لم يذكر في قراره الطبي من الذي أجرى العملية الأولى ومن الذي أجرى العملية الثانية ومن الذي أجرى العملية الثالثة.

وأمام كل ذلك ينتظر الجميع توجيهات النائب العام للمجلس الطبي بشأن إصدار تقرير فني يستظهر حقيقة ما ينسب للمستشفى من اتهام.

وحسب ما جاء في ملف القضية فإن الأمر المطلوب الوقوف عليه من المجلس الفني بمكتب النائب العام هو تحديد هل وفاة مختار في مستشفى العلفي بالشكل الثابت في الصورة ومحضر المعاينة هي نتيجة خطأ طبي أم قضاء الله وقدره؟ وهل المستشفى تسبب في وفاة المذكور. معاينة الجثة للوقوف على حقيقة البطن المفتوحة للمجني عليه مختار والتأكد من المدة التي بقيت فيها البطن مفتوحة قبل الوفاة هل هي 20 يوما حسب إفادة والد المتوفى؟ وهل بقاؤها مفتوحة في غرفة معرضة للجراثيم لا يشكل خطأ وإهمالا طبياً من عدمه؟ وهل العلاجات وسير الإجراءات الطبية المثبتة في ملف المريض المرفق يتناسب مع كل العمليات التي أجريت للمريض أثناء مرضه ولا يوجد علاج يمكن أن يكون قد أثر سلبا على حياة المريض؟ وهل ما تم اكتشافه في العملية الثانية من غرغرينا في الأمعاء الدقيقة أمر طبيعي بعد إغلاق بطن المريض، أم أنه نتيجة خطأ بسبب العملية الأولى؟ ولماذا لم يكتشف ذلك في العملية الأولى؟ وهل ما تم اكتشافه في العملية الثالثة من وجود تقرحات نازفة بالمعدة أمر طبيعي، أم أنه نتيجة العمليات السابقة؟ ولماذا لم يكتشفوا ذلك في العمليات السابقة؟ ومسؤولية المستشفى في إبقاء المريض دون إحالته إلى مستشفى أكثر إمكانية وأكثر خبرة، ومن المسؤول جنائيا عن وفاة مختار؟

كل هذه التساؤلات يحملها ملف القضية بانتظار الإجابة عليها من قبل الطبيب الشرعي الذي سيضع النقاط على الحروف.

حاشد يترجم مصطلح الاستجواب على الواقع ويستجوب الحكومة لأول مرة، وبشر يشرِّح الاختلالات الامنية

وزير الداخلية ينجو بسهولة من إستجوابين يلاحقانه منذ أشهر

● المصري

● بشر

■ هلال الجمرة

لن يستصعب النواب استجواب أعضاء الحكومة بعد الآن. لقد كسر النائب المستقل أحمد سيف حاشد حاجز الرهبة لديهم، واستطاع أن يترجم لهم النص اللائحي الذي يجيز لعضو المجلس أن يستجوب رئيس الحكومة أو أحد أعضائها في حال مخالفتهم للدستور والقانون، كما ترجم الحق الرقابي الذي لم يولد منذ تأسيس مجلس النواب اليمني في 1990.

لطالما تعامل النواب مع إجراء تقديم الاستجواب على أنه ضرب من العبث، وأن حضور الوزير للاستجواب، ضرب من المستحيل، لاسيما في ظل هيئة رئاسة تنحاز إلى الحكومة وأعضاء متخاذلين. لكن الإرادة الحقيقية لدى حاشد واعتصاماته الفردية، وإضرابه عن الطعام لمرتين متتاليتين غيرت مفهومهم للأمر. وفي جلسة السبت، أي الجلسة التالية للاستجوابات، احتج النائب علي القشيبي على عدم حضور الوزير للرد على سؤاله، وهدد تحويله إلى استجواب، في حال تأخر عن الحضور. إن ما خرجت به جلسة الاستجوابات يحسب لحاشد ثم لمقدمي الاستجوابات ثم للبرلمان. ويحسب له أيضا تقديم أي استجوابات مستقبلاً.

في جلسة الأربعاء الماضي، استجوب البرلمان وزيري الداخلية اللواء مطهر المصري والإدارة المحلية اللواء رشاد العليمي، وهو نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن، بسبب الاختلالات الأمنية وتمادي الأجهزة الأمنية في إلقاء القبض على قتلة 4 من أبناء القبيطة، وتعيين عدد من أعضاء المجالس المحلية في مواقع قيادية بمخالفة للقانون.

وبرغم أن الاستجوابات تمخضت إلى محض توصيات للحكومة، إلا أن وقوف الحكومة للاستجواب بحد ذاته أمر مهم حتى لو كانت النتيجة محسومة سلفاً: بأن البرلمان مقيد ولا يستطيع سحب الثقة من الحكومة أو أحد أعضائها حتى بعد تصويت ثلثي أعضاء المجلس، إلا بمصادقة رئيس الجمهورية على قرار المجلس بذلك.

لم يستمع الوزيران إلى كل ما تلاه النواب، مقدمي الاستجوابات. بدوا مشغولين بمشاكل وقضايا النواب الشخصية. فوزير الداخلية أمضى ما يزيد عن 20 مذكرة تقدم بها النواب، بينهم رئيس كتلة المؤتمر سلطان البركاني ونواب من المعارضة. والعليمي التفت إلى حديث جانبي مع وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد الكحلاني، وأحيانا استفسارات بعض النواب.

كانت جلسة استثنائية، فالعليمي الذي ذاع صيته كمطفئ حرائق، وتتعمد الحكومة إرساله إلى المجلس لتتويه النواب وإخراسهم، بدا في جلسة الاستجواب على عكس ما عُرف عنه: متلكئا ومقاوما خائفاً، لكنه لم يستطع أن يتخلص بسهولة. فالنواب كانوا قد أعدوا للجلسة جيدا فقارعوه بالحجة والأدلة والحقائق.

تضمنت الجلسة 3 استجوابات تقدم بها 3 نواب هم: أحمد سيف حاشد، عبده بشر، وعبدالعزيز جباري. الأول يستجوب نائب رئيس الوزراء للدفاع والأمن رشاد العليمي ووزير الداخلية مطهر المصري، والثاني يستجوب المصري، والثالث يستجوب العليمي. تولّى المصري الردّ على الاستجواب المقدم من بشر فقط. وترك الاستجواب المشترك بينه وبين العليمي على الأخير للرد عليه. وأجاب العليمي على الاستجواب المقدم من جباري.

بدأ عبده بشر تقديم استجوابه الذي شمل كل الأوضاع الأمنية وأسباب الاختلالات، ولماذا لم تقم الأجهزة الأمنية بواجباتها في إيجاد الأمن وتنفيذ أوامر القضاء. واتهم المصري بتضليل مجلس النواب ورئاسة الجمهورية، وتعطيل العمل بـ7 من مواد الدستور اليمني، وقانون الجرائم والعقوبات، والتسرع في إصدار القرارات، علاوة على إساءة استخدام السلطة، وتعريض أمن المواطن للخطر.

الأمن يتواطأ مع من يرفعون الشعارات ويقومون بقمع الاعتصامات

وتطرق إلى أبرز الاختلالات والقصور الأمني في كثير من القضايا، فبدأ من الجنوب واتهم الأمن بالتواطؤ مع من يرفعون الشعارات الانفصالية في الجنوب، وأنهم يقومون بقمع الاعتصامات السلمية وعدم منحها تراخيص، واعتقال الأبرياء وإيداعهم السجون السياسية دون تقديمهم للمحاكمات، وأن هناك حالات مر على اعتقالها سنوات ولم تقدم للمحاكمة، فضلاً عما يتعرض له المواطنون من حوادث قتل لأسباب مناطقية حقيرة، مثل ما حدث لقتلى العسكرية والقتلى الـ4 من أبناء القبيطة، والقتلى في الصراعات القبلية، والقتلى تحت مسمى القاعدة الذي اعتبره سيناريو جديداً لقتل المواطنين. وأين كانت الأجهزة الأمنية من كل هذا.

واستعرض بشر بعض الحالات التي كانت ضحايا للاختلالات الأمنية ومثّل باختطاف الصحفي صلاح الجلال والأطفال عند الحديث حول التواطؤ مع خاطفي السياح، وقطاع الطرق، ومن الذي ألقت الأجهزة الأمنية القبض عليه من الخاطفين أو من المتقطعين وقدمته للمحاكمة.

واستجوب الوزير حول مسألة التطبيق الانتقائي للقوانين والقرارات، ومنها قرار منع حمل السلاح في المدن، حيث طبق هذا القرار ضد أشخاص فيما كان أشخاص يسرحون ويمرحون بأسلحتهم وبكل أريحية.

كان الوزير المصري أعد الرد على الاستجواب في ورق، مع هذا فقد نوّه في مطلع حديثه أن الاستجواب تضمن أشياء لم يكن يعلم بها. لكنه قرأ ما حضّره على النواب وانتظر القرار. كان الراعي ينظر إليه بشفقة وهو يقرأ من الورقة ويستعرض إنجازات وزارته.

وقد بدأ ردّه بمقدمة شرح فيها، بإسهاب، مضمون الجريمة، وقال إنها "ظاهرة بشرية قديمة، ولا تخلو في أي مجتمع من المجتمعات على مر العصور"، وعن فشل الأمن في العمل على تفادي حدوث الجريمة، مؤكداً أن وزارته تفهم طبيعة الصراع بين الخير والشر، وأن تحقيق الأمن لا يمكن أن يتم إلا بشراكة حقيقية بين كافة أبناء المجتمع.

الوزير أرجع أسباب الاختلالات الأمنية إلى عدة عوامل "كالمؤامرات الخارجية وانتشار السلاح"، مع هذا فهو لم يتردد في التأكيد على أن "الجانب الأمني شهد نجاحات غير مسبوقة، وتم التوسع والانتشار الأمني في كل مديريات اليمن وتعزيز إمكانات الأجهزة الأمنية".

وتحدث باقتضاب عن بعض العمليات والقضايا، مثل ما وصفها بـ"عمليات مطاردة الإرهابيين في مأرب" والتي تكللت بالنجاحات بمساعدة المشائخ.

ونفى وزير الداخلية صحة المعلومات الواردة في الاستجواب، لكن بدون أي دليل وبحجة واهية، لأن الاستجواب تطرق إلى تفاصيل كثيرة عن تلك القضايا، وقال الوزير: رجال الأمن لا يقومون بمصادرة حقوق أي من المواطنين. وبشأن احتجاز عشرات المواطنين دون حق أو تقديمهم للمحاكمة نفى صحة ذلك وطلب من المجلس تقديم كشوفات بأسماء المحتجزين لدى جهازي الأمن السياسي والقومي، ملتزما بإحالتهم إلى القضاء في حال ثبتت عليهم تهمة معينة.

حاول الوزير أن يحاكي العليمي فكرر ما يقوله الأخير عند استدعائه لتوضيح أي اختلالات أمنية، وطالب المجلس بالتسريع في إقرار مشروع قانون حمل وحيازة الأسلحة، وكذا مشروع قانون مكافحة الإرهاب. علاوة على تعاون مع الأجهزة الأمنية. لافتاً إلى أن هناك أعضاء من المجلس يدخلون في خصومات شخصية مع قادة في السلطات الأمنية، فلا يتعاونون مع الأجهزة لهذا السبب.

وجّه العديد من النواب استفسارات ذات علاقة باستجواب الوزير، فوجّه النائب عبدالجليل جازم أصابع الاتهام للأمن بالتواطؤ مع قاتل 4 من أبناء القبيطة، وقال: "مر على مقتل هؤلاء عام و4 أيام بالضبط، وإلى الآن ولم تقبض الأجهزة الأمنية على قاتلهم، وكان بإمكانها أن تضبط علي العبدلي بكل سهولة ويسر لو أنها تحركت في حينه".

وزارة الدفاع هي مصدر الجريمة

طالب النواب بسحب الثقة عن الحكومة، وبعضهم خصّ الوزير فقط باعتباره المسؤول الأول عن الاختلالات الجارية. لكن هناك آخرين وقفوا للدفاع عن الوزير، جميع هؤلاء كانوا من أصحاب المذكرات التي قدمت للوزير.

علي عبد ربه القاضي، رئيس كتلة المستقلين، شدّد على ضرورة سحب الثقة عن الحكومة بأكملها، مدعما طلبه بسبب أن "وزارة الدفاع والقيادة العليا هما مصدر الجريمة فهما من تستوردان وتسمحان باستيراد الأسلحة إلى داخل اليمن وهي التي فتكت بأرواح الناس".

المواطنون آمنون بأمارة أنهم يخطفون من وسط العاصمة!

صخر الوجيه استهل كلامه متهكماً على كلام المصري الذي يشيد بما تقوم به الوزارة من جهود: من ناحية الجوع فالمواطنون شبعى، ومن ناحية الأمن فالمواطنون آمنون، وبالأمارة أن المواطنين يخطفون من داخل العاصمة، واسألوا آل الخامري".

واستنكر أن تكون الأجهزة الأمنية هي من تقوم باختطاف المواطنين، الصحفي محمد المقالح "قامت باختطافه وإخفائه لمدة 4 أشهر"، متسائلا هل تم القبض على من اختطفوا الخامري؟

من يرفعون علم التشطير ليسوا 700 بل يتجاوزون المليون

وصحّح عيدروس النقيب، رئيس كتلة الاشتراكي، ما قاله المصري بأن "من يرفعون أعلام التشطير ليسوا 700، حسب ما يقوله الوزير، وهم في الواقع يتجاوزون المليون، لكن لماذا لا تبحث حكومتنا عن الأسباب التي جعلتهم يرفعون تلك الأعلام؟".

وأضاف: "أجهزة الأمن قتلت 300 مواطن من ناشطي الحراك السلمي كانوا يخرجون في مظاهرات سلمية ولا يحملون معهم حتى أمواس حلاقة". وبشأن القتلة والمتقطعين والذين يقتلون أبناء الشمال تساءل: "لماذا لا تعمل الحكومة معهم كما عملت مع السفير قاسم عسكر والنائب السابق أحمد بامعلم".

اعترف العليمي بوجود 20 مخالفة استبعد منها محافظة ذمار، فانتقده عشال صراحة: لماذا استبعدت مخالفات ذمار؟ وانتقده جباري ضمناً: المخالفات أكثر من 60 مخالفة

البرلمان يسقط قرارات حكومية مخالفة للقانون ويمهلها التنفيذ خلال شهرين

انتصر عبدالعزيز جباري للقانون، وأقر المجلس ما أوصى به في استجوابه لوزير الإدارة المحلية. لقد أنهى السجال بين الوزير والمجلس حول ماذا سيقرر البرلمان لتلتزم الحكومة، رئيس كتلة المؤتمر الشيخ سلطان البركاني عندما قال: إذا كان مجلس النواب هم من يحمي القانون والدستور فعليه أن يتخذ القرار اليوم، وعلى الحكومة أن تنفذ.

أراد يحيى الراعي رئيس المجلس أن تلتزم الحكومة بتوصيات مقدم الاستجواب النائب عبدالعزيز جباري، والتي تفيد بأن تلغي الحكومة كل القرارات المخالفة للقانون، التي اتخذتها.

قبل شهرين تقدم جباري باستجواب لوزير الإدارة المحلية اللواء رشاد العليمي بخصوص المخالفات القانونية لقانون السلطة المحلية التي ارتكبتها وزارته، وذلك بتعيين أعضاء مجالس محلية في مواقع قيادية في مكاتب تنفيذية بالمخالفة.

وخلال قراءة جباري للوقائع التي بنى عليها استجوابه تحاشى أن يذكر أسماء ينتمون إلى محافظته عينوا بطريقة غير قانونية، والعليمي خلال الرد تعامل بنفس الطريقة واستبعد المخالفات التي تمت في محافظة ذمار تم تعيينهم بنفس الطريقة. لكن النائب علي عشال لم يدع الأمور تمر ووقف بنقطة نظام فقال: لا أدري إن كان الوزير قد تحاشى أن يذكر مخالفات من محافظة ذمار مجاملة لهيئة رئاسة المجلس أو خشية. وذكر بالاسم بعض التعيينات المخالفة في محافظة ذمار.

شعر الراعي أنه المقصود في الموضوع وعقب على عشال: رسالتك وصلت. وخاطب العليمي: إذا ابن يحيى الراعي موظف في ذمار ابعده. فعقّب سلطان البركاني على الراعي: "إذا كانت ذمار مقدسة فعلى عشال أن يمتنع عن ذكرها".

كان العليمي اعترف أمام المجلس بتعيين أكثر من 20 مديراً تنفيذياً، من أعضاء المجلس المحلية، بمخالفة للقانون، لكنه حاول أن يجمل اختراقه للقانون باستدراكه المتأخر بالنسبة للأعضاء: لكننا قمنا باتخاذ عدد من الإجراءات، ومنها إسقاط الأعضاء المخالفين من قوائم الانتخابات الأخيرة.

● جباري

ولفت العليمي إلى أن الوزارة اتخذت إجراءات شديدة بحق المخالفين، ففي المحافظات التي يصر محافظوها على بقاء الأعضاء المخالفين في مناصبهم الإدارية، يقول الوزير: اتخذنا مجموعة من الإجراءات وقمنا بإسقاط القوام لأعضاء المجلس وبدأنا بإسقاطهم من كشوفات الانتخابات التي أجريت في مايو الماضي.

وعقّب جباري أن العدد ليس 20 شخصاً كما يقول الوزير، بل إن عددهم يتجاوز الـ60. واستغرب أن الوزير يعرف بهذا الأمر ولم يقم بأي إجراء من شأنه إلغاء هذه القرارات المخالفة لقانون السلطة المحلية.

وقال النائب عبدالقادر الدعيس إن العليمي اعترف بالمخالفة أمام المجلس صراحة، لكن المجلس لن يستطيع أن يعمل شيئاً، وبالمثل الشعبي "أعلى ما في خليكم اركبوه يا مجلس النواب".

ووعد الوزير بإزالة المخالفات التي ارتكبها هو، أما التعيينات المخالفة التي ارتكبها رئيس الوزراء، فاعتذر من ذلك وقال إنه لا يستطيع.

لكن البركاني أنهى التخبط الذي حصل بين رئيس المجلس وبين العليمي، وقال: على مجلس النواب وهو من يحمي القانون والدستور أن يتخذ القرار اليوم بأن تلغي الحكومة كل القرارات التي اتخذتها وهي مخالفة للقانون، وعلى الحكومة أن تنفذ. والتزم العليمي بتنفيذ قرار مجلس النواب خلال الشهرين القادمين.

البرلمان يسأل الحكومة عن معاناة اليمنيين المغتربين في السعودية والإجراءات التعسفية ضدهم، ولماذا لم تتحسن العلاقات بعد اتفاقية جدة، ووزير الخارجية يقول إن الرئيس والحكومة تطرح معاناة هؤلاء عند كل لقاء لها مع السعودية

القربي يعتبر نظام الكفيل غير إنساني والعمراني وبشر يشبهانه بنظام العبودية

يواجه المئات من اليمنيين المقيمين في السعودية تهديدات بالطرد التعسفي من المملكة منذ أشهر. وفي جلسة الأربعاء قبل الماضي، لامس البرلمان معاناة هؤلاء في سؤال وجهه النائب محمد بكير صلاح إلى وزير الخارجية حول المعالجات أو الحلول التي ستعمل بها بلادنا لتخفيف الاضطهاد والتعسف الذي يتعرض له اليمنيون في المملكة.

تضمن السؤال عدة فروع شملت الاضطهاد الذي يتعرض له المغترب اليمني من قبل الكفيل، والانتهاك، حتى إنه يحق له أن يطرده أو يرحله في أي وقت وبدون سبب حقيقي. وتطرق إلى الظاهرة التي باتت تهدد العديد من اليمنيين المقيمين، وهي الطرد مع أسرهم. وأشار إلى أن هناك إجراءات قاسية تمارسها الجوازات السعودية على هؤلاء أثناء تجديد إقاماتهم، موضحاً أنهم يختمون على جوازاتهم تأشيرات خروج نهائي، بسبب قضايا وخلافات شخصية، مثل مشاجرات مر عليها عدة سنوات، وانتهت في حينه لدى السلطات السعودية.

وأكد على أن معاناة المغتربين الحاصلين على فيز لا تقل سوءاً عن تلك التي تتعامل بها السلطات السعودية مع المقيمين، فهؤلاء يُمنعون في المنافذ السعودية من الدخول تحت ذريعة أنه دخل في فترة سابقة بطريقة غير شرعية، فضلاً عن تعامل الخارجية السعودية واليمنية معاً في رفض إعطاء تأشيرات لأولياء الدم الذين يتوفى أبناؤهم في السعودية ولا يُسمح لهم بمتابعة أو الدخول لدفن الجثمان.

وخلال إجابة الدكتور أبو بكر القربي، وزير الخارجية، على السؤال، قال إن ما تعانيه الجالية اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي، يتمثل في 3 قضايا رئيسة: التأشيرات، الكفيل، دخول اليمنيين بطريقة غير شرعية ويرحلون وتؤخذ بصماتهم، وفي حال تقدموا بطلب تأشيرات وحصلوا عليها يصلون إلى المنافذ ولا يُسمح لهم بالدخول لأنهم سبق أن دخلوا بطريقة غير شرعية.

وقال القربي إن نظام الكفيل المعمول به في دول الخليج على اليمنيين يتنافى مع كافة الأعراف الإنسانية والدولية، معتبرا الأمر مشكلة كبيرة وتحتاج لمعالجة عاجلة.

النائبان عن كتلة المؤتمر الشعبي العام علي العمراني وعبده بشر اعتبرا نظام الكفيل "نظام رق وعبودية بامتياز".

وإذ ثمّن العمراني إفساح السعودية لليمنيين بالعمل في أراضيها، لفت إلى أن هناك إشكالات واختلالات يجب أن نناقشها مع الحفاظ على الاحترام للطرف الآخر. وأضاف: لقد مرت 10 أعوام على توقيع معاهدة جدة التي حسمت إشكاليات الحدود بين اليمن والسعودية، والتي كان يفترض أن يتم من خلالها إلغاء نظام الكفيل وحل مشاكل اليمنيين في السعودية. مطالبا المسؤولين في السعودية بألا يتحسسوا من النقد.

يشار إلى أن معاهدة جدة أقرت اتفاقية الطائف التي وقعت في منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، والتي تضمنت تسوية الحدود وحرية تنقل مواطني البلدين بينهما.

وتابع العمراني: "نحن نناقش إخواننا مع حرصنا على بقاء العلاقات، فنظام الكفيل رق آخر وعبودية أخرى"، مؤكداً أن هذا النظام يجعل المغتربين عرضة للاستغلال والظلم، فغالبيتهم يدفعون إتاوات سنوية لكفلائهم. موضحاً: هذا النظام يجعل اسم العامل مرتبطا باسم الكفيل فلا يسمح له بالعمل في مكان آخر إلا بإذن الكفيل، ولا يتم الأمر إلا بمقابل مادي.

واستنكر العمراني الإجراءات المعقدة التي تفرض على المغتربين اليمنيين، وقال إنه في حال حدث لأي مغترب ظرف طارئ يستدعي السفر العاجل، فإنه يتم عرقلته بالإجراءات الـ"غير إنسانية". وانتقد منع اليمنيين الحاصلين على تأشيرة العمل والتي يدفعون مبالغ باهظة للحصول عليها، ثم قد يصادف أحيانا أنه تم إدراجه ضمن المبصم عليهم بأنهم لا يسمح لهم، واصفاً ذلك بالظلم، ومشدداً على الحكومة ضرورة "رفع المظالم عن هؤلاء".

وزير الخارجية لدى تعقيبه على المتحدثين، أشار إلى أن الحكومة تعمل منذ 9 سنوات على معالجة عديد من مشاكل العمالة اليمنية، بالتأكيد على العلاقات الخاصة واتفاقيات الحدود، وأن الرئيس علي عبدالله صالح والاجتماعات التي تجمع مسؤولي اليمن مع السعودية، يثيرون موضوع المغتربين والعمالة اليمنية في كل اجتماع، لكن دون طائل.

وأكد القربي على وجود "لجنة مشكلة لبحث القضية"، معبراً عن أمله في أن يصل صدى هذه الجلسة إلى جميع الأطراف، مشيرا إلى أن عدداً من اللجان بين اليمن والسعودية على وجه الخصوص تناقش هذه القضية. وأضاف: "الدول بالتأكيد لها سياساتها وقوانينها التي لا نستطيع أن نفرض عليهم غيرها، مثلما لنا قوانين لا يستطيعون فرض غيرها علينا".

وفيما شبّه بشر والعمراني نظام الكفيل بـ"العبودية والرق"، فضّل القربي استخدام ألفاظ بديلة خشية أن يستغلها البعض للنيل من العلاقات اليمنية الخليجية. وأوضح بشر أن "منظمات مدنية هي من وصفت التعامل مع المغتربين بأنه معاملة رق".

ووجّه سؤالا إلى القربي عن "دور الخارجية حيال يمنيين قتلوا في الخليج، فضلاً عن وجود 2000 – 3000 محبوس في السجون السعودية.

وكان بشر وجه سؤالاً عن "تعامل دولة الكويت بصورة شطرية مع اليمنيين"، مطالباً بالمعاملة بالمثل.

● القربي

● العمراني

● صلاح

نص استجواب البرلماني المستقل أحمد سيف حاشد:

مخالفات وزيري الداخلية والإدارة المحلية لا تستوجب سحب الثقة منهما فحسب بل واحالتهما للتحقيق

مجلس النواب اليمني
جلسة الأربعاء 14 يوليو 2010
الموضوع: جلسة استجواب نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع ووزير الداخلية
مقدم الاستجواب: النائب أحمد سيف حاشد -الدائرة 70

الأخ رئيس المجلس
الإخوة هيئة رئاسة المجلس
الإخوة الأعضاء

استنادا إلى المادة 127 من لائحة المجلس، أشرح لكم استجواب نائب رئيس الوزراء للأمن والدفاع د. رشاد العليمي، ووزير الداخلية مطهر المصري:

● جريمة قتل 3 من أبناء "القبيطة"، أحدهم طفل عمره دون 14 عاماً، حدثت بعد الساعة الـ12 والنصف ليلا من تاريخ 2009/7/9.

● وصل خبر الجريمة إلى مدير قسم شرطة "العسكرية" المقدم أحمد عبدالناصر محمد في الساعة الواحدة صباحاً، أي بعد أقل من نصف ساعة من وقوع الجريمة -هذا ما قاله لي المدير شخصيا وهو قول مثبت بالدليل.

● البلاغ بالجريمة لوزارة الداخلية كان بعد أقل من ساعة من ارتكابها، وتحديدا الساعة الواحدة والنصف ليلا -بحسب إشارة الوزير في وقت سابق أمام هذا المجلس.

● لو كان هناك أمن حقيقي وشعور بالمسؤولية، لكان قد تم تعقب الجناة وكان القبض عليهم ميسورا جدا، ولكن هذا لم يحدث.

● وصل الناجي الوحيد من المذبحة ياسين حميد إلى قسم شرطة "العسكرية" الساعة الثامنة إلا ربعاً صباحاً وطلب إنقاذه وتم إرساله بباص أجرة ودون حماية.

● مدير قسم الشرطة يقول بالنص: "ما فيش عندي غير طقم واحد وأنا بنفسي مهدد بالقتل.. أنا الذي يحميني قبيلتي.. الحكومة جابت لي طقم دوشكا وعادها عاطل".

● عندما سألت مدير قسم شرطة العسكرية – بعد 4 أيام من وقوع الجريمة- عما إذا كان الجاني علي سيف العبدلي موجوداً بالمنطقة، أجاب: "ما زال موجود بالمنطقة وفي بيته القديم في (الشحة) عند والده"، وعندما سألناه لماذا لم يتم إرسال ولو طقم واحد أو حتى عسكري واحد لملاحقة الجناة؟ أجاب: "هذا كلام صحيح، وأنا عندي في العسكرية طقم واحد فقط"!

وعندما سألناه لماذا يوجد تقاعس من قبل الأمن بخصوص قضية بهذا الحجم؟ أجاب نصا: "هذا النقد يوجه إلى رئيس الجمهورية وإلى وزير الداخلية.. هم الذين أهانوا الأمن وخلوه تحت الأرض.. أنا أكلمك بالصدق ولا أخاف من أبو واحد.. أيش عادك تريد مني.. تريد مني أخرج فضائحهم.. معي 500 طلقة و40 جندي، والناس بالعسكرية معاهم قنابل وذخيرة وأنا معي 500 طلقة.. معتمدين لي 40 ألف ريال.. حق أيش؟! هل هي حق إطارات أو بترول أو قرطاسية أو نثريات... أيش أعمل بها؟ لا يوجد أمن.. هذا صحيح، ولكن هذا على وزير الداخلية مش عليّ.. أنا كان المفروض يعطيني مليون طلقة مش 500 طلقة.. أنا مش خايف على منصبي من قول الحقيقة".

أعزائي الأعضاء.. إن هذا دليل على اختلال شديد في الجانب الأمني، وعدم وجود أي إجراءات أو تعقب للجناة الذين ارتكبوا جريمة بشعة بحق 3 أبرياء. ولذلك يجب محاسبة القائمين على الأمن على الإخلال والتقصير الكبير.

الكلام الذي أورده على لسان مدير قسم شرطة العسكرية المقدم أحمد عبدالناصر محمد مثبت صوتاً وصورة، ويمكن لأي منكم الاطلاع عليه عبر موقع "اليوتيوب".

أيها الأعضاء: من يتحمل مسؤولية هذا الوضع.. بالتأكيد يتحمل مسؤوليته أولاً نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والدفاع الدكتور رشاد العليمي، ومن ثم يليه وزير الداخلية.

● عقدت اللجنة الأمنية بمحافظة لحج، بمن فيها مدير أمن المحافظة، اجتماعاً لمدة 10 ساعات، بعد ساعات فقط من ارتكاب الجريمة، ولكنها لم تقم بأي شيء على الأرض ولم تباشر أي إجراءات ملموسة للقبض على القتلة!

أيها الأعضاء: من يُحاسب على هذا التقصير؟ من يتحمل مسؤوليته؟.. لا شك أنها السلطة المحلية التي تعمل في إطار وزارة الإدارة المحلية، التي يرأسها الدكتور رشاد العليمي، بالإضافة إلى كونه المسؤول الأول على الأمن والدفاع، ويليه وزير الداخلية.

● عندما اعتصمت وأهالي دائرتي الانتخابية سلميا أمام مبنى محافظة لحج للمطالبة بالقبض على القتلة، أحاطت بنا 7 سيارات مليئة بالجنود المدججين بالسلاح، المنتمين إلى الأمن المركزي والنجدة والشرطة.. لماذا لم تستخدم تلك الأطقم لملاحقة القتلة فيما استخدمت لقمع الاعتصامات السلمية المطالبة بالقبض على القتلة؟!

● لم تقم أجهزة الأمن بأي إجراء ملاحقة، أو حتى محاولة واحدة، للقبض على الجناة خلال الأسابيع الأولى لاقتراف الجريمة. والدليل على ما أقول موجود هنا في هذا المجلس، وهو عضو مجلس النواب المؤتمري خالد شائف، أحد نواب مديرية ردفان، والذي كان قد قال في وقت سابق، خلال اجتماع مغلق حضره رئيس المجلس، ورئيس الوزراء، ونائب رئيس الوزراء للأمن والدفاع، ووزير الداخلية، قال ما نصه: "أنا اتصلت بمدير أمن "حبيل جبر" وقلت له: لماذا لا تقبضوا على القاتل، فقال: توجد توجيهات من مدير أمن المحافظة بعدم القبض على القاتل". وعندما سألت النائب خالد شائف في اليوم الثاني عن نفس الموضوع قال لي ما نصه: "اتصلت بمدير حبيل جبر، وكان جانبي حمود عباد وزير الشباب والرياضة، قلت لهم: كيف القاتل يسير ويروح من عندكم.. ما لكم ما تقبضوا عليه.. قال: نحن ما فيش معانا أوامر للقبض عليه.. أما مدير مديرية حبيل جبر فقد تم عزل المدير السابق وتعيين شخص آخر من قبيلة القاتل..".

ونقل النائب خالد على لسان مدير أمن حبيل جبر، بعد أن نزل الأخير إلى محافظة لحج لطلب تعزيزات للقبض على القاتل، قوله: "سرحت للمحافظة قلت لهم أريد قوة.. أريد إمكانيات للقبض على القاتل. وما عاد وصلت المديرية إلا والبرقية قدامي بتغييري.. سلمت العمل وروحت".

إخواني الأعضاء: ماذا يعني كل هذا..؟ هل يعني أن القائمين على الأمن مقصرون تقصيراً كبيراً فقط؟ أم أنهم أيضا متواطئون ومتعاونون مع القتلة؟

إن هذا لا يستدعي فقط سحب الثقة على الوزيرين، بل وإحالتهما للتحقيق.

● هناك أمر آخر يثير الشك والريبة أيضا، وهو: لماذا لم تقم الجهات الأمنية بأي إجراء أو تحرٍّ أو تحقيق بشأن اتصالات الجناة ليلة تنفيذ جريمتهم، ومعرفة الأشخاص الذين تواصلوا معهم، وفيما إذا كان لهم علاقة في التخطيط أو التوجيه بارتكاب تلك الجريمة، والتحقيق مع كل من يشتبه له علاقة في الجريمة، فيما نجدها تتجسس على هواتف النواب والصحفيين والنشطاء الحقوقيين؟

كما أن أجهزة الأمن لم تقم بتعميم صور الجناة للقبض عليهم، وتوجيه أوامر للمنافذ البحرية والجوية بمنعهم من مغادرة أراضي الجمهورية، كما تفعل مع الصحفيين والناشطين الحقوقيين.

× نشرت صحيفة "الوسط" بعد أشهر من وقوع الجريمة، وموقع "نيوز يمن" الإخباري، بعد أيام من وقوع الجريمة، تصريحاً على لسان شيخ حبيل جبر الشيخ شاكر العبدلي، ما مضمونه أن أجهزة الأمن لا تلاحق المتهم بل وتعتبره غير مطارد أمنيا.

● تم طرح موضوع قتلى القبيطة على مجلس النواب بتاريخ 2009/7/12 من قبلنا وآخرين، بمن فيهم رئيس كتلة المؤتمر الشعبي العام سلطان البركاني، الذي اقترح تحديد مهلة للقبض على الجناة خلال مدة 48 ساعة، وإذا لم يتم القبض على الجناة خلال تلك المهلة، فإنه يتم مباشرة إجراءات سحب الثقة عن الوزراء المعنيين.. ودليلي المثبت لهذه الواقعة شريط الجلسة المصورة ليوم 2009/7/12، والمبثوثة عبر الفضائية اليمنية.. إلا أنه مضى على انتهاء تلك المهلة المحددة بـ48 ساعة، عام كامل غير منقوص حتى تاريخ اليوم الأربعاء 2010/7/14، دون أن يتم القبض على القاتل.

هذا يعني أن من واجبنا -كنواب للشعب- أن نفعل شيئاً يعيد بعض الاعتبار للمجلس، وأقل ما يمكن أن نفعله هو سحب الثقة عن الوزيرين المذكورين.

● التقيت بوزير الداخلية في مجلس الوزراء بعد أسابيع قليلة من ارتكاب الجريمة، وطلبت منه تحديد موعد للقبض على الجناة، ولو امتد هذا الموعد عاما كاملا، غير أنه رفض تحديد موعد للقبض على القتلة.. ما هو المانع في القبض على القتلة؟ وكيف نؤمن أرواحنا في وضع كهذا؟ ومن المسؤول عن الأمن غيركما، أنتما حضرة الوزيرين؟

● شهود عيان غير قليل يؤكدون أن الجاني يتنقل بحرية كبيرة بين العسكرية وحبيل جبر والحبيلين وأبين.. وأنه يمر من أمام أقسام الشرطة وأمام الجنود ولا يحركون حياله ساكنا. إذا أردا المجلس سماع شهادة شهود العيان لأتينا بهم إلى هنا.

● كجهات أمن.. ماذا يعني لكم استلام الجاني الأول والرئيسي لرواتبه واعتماد علاواته – التقرير الذي قدمته اللجنة البرلمانية أشار إلى ذلك- واستلامه مبالغ نقدية كبيرة بعد عملية اختطاف سيارة إسعاف، بل وبعد اقترافه جريمة القتل البشعة؟ لماذا تمت مكافأته عند اختطافه سيارة الإسعاف؟.. لماذا يكافأ القتلة والخاطفون فيما وكيل أولياء الدم الشيخ عثمان القباطي يتم قتله أيضا من قبل الأمن، ولم يتم إلى الآن حتى تعويض أولياء الدم، بل إن وكيل أولياء دم الشيخ عثمان القباطي تم إيقاف رواتبه مدة 9 أشهر..؟

● صرح الجاني الرئيسي في مقابلة مع صحيفة "الأمناء"، وفي مقابلة أخرى -لم تنشر- مع "يمن تايمز" أنه مدعوم من الأمن القومي والسياسي.. لماذا تم توقيف صحيفة "الأمناء" وحجزها في سجن الشرطة العسكرية؟ ولماذا لم يتم التحري أو التحقيق في ادعاءاته؟

● قبل أشهر قليلة فقط، استلم الجاني الرئيس علي سيف العبدلي مبلغ مليونين ونصف من رجل الأعمال توفيق عبدالرحيم لتحرير قاطرته، وأقام القاتل الولائم احتفاء بذلك. وقبل أشهر من الآن استولى على قاطرة محملة بقطع غيار بقيمة 50 مليون ريال.. إن شوكة القاتل ونفوذه تقوى وتكبر، فيما أجهزة الأمن تزداد ضعفا.. من المسؤول عن مثل هكذا وضع؟

● لماذا لم يلاحق الأمن الجاني بينما قام بإغلاق مدرسة المنتصر الثانوية بحبيل جبر قبل أشهر، وهدد الطلاب والمدرسين بالقتل. وبهذا الخصوص، تمت الاستجابة لكل مطالبه بينما لم تستجب السلطات الأمنية والعسكرية لطلب ذوي المجني عليهم والرأي العام بالقبض على القتلة؟

● تم القبض على 7 أشخاص من عصابته بعد انقلاب السيارة التي تقلهم، والضالعين بتهم التقطع والاختطاف والاستيلاء على قاطرات مواطنين، وتم الإفراج عنهم في اليوم الثاني، وإكراه أصحاب القاطرات المحتجزة بالتنازل، وتم الإفراج عن الجناة في اليوم الثاني أو الثالث بناء على توجيهات أمنية عليا.

إن جريمة التقطع فيها حد وحرابة، وجريمة الاختطاف جريمة جسيمة، ولا يوجد أي مسوغ يجيز الإفراج عنهم، حتى على فرض وقوع التنازل بمحض الإرادة.. للتحقق من هذه الواقعة تجدونها منشورة في صحيفة "أخبار اليوم".

● فلاح قايد يوسف، القتيل الخامس من أبناء دائرتي، قتل في طور الباحة من قبل رجال الأمن هناك.. لماذا لم يقم القائمون عليهم حتى بتحرير محضر واحد لجمع الاستدلالات، أو محضر معاينة، أو أي إجراء من الإجراءات التي يتعين على القائمين على الأمن القيام بها..؟ لماذا؟

لماذا لا يتم أي تعويض لأسر المجني عليهم من قبل السلطات، ويتم استثناؤهم من التعويضات، خاصة وأنهم فقدوا أعمالهم ومصادر رزقهم، فيما جرى تعويض أصحاب المحلات التي تم إحراقها من قبل عناصر مندسة..؟ لماذا هذا التميز؟ علما أن لجان التعويض يشترك فيها الدفاع والأمن.

جثث المجني عليهم لازالت منذ عام في ثلاجة مستشفى "ابن خلدون" في محافظة لحج، ينتظرون العدالة الغائبة، وينتظرون ماذا يفعل نواب الشعب في هذا المجلس.

● حاشد

● البرلمان يطلب إيضاحات حول صفقة الغاز وعائداته وأسعاره
● مطالبة بتحصيل مديونيات كبار النافذين لشركة الكهرباء

تقرير اللجنة الخاصة بتحديد القضايا المطلوب مناقشتها مع الحكومة

الاخ/ رئيس المجلس المحترم
الإخوة/ أعضاء هيئة رئاسة المجلس المحترمون
الإخوة/ أعضاء المجلس المحترمون
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد:

بناءً على قرار المجلس في جلسته المنعقدة يوم الاثنين الموافق 2010/7/5 بتشكيل لجنة خاصة لتحديد المواضيع التي سيتم مناقشتها مع الحكومة والمتعلقة بالقضايا التالية:

1 – الاختلالات الأمنية.
2 – أسعار المشتقات النفطية وبالأخص مادة الديزل.
3 – رفع سعر الكلفة الكهربائية بنسبة ٪50.
4 – بيع الغاز لكوريا.
5 – شراء الطاقة الكهربائية.

والمكونة من الإخوة الأعضاء التالية أسماؤهم:

1 – صخر أحمد عباس الوجيه.
2 – عبده محمد بشر.
3 – زيد علي الشامي.
4 – علي أحمد العمراني.
5 – محمد عبده سعيد.

وتقديم تقرير بذلك إلى المجلس الموقر.

وعليه فقد قامت اللجنة في أول اجتماع لها باختيار الأخ صخر أحمد عباس الوجيه رئيساً للجنة والأخ عبده محمد بشر مقرراً لها، كما قامت اللجنة بوضع وإقرار آلية عملها وتحديد الوثائق والمراجع اللازمة من تقارير ومحاضر اجتماعات المجلس وما تضمنته من توصيات سبق للحكومة أن التزمت بها أمام المجلس الموقر خلال الفترة الماضية.

وفي ضوء ما سبق قامت اللجنة بعقد عدد من الاجتماعات توصلت من خلالها إلى تحديد عدد من القضايا والموضوعات ذات الأهمية ليقوم المجلس بمناقشتها مع الحكومة، تعرضها اللجنة على النحو التالي:

● أولاً: الاختلالات الأمنية:

1 – ماذا تم بشأن تنفيذ توصيات المجلس في قضية المعجلة والأحداث في محافظة لحج؟
2 – ما الذي تم بشأن قضية قاتل أبناء القبيطة وآخرين تم قتلهم في طريق الضالع –عدن؟ وهل تم تأمين هذه الطريق؟
3 – المطلوب تقرير حول الاختلالات الأمنية وعلى وجه الخصوص حول حادث مقتل جابر الشبواني –أمين عام المجلس المحلي لمحافظة مأرب، حسب التزام نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن في جلسة المجلس المنعقدة بتاريخ 2010/6/2.
4 – بعد قرار وقف إطلاق النار في صعدة والاتفاق مع الحوثيين على تنفيذ النقاط الست في فبراير 2010:

أ– لماذا لم تباشر الدولة بسط نفوذها في جميع المناطق التي كانت ميداناً للمواجهات؟
ب– ما الذي يمنع السلطات المحلية من ممارسة اختصاصاتها حتى الآن؟
ج– هل بدأت الدولة في برنامج إعادة الإعمار في هذه المناطق؟
د– ما الخطط التي وضعت لمنع تكرار اندلاع مثل هذه الحروب مستقبلاً؟

5 – الملاحظ أن الحكومة مستمرة في إبرام صفقات تسليح بمبالغ كبيرة جداً في الوقت الذي يلاحظ أن الحالة الأمنية تتدهور مع زيادة الإنفاق العسكري والأمني.. فكيف تبرر الحكومة تدهور الحالة الأمنية على نحو متزايد في ظل التنامي والزيادات المستمرة في الإنفاق العسكري والأمني؟

● ثانياً: المشتقات النفطية بالأخص مادة الديزل:

1 – المطلوب توضيح سياسة الحكومة تجاه أسعار المشتقات النفطية وعلى وجه الخصوص مادة الديزل.
2 – آلية التعامل مع التهريب الداخلي لمادة الديزل خصوصاً بعد رفع أسعارها على المشروعات الصناعية والاستثمارية إلى 140 ريالاً للتر الواحد.
3 – هل درست الحكومة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على سياسة رفع أسعار المشتقات النفطية؟ وما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لمواجهة تلك الآثار؟
5 – كم المبالغ التي ستتوفر بسبب سياسات رفع أسعار المشتقات النفطية؟ وكيف سيتم إنفاقها؟ وكم سينخفض مقدار الدعم للمشتقات النفطية؟
6 – برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري حزمة متكاملة من الإصلاحات وسبق للمجلس رفض الزيادات السعرية بدون إجراء الإصلاحات الأخرى.. فلماذا لم تنفذ الحكومة توصيات المجلس في هذا الخصوص؟
7 – آلية نقل وتسويق المشتقات النفطية للوحدات الاقتصادية يتم عن طريق وسطاء مما يتسبب بالتلاعب وذهاب جزء من المشتقات إلى غير محلها، وقد سبق واتخذت الحكومة قرارات على مستوى مجلس الوزراء بهذا الخصوص ونقضتها بقرارات أخرى قبل أن تنفذ، فما الأسباب والمبررات لتلك القرارات؟ وما رؤية الحكومة في التعامل مع مثل هذه القضية؟
8 – على الرغم من تركيز الحكومة على زيادة الأعباء الإضافية على المواطنين من خلال رفع أسعار المشتقات النفطية وخصوصاً الديزل، والغاز المنزلي.. فكيف تبرر الحكومة تركيزها على زيادة تلك الأعباء على المواطنين رغم الاستمرار في الإنفاق غير الرشيد؟

● ثالثاً: رفع سعر التعرفة الكهربائية:

1 – سبق للمجلس في توصياته للحكومة أن رفض تحميل المواطن أية أعباء في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يواجهها، فلماذا أقدمت الحكومة على رفع سعر تعرفة الكهرباء مخالفة لتوصيات المجلس بهذا الشأن؟
2 – ما الإجراءات التي اتخذتها الحكومة ممثلة بوزارة الكهرباء تجاه القضايا التالية:
– الفاقد الفني وغير الفني من التيار الكهربائي؟
– تحصيل المديونيات الكبيرة المتراكمة منذ فترات طويلة على عدد من الشخصيات النافذة والمؤسسات الرسمية؟ وما مقدار هذه المديونية؟
– فرض مبالغ مالية كبيرة تحت مسمى الكلفة المشتركة دون مسوغ قانوني في بعض المناطق وإعفاء مناطق أخرى منها؟
– توصيل الكهرباء إلى بعض المناطق بدون عدادات كهربائية؟

● رابعاً: بيع الغاز:

1 – ما تم بشأن تنفيذ التوصيات التي التزمت بها الحكومة ممثلة برئيس مجلس الوزراء بتاريخ 2005/7/6، والمتضمنة إلزام الحكومة بعدم التوقيع على اتفاقيات بيع الغاز والمصادقة عليها حتى تستكمل الآتي:

أ– معرفة الاحتياطيات المؤكدة من شركة استشارية متخصصة في هذا المجال تؤكد كفاية الاحتياطيات للاستخدام المحلي والتصدير.
ب– معرفة الاحتياجات الحقيقية لليمن من الغاز لمدة كافية لكل القطاعات الاقتصادية.
ج– تقديم تقرير يثبت للمجلس أن أسعار الغاز المباعة تفي بمعايير الوصول إلى أفضل سعر تحويلي طيلة فترة عقد البيع.
د– الالتزام بأن عقود البيع وفقاً لمؤشر "هنري هب" ستنص صراحة على أن أدنى سعر بيع وفقاً لهذا المؤشر لن يقل عن سعر التحويل الأدنى المنصوص عليه في اتفاقية تطوير الغاز الخاص بالسوق الأوروبية.
هـ– تقديم تقرير مفصل يوضح فيه احتساب العوائد المالية السنوية المتوقعة للحكومة لمدة عقود البيع في حدودها الدنيا والعليا.

2 – ما كميات الغاز المصدرة منذ بداية التصدير وحتى نهاية شهر 2010/6؟ وما قيمة كل كمية؟ وكم إيرادات الحكومة اليمنية سواءً حصتها أو الإتاوة في كل شهر منذ بداية التصدير؟
3 – ما القيمة الفعلية لكل مليون وحدة حرارية مباعة من الغاز سواءً لشركة كوجاز أو شركة توتال أو شركة السويس منذ بداية التصدير وحتى نهاية شهر 2010/6؟
4 – ما أعلى سعر للمليون وحدة حرارية يباع بها الغاز لشركة كوجاز الكورية وفقاً لعقد البيع؟ وما هو الفارق بين هذا السعر وأسعار الغاز المباعة فعلياً من قبل الدول المجاورة كقطر وعمان للسوق الكورية، وذلك منذ بداية 2010 وحتى يونيو 2010؟
5 – ما قيمة مؤشر "هنري هب" في كل شهر منذ بداية تصدير الغاز اليمني وحتى يونيو 2010؟ وما قيمة كل مليون وحدة حرارية المرتبطة بالقيمة الفعلية لمؤشر "هنري هب" منذ بداية التصدير وحتى يونيو 2010، لكل من شركتي توتال والسويس؟
6 – سبق أن التزمت وزارة النفط في اجتماع مع لجنة التنمية والنفط، بعدم إضافة الغاز المنزلي إلى الغاز الطبيعي المصدر، فهل أوفت الوزارة بهذا الالتزام؟ وإذا لم تلتزم فما المبررات؟ وما كمية الغاز المنزلي المضافة إلى الغاز الطبيعي المصدر منذ بداية التصدير وحتى يونيو 2010؟ وما الكميات المتوقع إضافتها حتى انتهاء عقود البيع؟ وكم كلفتها؟
7 – تصدير الغاز الطبيعي المسال من قطاع 18 سيؤدي إلى فقدان كميات من النفط الممكن استخراجه، كما سيؤدي إلى فقدان كميات من الغاز المنزلي، فما حجم الكميات (كمية النفط والغاز المنزلي) المتوقع فقدانها خلال مدة عقود البيع؟ وما قيمة هذه الكميات؟
8 – ما مقدار الكميات المثبتة من الغاز الطبيعي المسال المخصصة للاستهلاك المحلي؟ ولماذا امتنعت وزارة النفط عن الرد على وزارة الكهرباء بتحديد الكميات المخصصة للاستهلاك المحلي لتستطيع وزارة الكهرباء اتخاذ القرارات المناسبة بشأن إنشاء محطات كهرباء تستخدم الغاز؟
9 – ما كلفة الإنشاءات التي تم إنجازها لتصدير الغاز؟ وهل الفوائد البنكية المترتبة عليها ستدخل ضمن غاز الكلفة؟
10 – كم العائدات المتوقعة والتي ستدخل خزينة الدولة في كل عام ابتداءً من عام 2010 وحتى نهاية العقود؟

● خامساً: شراء الطاقة الكهربائية:

1 – من المسؤول عن تأخير تشغيل محطة مأرب 1 في الموعد المحدد؟ وهل تمت محاسبة من تسبب في هذا التأخير؟ وما وضع المحطة في الوقت الحالي؟
2 – على الرغم من توفر التمويلات لإنشاء محطتي مأرب 2 ومأرب 3، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي خطوات ملموسة لإنشاء هذه المحطات، بل على العكس تم اتخاذ خطوات حثيثة للتعاقد على شراء 220 ميجاوات بالغاز.. ويتساءل المجلس عن:

– مبررات تأخير إجراءات مناقصات تنفيذ محطتي مأرب 2 ومأرب 3 رغم توفر التمويل؟ وهل تم محاسبة من تسببوا في هذا التأخير؟
– ما الجدوى الاقتصادية من شراء 220 ميجاوات بالغاز لمدة 3 سنوات فقط؟
– كم سعر شراء الكيلووات /ساعة حسب العروض المقدمة من المستثمرين مقارنة بكلفة الكيلووات /ساعة من محطة مأرب 1؟
– هل شراء الطاقة الكهربائية المنتجة بالغاز بمقدار 220 ميجاوات سيؤدي إلى الاستغناء عن شراء الطاقة بمادة الديزل؟
– ما كمية الطاقة المشتراة والمنتجة بوقود الديزل؟ وما المبالغ التي تحملتها المؤسسة منذ بداية الشراء إلى اليوم؟ وما مدة عقود شراء هذه الطاقة؟ وهل انتهت أم تم التجديد بذات الشروط أو بشروط أخرى؟

الأخ/ الرئيس:
الإخوة/ الأعضاء:

ذلك ما توصلت إليه اللجنة بشأن المهمة المكلفة بها.. وتقترح تحديد موعد لحضور الحكومة لمناقشة هذه القضايا وإتاحة الفرصة الكافية للإخوة أعضاء المجلس لمناقشة الحكومة في كل قضية على حدة، ليتسنى للمجلس الموقر التوصل إلى قرارات صحيحة وسليمة تجاه تلك القضايا التي تهم حياة المواطن.

هذا ما تم التوصل اليه،،،،
والرأي الأول والأخير للمجلس الموقر،،،
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،،

عبده محمد بشر
مقرر اللجنة الخاصة
صخر أحمد عباس الوجيه
رئيس اللجنة الخاصة

القربي: السفير الأمريكي طلب ترحيل اليهود ونحن رفضنا السفر الإجباري لهم

أجاب وزير الخارجية على سؤال تقدم به عبدالكريم جدبان، حول تهريب اليمنيين من الديانة اليهودية إلى الولايات المتحدة الأمريكية، موضحاً أن صحيفة "وول ستريت جورنال" الأمريكية نشرت أن 60 يهودياً يمنياً جرى تهريبهم خلال شهر يوليو من العام الماضي سراً من اليمن وبإشراف وزارة الخارجية الأمريكية على عملية التهريب. متسائلاً عن ماهية الاتفاقية التي تمت بموجبها عملية التهريب هذه وما هي العائدات على البلد سلباً أو إيجاباً؟

وأكد القربي أنه لا يوجد أي اتفاقية بين اليمن وأمريكا لنقل اليهود، وأن الذين غادروا قد "غادروا وفق إرادتهم".

وكشف عن طلب تقدم به السفير الأمريكي بصنعاء إلى الخارجية اليمنية والداخلية لـ"تسهيل عملية سفر اليهود"، لكن الخارجية ردّت عليه: "أن اليهود مواطنون يمنيون ومن حقهم الحصول على جوازات سفر ومن حقهم أن يسافروا كأي مواطنين، لكن لا يحق لأحد أن يفرض السفر عليهم، وهذا يعد تدخلاً في الشؤون الداخلية".

وتحدث القربي عن أسباب لهجرتهم منها تعرضهم لعدد من المضايقات وأبرزها ما حدث لهم من قبل الحوثيين وكذلك مقتل ماشا النهاري في عمران، إضافة إلى تزايد العداء لليهود جراء الحرب على غزة.

ولفت إلى أن هناك مؤشرات غير مؤكدة تفيد بأنهم حصلوا على مساعدات للرحيل إلى الولايات المتحدة.

وأشار القربي لتعرض يهود يمنيين لمضايقات أثناء الاعتداء الإسرائيلي على غزة العام الماضي، وطرد الحوثيين لهم من صعدة.

الهجري يطالب رئيس المجلس بإعادة النظر في المعوقات التي يضعونها أمام الصحفيين
والسماح لهم الدخول بالكاميرات وأجهزة التسجيل

عراقيل مراسلي الصحف في البرلمان تزداد بسبب توجيهات سرية من رئاسته وأمانته العامة

يجرّد الصحفيون من أغراضهم اللازمة، كالمسجل والكاميرا والحقيبة، ويسمح لهم بالدخول إلى شرفة البرلمان بأقلامهم ومذكراتهم فقط.

وفي جلسة السبت، كادوا أن يحرموا من حضور الجلسة، أيضاً. فبحسب الزميل حميد دبوان، مراسل "نيوز يمن" في الشرفة، فإن مدير مكتب نائب رئيس المجلس حمير الأحمر، أعطى توجيهات إلى العسكري الذي يعمل على تفتيش الصحفيين في بوابة الشرفة بـ"إخراجه من الشرفة وعدم السماح للصحفيين بالدخول إلا بعد افتتاح الجلسة".

يعامل الصحفيون بازدراء شديد من قبل هيئة رئاسة المجلس وغالبية أعضائه. فعلاوة على اختلاق عراقيل أمام الصحفيين خلال تغطيتهم للجلسات، تمارس هيئة الرئاسة عدداً من الإجراءات المعيقة لهم، بدءاً من البوابة الخارجية وانتهاءً بتوجيه إدارة الجلسات بإخفاء المعلومات والتقارير والوثائق التي توزع على النواب في الجلسات.

حينئذ، يبقى الصحفي رهن رحمة وتعاطف نواب معدودين لنيل التقارير والمحاضر. ينعكس تعامل هيئة رئاسة المجلس، خاصة يحيى الراعي رئيس المجلس، ونائبه حمير الأحمر، تجاه الصحفيين، على بقية النواب الذين يخشى بعضهم من التعامل مع الصحفي وينظر له البعض بانتقاص وبشعور أنه يعمل ضد مصلحة الوطن، لا سيما وهم يسمعون الراعي وهو ينبّه الصحفيين أحياناً "مش ما تسجلوا إلا الشومات..."، أو يطلب منهم في أوقات أخرى التصويت على إخراج الصحفيين.

يصبح موقف الصحفيين ضعيفاً في الحصول على المعلومة، سيما في مجلس يتعامل كافة موظفيه معهم بحس أمني شديد. ويعجزون عن إخراج المعلومة أو التقرير حتى لو مرّت فترة طويلة على توزيعه أو مناقشته. ويزداد موقفهم ضعفاً حينما يلجؤون إلى أحمد الخاوي، الأمين العام المساعد للمجلس، لبث شكواهم ويسألونه أن يوجه إدارة الجلسات بتزويدهم بالمحاضر والتقارير المطلوبة. لكنه يبتسم ويقول "هم عيدوها لكم"، ويتجاهل الصحفي. وأحياناً يدعو أحد موظفي مكتبه ويطلب منه أن يأتيه بنسخة من التقارير المطلوبة، وينبّه الصحفي على ضرورة إخفائها وكأنها "أشياء ممنوعة".

قبل جلسة السبت كان الصحفيون ينتظرون في الساحة موعد بدء الجلسة، وحينها سلم عليهم النائب عبدالرزاق الهجري وسألهم عن أسباب وقوفهم في الساحة دون الدخول إلى الشرفة. نقل دبوان للهجري ما حدث له في الشرفة، وأثناء حديث الهجري في الجلسة طرح معاناة الصحفيين على القاعة، ووجه لومه على هيئة الرئاسة المجلس، وبالأخص رئيسه.

● الهجري

انتقد الهجري التعامل الذي مورس تجاه الصحفيين وقال: اليوم يتم إخراج الصحفيين من الشرفة بطريقة تعسفية بحجة أن الجلسة لم تبدأ. واستحضر جزءاً مهماً من المعوقات التي تواجه الصحفيين في المجلس، متسائلاً عن أسباب "منع الصحفيين من الدخول بكاميراتهم وأجهزة التسجيل وهي جزء مهم من عملهم".

وإذ استنكر التعامل المقيت تجاه الصحفيين، طالب النائب الهجري رئيس المجلس "بإعادة النظر في الإجراءات المعيقة لعمل الصحفيين والسماح لهم بالدخول إلى الشرفة بكاميراتهم وأجهزة التسجيل". وأضاف: ما المانع من إدخال أغراضهم طالما والجلسات تبث صوتا وصورة على الفضائية اليمنية؟

ومعلوم أن الجلسة البرلمانية تفتتح الساعة الـ10 صباحا، لكن عدم حضور النواب، يجبر هيئة الرئاسة على تأجيل افتتاح الجلسة إلى الـ11 وأحياناً ونصف.

ورجّح الصحفيون في البرلمان أن يكون السبب في إخراج زميلهم حميد دبوان من الشرفة هو على خلفية ما نشره الصحفيون مؤخراً من نبأ افتتاح الجلسات دون اكتمال النصاب الدستوري لافتتاحها، وهو ما يجعلها عرضة للطعن في دستورية أي قرارات يصوت عليها المجلس في هذه الأيام.

ويكابد الصحفيون العطش، يومياً، في الشرفة، مما يضطر بعضهم إلى إعطاء إشارة إلى الراعي أو حمير أننا "نموت عطشاً" حينها يوجهون مساعديهم للتكرم بتزويد الصحفيين بالماء.

وإلى هيئة رئاسة المجلس تعمل الأمانة العامة للمجلس بشكل رئيسي على خلق إعاقات لعمل الصحفي، وحجب أية معلومة عنه لأنها الجهة الإدارية المباشرة للإدارات الفنية في المجلس، ومنها إدارة الجلسات التي ترفض إعطاء الصحفيين أية معلومات.

الأمطار تفضح حجم فساد الحكومة وتساهلها يُودي بمواطنين لافتقار الشوارع والطرقات لبنى آمنة في اليمن

غياب أية إستراتيجية لـ"الصرف الصحي" رغم الإهدار والـ"هبر" لقروض ومليارات المانحين!

■ محيي الدين جرمة

كشفت الأمطار الغزيرة والسيول الناتجة عنها في اليمن عن حجم الفساد الحكومي وغياب أية إستراتيجية أو نية لدى الحكومة تبحث بمصداقية تبني رؤية مستقبلية لتأمين بنية مستدامة للصرف الصحي، إلى جانب صيانة بناه التحتية التي بقيت مهملة منذ أكثر من 20 عاما.

وكانت السيول خلال الأيام الماضية أودت بعدد من الضحايا من المواطنين من الجنسين غرقاً نتيجة غياب أية مبادرة للدفاع المدني وفرق النجاة التي يفترض أن تتوافر لتأمين الطرقات والمنافذ، وإعطاء إشارات إعلامية لتنبيه الناس عن أي عبور عشوائي قد يعرضهم للخطر.

وتساءل خبراء في "الصرف الصحي" والمالي والمحاسبي والمستشارون عن مصير مليارات الدولارات من القروض وهبات وأعطيات المانحين التي يتم تخصيصها لإصلاحات يفترض أنها تعود على المجتمع اليمني بتعزيز خدمات كهذه تؤمن وقائيا سلامة عبور المواطنين، وتدبير طرق حديثة لتصريف آمن للمياه، تساءلوا عن مصير تلك المليارات التي تذهب هدرا "وهبرا" دون جدوى ودون أن تؤمن الحكومة اليمنية أدنى مستوى أخلاقي لخدمات مواطنيها، وتستهدف بنيات أساسية للتخطيط الحضري وتخزين مياه الأمطار والسيول بشكل صحيح ومدروس وفق إحداثيات وخطط سليمة.

وأدانت جهات ومنظمات أهلية ومدنية ومواطنون وحقوقيون تضاؤل الدور الحكومي ولامبالاته تجاه أي فعل إيجابي يتعلق بتحقيق سلامة مقاييس ومواصفات البنية التحتية للصرف في عديد من المحافظات اليمنية بما فيها أمانة العاصمة.

وقدر خبراء أن حرمان البلاد جراء غياب استشعار المسؤولية تجاه المواطنين وعدم رؤية ضرورة استيعاب مياه الأمطار وتخزينها بدلا من التحوط وفق رؤى إستراتيجية لإعادة استخدامها بصورة أفضل، قد يحرم اليمن من خدمات ومنح وقروض ومصداقية المانحين والدول الصديقة لليمن، ويفوت عليها فرصا لا تعوض يتم عبرها ومن خلالها تبديد المال والوقت بالرغم من الحاجة الضرورية والماسة والملحة التي تتطلبها اليمن في ردم فجوات أساسية كهذه.

من جانب آخر، حذر خبراء في المجال الصحي والبيئي من مغبة تلوث قد ينتج عنه أفة مرض وانتشار الأوبئة المعدية جراء ترك النفايات والمخلفات في الشوارع إثر اختلاطها بأوحال المياه بعد تساقطها.

وتساءل مواطنون عن تراجع وغياب أي دور للجهات المعنية في السلطة المحلية، وشكوا من انعدام أبسط ضمانات التأمين الصحي ومقومات الدفاع المدني والتحصين الوقائي في حال تفاقمت السيول وانسدت منافذ الطرقات والشوارع والتقت الضفاف بالمياه وغثاء السيول.

ويخشى مراقبون في حال استمرار الأمطار الغزيرة في ظل غياب أية وقاية، كما التسبب في إغراق المنازل وبخاصة منها المحيطة بمناطق وحواف وجزر تجريف السيول، إلى جانب غياب أية مهام تضطلع بها الأرصاد لاستشعار مخاطر السيول. كما يغيب دور الجهات المعنية في النزول المبكر وإعطاء إنذارات مسبقة بتحولات المناخ، وتنبيه المواطنين وضبط السائقين ممن يتعمد أغلبهم طرطشة المياه بلامبالاة وبكل استخفاف على المارة، وحثهم على عدم الزج بالمواطنين في طرق خطرة أثناء تساقط الأمطار وبخاصة في منطقة "السائلة" الممتدة في صنعاء/ الأمانة.

ويؤكد مطلعون أن ما تدفق ويتدفق من سيول هذه الأيام والأيام الفائتة وبشكل متتال لم يسبق أن شهدته العاصمة صنعاء بخاصة مُنذ الستينيات. وبالرغم من ذلك فالمياه تمضي هدرا وبلا حساب أو أي احتراز ورؤية عقلانية للتخزين يتم من خلالها استيعاب المياه في مكعبات وسعات تحتاجها الضرورة الملحة لبلد كاليمن التي تعد من بين طليعة البلدان الأكثر تضررا من الشح في المياه وجفاف منابعها.

وتعاني اليمن إشكالية تاريخية مزمنة ومتراكمة لمشكلة المياه دونما حلول وطنية لها. وحيث بقيت قيد التراكم السلبي وتواكل الجهات المعنية وتساهل المجتمع بالمعنى العام منذ عقود، فلم توضع أجندة لسياسات جادة أو مطالب وندوات وطنية تستوعب تقدير أبعاد المشكلة وتقارب حلولا لها تستهدف ندرة المياه الجوفية بالرغم من حجم الإهدار الذي تم ويتم دون محاسبة أو مسؤولية. إضافة لعوامل طبيعية ومناخية وجغرافية أخرى لا يتم وضعها غالبا في حسابات استراتيجية وسيادية تراعي أمورا جد خطيرة كهذه، وإن على المدى القريب أو المنظور.

الشقائق ينظم الملتقى القانوني الثالث

ينظم منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، صباح اليوم الاثنين، الملتقى القانوني الثالث، حيث سيتم مناقشة مسودة الدراسة التي نفذها المنتدى بدعم من الحكومة الهولندية بعنوان "الحماية تمكين"، والتي تحلل قضايا العنف والقوانين اليمنية التي لا تحمي النساء والأطفال من العنف الجسدي والجنسي والمتعلق بالشرف.

وسيقوم المنتدى خلال الملتقى بتكريم نشطاء وناشطات حقوق الإنسان لعام 2009 الذين أسهموا بشكل بارز في دعم المسيرة الحقوقية في اليمن بمناسبة يوم العدالة العالمي الذي يوافق 17 يوليو من كل سنة.

لدى عبورهما الحدود السعودية

إصابة طفلين برصاص جنود حرس الحدود السعودي

أصيب طفلان بجروح متفاوتة في إطلاق نار تعرضا له لدى عبورهما الحدود السعودية عائدين إلى اليمن، الأسبوع قبل الماضي.

وأفادت مصادر وحدة الرصد بمنظمة سياج بأن محمد زنيم يحيى ساجدي (12 عاماً) لا يدرس، أصيب بشظايا طلقات نارية في فخذه الأيسر، في حين أصيب رفيقه محمد أحمد ضمدي عضابي (13 عاماً) منقطع عن الدراسة، بطلقة نارية في ركبته.

وقال أقارب الطفلين لوحدة الرصد إنهما أصيبا في إطلاق نار مباشر من قبل أحد أفراد قوات حرس الحدود السعودي من نقطة عسكرية شرق منفذ الطوال البري بمحاذاة قرية المصْفَق السعودية الساعة الثامنة والنصف صباح الخميس قبل الماضي.

وأوضحت المصادر ذاتها أن الطفلين أصيبا لدى عودتهما وبحوزتهما كيسان من الدقيق على حمار. وبينما هما في الطريق صادفهما أحد الجنود السعوديين وأطلق عليهما النار. وأن القوات السعودية نقلتهما إلى مستشفى مدينة صامطة السعودية حيث قدم لهما الإسعافات الأولية وبعد تحسن حالتهما تم ترحيلهما مع المهاجرين اليمنيين غير الشرعيين. وأنهما لا يتلقيان أي علاج حالياً حيث إن أسرتيهما لا تستطيعان توفيره لهما.

وأفادت مصادر وحدة الرصد بأن الظروف المادية الصعبة للطفلين وأسرتيهما أجبرتهما على اجتياز الحدود لتوفير القوت الضروري كون قريتهما لا يفصلها عن القرية السعودية المجاورة سوى أقل من كيلومتر واحد تقريبا.

وتناشد منظمة سياج الحكومتين اليمنية والسعودية إعادة النظر في الوضع المأساوي الذي تعيشه آلاف الأسر اليمنية القاطنة على الحدود. وتتوجه سياج بنداء إنساني إلى المنظمات الدولية ووسائل الإعلام لزيارة تلك المناطق وتقييم وضع سكانها من جميع النواحي بعيداً عن أي مؤثرات أو توظيف.

وإذ تحذر سياج من أن استمرار معاناة أولئك السكان من الفقر والبطالة والأمية وسوء المعاملة من قبل بعض مسؤولي الحدود سيفاقم المشكلات الأمنية للدولتين على حد سواء، تدعو إلى دراسة المشكلات وتقديم الحلول العملية لها، وعدم الاكتفاء بتشديد الإجراءات الأمنية التي قتلت العشرات خلال السنوات القليلة الماضية دون جدوى.

يرى متابعون استحالة إقامة بطولة خليجي 20 في ظل الأحداث الإرهابية الأخيرة وقد مست بشكل مباشر الوضع الأمني في كل من أبين وعدن بما يعكس عدم وجود أمن حقيقي في هذا المربع الجغرافي جنوب اليمن، وهو ما يستند إليه عدد من الخليجيين على طريق اتخاذ قرار لاحق بسحب البطولة من اليمن ما لم يحدث أمر مغاير لكنه مستبعد في نظر متابعين.

المشهد الكروي في اليمن صار مُعقداً؛ بل وشديد الاضطراب!

• جمال حمدي

• احمد العيسي

• فتحي عبدالواسع

• خالد صالح

• حسين الشريف

■ سامي الكاف

يغادر منتخبنا الوطني الأول لكرة القدم إلى هولندا لإقامة معسكر إعداد على طريق مشاركته في بطولة غرب آسيا المقرر إقامتها بالعاصمة الأردنية عمان خلال الفترة 24 سبتمبر – 3 أكتوبر 2010؛ وهي البطولة التي تأتي كتهيئة عملية لخوض بطولة خليجي 20 في حال تم فعلاً إقامتها في محافظتي عدن وأبين؛ غير أن الأخيرتين شهدتا حوادث إرهابية مؤسفة على مباني الأمن السياسي والأمن العام في غضون أقل من شهر، وراح ضحية هذه الحوادث غير المسبوقة عدد غير قليل من القتلى والجرحى.

ويرى متابعون استحالة إقامة بطولة خليجي 20 في خضم هذا المشهد الذي باتت تعيشه كرة القدم اليمنية، وقد صار معقداً؛ بل وشديد الاضطراب في ظل الأحداث الإرهابية الأخيرة وقد مست بشكل مباشر الوضع الأمني في كل من أبين وعدن، بما يعكس عدم وجود أمن حقيقي في هذا المربع الجغرافي جنوب اليمن، وهو ما يستند إليه عدد من الخليجيين على طريق اتخاذ قرار لاحق بسحب البطولة من اليمن ما لم يحدث أمر مغاير، لكنه مستبعد في نظر متابعين.

وكان المكتب التنفيذي في اللجان الأولمبية الخليجية وأمناء سر اتحادات كرة القدم الخليجية في اجتماعهم المشترك الذي عقد أواخر الشهر الفائت في الكويت، ولم يحضره ممثلا كل من اليمن والعراق، أجّل القرار بشأن اعتماد أو سحب استضافة "خليجي 20" من اليمن حتى موعد الزيارة الميدانية الأخيرة إلى محافظتي عدن وأبين، التي من المفترض أنها بدأت أول من أمس السبت، وتستمر إلى يومنا هذا الاثنين، وتقديم التقرير النهائي بشأن قدرة اليمن على استضافة كأس الخليج إلى الاجتماع المقرر عقده الشهر القادم في الكويت بناء على دعوة أطلقها الاتحاد الكويتي لكرة القدم لقول كلمة الفصل في الاستضافة اليمنية للبطولة من عدمها.

وكان الاجتماع حدد الموافقة على إبقاء استضافة اليمن لبطولة "خليجي 20" أواخر العام الجاري، بأربعة شروط لم يعلن عنها في البيان الختامي للاجتماع وسيوضحها التقرير النهائي كما هو موضح سلفاً.

وذكرت وسائل إعلام خليجية أن أول هذه الشروط هو التأكد من جاهزية الملاعب المخصصة لاستضافة مباريات البطولة وتدريبات المنتخبات المشاركة، وثانياً جاهزية الفنادق لاستضافة المنتخبات المشاركة والوفود الرسمية والإعلامية التي ستحضر الحدث الخليجي المهم المقرر من 22 نوفمبر حتى الرابع من ديسمبر المقبلين، وثالثاً قدرة الدولة المستضيفة على استقبال جماهير الدول المشاركة وتوفير الظروف المواتية لمتابعة مباريات البطولة، ورابعاً الوضع الأمني في اليمن لحماية الوفود والمنتخبات والجماهير من خلال توفير وتهيئة المناخات الآمنة في مدن إقامة البطولة وأماكن إقامة الوفود والمنتخبات الخليجية.

وأشارت وسائل الإعلام الخليجية إلى أن الشروط الثلاثة الأولى سيتم حسمها وإقرارها أثناء زيارة أمناء سر الاتحادات الخليجية الميدانية لعدن وأبين والمشار إليها بعاليه، بعد تفقدها على أرض الواقع المنشآت الرياضية وأماكن الإيواء التي تم تجهيزها لاستضافة البطولة، بينما الشرط الرابع والأخير يخص الجهات الأمنية باعتباره قراراً سياسياً.

غير أن رئيس الاتحاد العام لكرة القدم أحمد العيسي الذي يشغل منصب مدير بطولة خليجي 20، قال أخيراً إن "الدعوة إلى اجتماع رؤساء الاتحادات الخليجية من صلاحيات اليمن فقط".

وأضاف في سياق تصريحه لموقع الكتروني قطري قبل بضعة أيام: "ليس من حق أي اتحاد خليجي في الوقت الحاضر الدعوة إلى اجتماع لرؤساء الاتحادات الخليجية، طارئة أو عادية، إلا الاتحاد الرئيس للدورة الحالية التي يرأسها الاتحاد اليمني –المستضيف للبطولة المرتقبة– وهو وحده المعني بترؤس اجتماعات رؤساء الاتحادات الخليجية واجتماعات أمناء السر".

وقال العيسي لـ"استاد الدوحة نت" إنه "رفض الاستجابة لطلب الاتحاد الكويتي لكرة القدم الذي وجه إليه الدعوة خلال الأيام الماضية لحضور اجتماع لرؤساء الاتحادات الخليجية في الـ20 من أغسطس المقبل بالكويت لبحث الاستعدادات اليمنية لاستضافة خليجي 20"، موضحاً أن اللائحة الدائمة للبطولة توضح الأسس التي يتم من خلالها الدعوة لمثل هذه الاجتماعات، وأن الاتحاد الكويتي لا يملك الحق في ذلك ولا النصاب للدعوة للاجتماع في الوقت الحاضر؛ وهو ما اعتبره عدد من المتابعين أمراً يؤكد على وجود خلاف قوي بين كل من الاتحاد اليمني لكرة القدم ونظيره الكويتي.

بيد أن مسؤولاً يمنياً في وزارة الشباب والرياضة أكد أخيراً على عدم صحة وجود مثل هذا الخلاف.

وقال وكيل وزارة الشباب والرياضة للشؤون المالية والإدارية حسين الشريف، لذات المصدر الخليجي، إنه "لا يوجد أي خلاف رياضي كويتي يمني حول الاستضافة اليمنية المقرر إقامتها في محافظتي عدن وأبين نهاية العام الجاري".

وأشار ذات المصدر إلى أن الشريف عبّر له "عن أسفه الشديد لحالة اللغط الإعلامي التي روجت خلال الأيام الماضية لحالة خلاف وهمية بين الكويت واليمن بسبب ما أسمته سعي الاتحادين الكويتي والبحريني إلى سحب البطولة من اليمن ونقلها إلى مملكة البحرين الشقيقة، أو ما تناقلته بعض وسائل الإعلام عن تهديدات يمنية للاتحاد الكويتي ومنعه من الدعوة لعقد اجتماع لرؤساء الاتحادات الكروية الخليجية".

وكان الأمين العام لاتحاد كرة القدم حميد شيباني أشار إلى "أن اليمن قادرة على تحقيق النجاح المنشود لتكون دورة خليجي 20 من الدورات المتميزة في مسيرة كأس الخليج العربي، ناهيك عن أن اليمن لا يمكن بعدما أنفقت عشرات المليارات أن تتنازل عن الاستضافة للبطولة الخليجية الهامة سيما في ظل مواقف الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي الداعمة والتي تقف مع اليمن تجسيداً لعمق علاقات الإخاء والتعاون الثنائي، وأن اليمن بقدر اعتزازها بثقتهم فإنها ستكون عند مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها"؛ لكن أمين سر اللجنة الأولمبية الكويتية عبيد العنزي قال بوضوح لوكالة الأنباء الكويتية: "هناك اتفاق على أنه إذا لم يكن اليمن قادراً على استضافة كأس الخليج فستؤجل استضافته إلى بطولة أخرى وتُكلّف البحرين بتنظيم خليجي 20 مع تأجيل الموعد لإتاحة الفرصة أمام البحرين للاستعداد للاستضافة".

يُشار إلى أنه سبق لصحيفة كويتية أن أكدت قبل بضعة أشهر أن تأجيل بطولة خليجي 20 المزمع إقامتها في اليمن أواخر العام الجاري، بات شبه مؤكد؛ إذ ذكرت "القبس" أن "تأجيل دورة كأس الخليج العربي الـ20 لكرة القدم التي تنطلق في اليمن في 22 نوفمبر المقبل، مدة سنة كاملة، أصبح في حكم المؤكد بحسب مصادر عليمة".

إلى ذلك، وفي سياق متصل بالمشهد الكروي المعقد شديد الاضطراب؛ كان نجم كرة القدم اليمنية الشهير جمال حمدي في وقت فائت شنّ هجوماً لاذعاً بحق الاتحاد العام لكرة القدم وآلية عمله؛ مؤكداً أن لجنة الطوارئ فيه "غير قانونية".

وقال حمدي الذي يشغل منصب النائب الثاني لرئيس الاتحاد العام لكرة القدم، إن قرارات لجنة الطوارئ التي تم اتخاذها بخصوص تشكيل لجنة الإعداد للموسم الكروي القادم ولجنة الإعداد لخليجي 20، غير شرعية لأن لجنة الطوارئ نفسها "غير قانونية".

وأضاف لـ"سبورت" أخيراً أنه يستند في ما يذهب إليه إلى رؤى قانونية بحكم تخصصه وكذا اطلاعه ومعرفته بلوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا)، ومع الأسف يقول حمدي: "لجنة الطوارئ ليست قانونية لأنها غير مكتملة النصاب بحسب قوانين "الفيفا" الخاصة بهذه اللجنة، فالمادة 33 البند الرابع يشير إلى أنه في حالة غياب رئيس لجنة الطوارئ عن حضور الاجتماع ينوب عنه نائب الرئيس".

ويزيد حمدي في الشرح قائلاً: "ثانياً قرارات اللجنة يجب أن يصادق عليها من قبل مجلس الإدارة حتى تكون نافذة"، في إشارة إلى أن مجلس إدارة الاتحاد العام لكرة القدم لم يصادق على أي قرارات تخص لجنة الطوارئ.

وكان النائب الثاني لرئيس الاتحاد العام لكرة القدم جمال حمدي قال إن استمرار الاتحاد العام لكرة القدم في اتخاذ القرارات العشوائية "هو سبب اعتذاره عن رئاسة بعثة المنتخب الوطني الأولى في معسكره المقرر إقامته في أوروبا".

وقال حمدي إن استمرار عمل الاتحاد بطريقة العمل الفردي، لا يخدم المصلحة العامة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أنه دعا في أكثر من مناسبة إلى اتخاذ العمل الجماعي والعمل المؤسسي داخل الاتحاد كنهج رئيسي يصب في خدمة مصلحة المنتخبات الوطنية وخدمة الوطن.

وأضاف لـ"السياسية" في وقت فائت، قائلاً: "فوجئت بتكليفي بالمهمة دون استشارتي أو طلب رأيي الشخصي"، وهذا "ما أصفه باتخاذ القرارات المنفردة التي لا تخدم المصلحة العامة". غير أن الصفحة الرياضية لصحيفة "الثوري" التي يحررها خالد صالح حسين، وهو الذي يشغل في الوقت ذاته عضو اللجنة الفنية التابعة للاتحاد العام لكرة القدم، والمشرف الفني للمنتخب الوطني الأول لكرة القدم، أشارت إلى أن عضواً في الاتحاد العام لكرة القدم –دون أن تسميه– قال لها "إن كلام جمال حمدي غير مسؤول ورد فعل على رفض رئيس الاتحاد لعرض جمال لمعسكر إيطاليا كونه أكثر كلفة من معسكر هولندا ولا توجد مباريات وفق برنامج المدرب والوثائق تؤكد ذلك"؛ وهو ما يثير الشبهات إذ لم تنشر الصحيفة أي وثيقة كدليل على ما ساقته، في حين رأى متابعون أن المهم ليس له علاقة بـ"أين يقع المعسكر" ومدى كلفته، فالاتحاد العام لكرة القدم لطالما بعثر مبالغ مالية بلا جدوى على مدى السنوات الفارطة؛ بل الأهم هو ذلك المرتبط بـ"آلية العمل المفترضة في اتحاد كرة قدم مجلس الإدارة فيه يمثل أعلى سلطة، لا تهميشه وجعل أعضاء هذا المجلس آخر من يعلم عبر وسائل الإعلام وكأن وجودهم مثل عدمهم".

وكان المشرف الفني للمنتخب عضو اللجنة الفنية لاتحاد كرة القدم خالد صالح حسين، قال لـ"سبأ" إن المنتخب الوطني الأول لكرة القدم سيواصل تدريباته الجادة ضمن المعسكر الداخلي بصنعاء استعداداً للمغادرة إلى هولندا في الـ23 من يوليو الحالي لإقامة معسكر خارجي لمدة أسبوعين يخوض خلاله 4 مباريات تجريبية ودية مع الأندية الهولندية أو الفرق العربية التي تعسكر في هولندا، تهدف إلى تقييم إمكانات عناصر المنتخب لا سيما بعد فترة الراحة التي منحت للاعبين لمدة شهر.

وفي حين لفت صالح إلى أن معسكر أوروبا "يأتي في إطار خطة الإعداد لبطولة خليجي 20 وبناء على طلب الجهاز الفني للمنتخب بقيادة الكرواتي يوري ستريشكو"؛ كان النائب الثاني لرئيس اتحاد كرة القدم جمال حمدي "يقدم اعتذاره عن رئاسة بعثة المنتخب الوطني الأول بعد صدور قرار رئيس الاتحاد العام لكرة القدم دون علم مجلس الإدارة، بتعيينه رئيساً للبعثة التي ستتولى قيادة المعسكر التدريبي للمنتخب الوطني الأول لكرة القدم خلال الفترة من 15 يوليو الجاري وحتى 8 أغسطس المقبل".

يُشار إلى أن انتخابات الاتحاد العام لكرة القدم جرت بطريقة غير شرعية هي الأخرى قبل بضعة أشهر؛ كونها أتت قبل انتخابات الأندية، كما تم عمل إضافات مسرحية فاضحة عملت على حدوث زيادة في قوام الجمعية العمومية بإضافة رؤساء الفروع دون أن يحرك أحد أدنى ساكن؛ فإجراء الانتخابات رأساً من الفروع عملية غير شرعية، إذ إن الشرعية بدايتها انتخابات الأندية الرياضية بحسب اللوائح، كما أنه لا يصح إجراء انتخابات عبر مكونات جمعية عمومية انتهت شرعيتها كما هو ماثل في كل الأندية التي انتهت شرعيتها قبل أكثر من سنتين، وكان لا بد من شرعية جديدة في انتخابات الأندية والمندوبين إلى الفروع والاتحاد العام. ومن ثم تم استبعاد نائبي رئيس الاتحاد العام لكرة القدم من عضوية لجنة الطوارئ، وهما فتحي عبدالواسع النائب الأول، وجمال حمدي النائب الثاني، وإضافة آخرين إلى اللجنة من خارج الاتحاد، في خرق جديد واضح وصريح للوائح الاتحاد الدولي لكرة القدم؛ غير أن النائبين وقتذاك لزما الصمت، أما الآن فما زال أحدهما يواصل صمته، وهو أمر بحسب متابعين يثير أكثر من علامة استفهام.

الإعلان عن تأسيس نادي شباب الرونة في تعز

جلال الشرعبي: إنشاء النادي جاء لإصلاح ما أفسدته السياسة

أعلن في تعز عن تحويل نادي الحسام الرياضي والثقافي في مديرية شرعب الرونة، إلى نادي "سلام الرونة"، ليضم كل شباب عزل المديرية الذين يفتقرون للمنشآت والأنشطة الرياضية، ويبرز مواهبهم.

وقال رئيس مجلس إدارة النادي الزميل جلال الشرعبي: إن فكرة إنشاء النادي جاءت لإصلاح ما أفسدته السياسة واحتواء شباب المديرية في مكان يمارسون فيه هواياتهم الرياضية والثقافية بدلا من التوجه نحو مجالس القات ومقرات الأحزاب.

وأشار الشرعبي في حفل تكريم المشاركين في البطولات والأنشطة التي أقامها النادي خلال عام، إلى أن نادي "سلام الرونة" سيكون المتنفس الوحيد لشباب المديرية، وسيعمل على إحياء الرياضة التي غابت لسنوات عن برامج الأحزاب التي لا تتذكر الشباب سوى في مواسم الانتخابات.

من جانبه، أكد الرئيس الفخري للنادي حمود خالد الصوفي، محافظ تعز، أنه سيعمل على دعم النادي بكافة التجهيزات والبنى التحتية حتى ينخرط في صفوف أندية المحافظة والمنافسة على البطولات. وأشار إلى أن المسؤولين في وزارة الشباب والرياضة قد أبدوا استعدادهم الكامل لدعم النادي.

وأعلن جلال عن إصدار صحيفة شهرية باسم النادي تحتوي على كافة الأنشطة والفعاليات التي سيقيمها وتدشين المسابقات الثقافية، بالإضافة إلى نشر إبداعات الشباب.

وكان النادي أقام خلال عام من إنشائه العديد من البطولات والمسابقات الكروية والثقافية، شاركت فيها عديد من مديريات شرعب الرونة، ولقيت إقبالا واسعا من مختلف الشباب فيها.

السياسة التركية الجديدة.. محاولة أولية للفهم (1-4)

عبدالله سلام الحكيمي

اكتسبت الخطوات والمواقف الأخيرة للسياسة التركية الجديدة؛ المتجهة شرقا صوب العالم الإسلامي، وفي وسطه العالم العربي، زخما هائلا ومثيرا ليس على مستوى المواقف وردود الأفعال الرسمية فحسب، وإنما -وهذا هو الأهم والأبرز- على مستوى شعوب العالمين الإسلامي والغربي، التي قابلت وتفاعلت مع تلك الخطوات والمواقف على نحو حماسي منقطع النظير، رفعت فيه أعلام تركيا وصور قادتها في المسيرات والمظاهرات والمهرجانات التي شهدتها الدول العربية وغيرها من دول العالم الإسلامي، بل وفي مجتمعات غربية، وانطلقت الخطب والتصريحات من كل جهة مرحبة ومبتهجة ومساندة، في جو عام شكل التفافا وتلاحما شعبيا واسعا حول تركيا وحتى قيادتها السياسية، وخاصة شعوب العربية المقهورة المقموعة التي استعادت من ذاكرتها الجمعية المتراكمة أمجاد وعظمة الدولة والإمبراطورية العثمانية، وكان العرب جزءاً من كيانها الكبير، وتجاوزت حالة الإحباط واليأس والقنوط السياسي الناتج عن عجز وسلبية أنظمة حكمها تجاه القضايا القومية المصيرية، وخاصة قضية فلسطين، وعن أساليب القمع والاضطهاد والتغييب الممارس ضدها من قبل أنظمتها، وعزلها عن المشاركة والتفاعل والنشاط حول قضاياها وهمومها وتطلعاتها الخ..

ولقد أحست تلك الشعوب، وللوهلة الأولى مباشرة، إحساسا عميقا وكأن تركيا، بخطوات ومواقف سياستها الجديدة الحيوية والفعالة، تمثل طوق نجاة ومخلصا لها من وهدة السلبية والتغييب واليأس، بل وبارقة أمل لمعت في أفقها المظلم بإمكانية استعادة عزها ومجدها الغابر واستعادة شرفها وكرامتها المهدورة بتركيا ومن خلالها ومعها، بل وحتى تحت لوائها وقيادتها!

كان المشهد متأججا بالاندفاع والحماس والإثارة، ومشوبا بعاطفة دينية مستمدة من سجل الدولة العثمانية وتاريخها ودورها في العالم الإسلامي، والعربي في مقدمته. ولم ينحصر هذا الشعور في مستوى العامة من الجماهير فحسب، بل تعداه ليشمل قيادات ورموزاً سياسية وحزبية ومثقفة من النخب المتميزة. وكان اقتحام السياسة التركية الجديدة لقلوب وعقول الشعوب العربية وغيرها من شعوب العالم الإسلامي، اقتحاما جازما حين اتخذ رئيس الحكومة التركي ذلك الموقف الشجاع والجريء والصادق في مواجهة العنجهية والصلف والعدوان الإسرائيلي الظالم والبشع ضد الشعب الفلسطيني المحاصر في قطاع غزة، ومناصرته للشعب الفلسطيني المظلوم، امتدادا لموقف مشابه إزاء عدوان إسرائيل على لبنان وشعبه، ومناصرة الحق المشروع في المقاومة والصمود، ووصولا إلى مأساة سفن الحرية التركية الساعية لفك الحصار اللاإنساني الجائر لقطاع غزة، وتقديم المساعدات الإنسانية لشعبه المحاصر من كل الجهات، وسقوط شهداء أتراك بفعل الجريمة الإسرائيلية الشنعاء في ضرب تلك السفن الإنسانية بالقوة المسلحة الغاشمة.

والواقع أن تلك المواقف الجريئة والشجاعة لتركيا بقدر ما أسهمت بفعالية في فضح عدوانية إسرائيل وجرائمها ضد الإنسانية، وعزلها دوليا، فإنها أسهمت، أيضا وبشكل غير مباشر، في كشف عورة عجز وسلبية وخنوع مواقف أنظمة عربية، تعاملت مع المأساة الإنسانية المروعة للشعب الفلسطيني بلامبالاة واستخفاف وسلبية مريعة، ولم تحرك ساكنا في مواجهة ووقف العدوان الاسرائيلي البشع وجرائمه الرهيبة في حق الشعب الفلسطيني ووطنه المسلوب، وكأن الأمر لا يعنيها من قريب أو بعيد، وكأنها ليست مسؤولة مسؤولية مباشرة ورئيسية في ضياع الوطن الفلسطيني كله إبان حرب عام 1948 وحرب 1967.

فما هي حقيقة ودوافع وغايات السياسة التركية الجديدة المتجهة شرقا؟!

في محاولتنا الأولية هذه للفهم، نقول إن تركيا، بعد سقوط الخلافة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى في 24 مارس 1924، اتخذت لنفسها نهجا صارما ومتكاملا في بناء دولتها الجديدة والحديثة، يقوم على جملة من الأسس والمرتكزات، أهمها علمانية الدولة، وهي علمانية مفرطة ومتطرفة الى أقصى الحدود، بحيث عزلت الدين عزلا كليا عن الدولة والمجتمع معا، رغم أن العلمانية الأوروبية الأصل كانت بالأساس تعمل على فصل الدولة عن الكنيسة وليس عن الدين، وترتب على هذا المرتكز قطع وإنهاء كافة أشكال وصور ومضامين تاريخها الماضي، وأدارت ظهرها -كلية- عن تراكمات وخبرات وأوضاع وثقافة حوالي 700 عام هي فترة الدولة أو الإمبراطورية العثمانية، وأشاحت نظرها عن العالم الإسلامي وعمقها ومجالها الحيوي الاستراتيجي في الشرق، واتجهت لبناء نموذج سياسي أوروبي الثقافة والنظم والسياسات، معتبرة نفسها جزءا لا يتجزأ من أوروبا أساسا، وبالتالي جزءا من العالم الغربي، سياسة وثقافة واقتصادا ومجتمعا وتعليما... الخ.. وأقامت مع "إسرائيل" أوثق العلاقات التحالفية الاستراتيجية، كعضو في حلف "الناتو" الغربي المساند لإسرائيل والداعم لها تاريخيا، ولم تحتل علاقاتها بدول العالمين العربي والإسلامي سوى مرتبة ثانوية غير مهمة. والواقع أن تركيا، باختيارها لتلك السياسة المتجهة كلية نحو "أوروبا والغرب"، غاب عن بال مخططيها الاستراتيجيين -آنذاك- إدراك حقيقة موضوعية أساسية تشير حقائق الجغرافيا والتاريخ والثقافة بوضوح وجلاء إلى أن دور تركيا ومجالها الحيوي الاستراتيجي بل ومصالحها تكمن أساسا في الشرق العربي والإسلامي، ولا يمكن لها القيام بأي دور ذي أهمية في أوروبا والغرب إلا اذا انطلقت من دورها وحضورها الفاعل في الشرق الإسلامي عموما. ويبدو أن تركيا عبر تلك السياسة القديمة، قد فقدت فرصة تاريخية ثمينة جدا لقيادة دول الشرق الإسلامي والعربي، قيادة كانت تركيا ولا تزال مهيأة ومؤهلة لها، بالنظر إلى خبراتها وتجاربها بالغة الثراء المتراكمة من مسيرة الدولة العثمانية الطويلة جدا من حيث الزمن والدور، وبالاستناد إلى موقعها الجغرافي الفريد كسقف للمنطقة كلها، وقاعدتها العلمية والصناعية ومواردها الاقتصادية وثقلها السكاني المتميز نوعيا عن سائر دول المشرق الإسلامي العربي. وإذا أضاعت تلك الفرصة التاريخية فإنها أضاعت أيضا على شعوب وبلدان العالم الإسلامي العربي فرصة الانشداد الى نموذج جاذب تمثله تركيا تتحذ لنفسها في فلكه مدارات النمو والتقدم والنهضة الحضارية، لا يحاكي أو يكرر نموذج الدولة العثمانية الآفلة بالتأكيد، ولكنه يخلق تكتلا إقليميا واسعا وكبيرا وثريا، تقوده تركيا وفق صيغ أكثر حداثة ومعاصرة.

ومع ذلك، ورغم أن الدولة التركية التي تأسست وبنيت على أنقاض الدولة العثمانية، وعملت بكل السبل والوسائل وبجهود مكثفة متواصلة لقطع كل علاقة أو صلة تربطها بتاريخها العريق والطويل وثقافتها المتغلغلة الجذور والمتأصلة عبر مئات السنين في مجتمعها، واجتثاث كل ما يربطها بماضيها وتراثها ومكوناتها الحضارية الماضية، إلا أن الشعب التركي، في غالبيته الساحقة، لم يكن مستعدا ولا قادرا على فك ارتباطه بمكوناته وجذوره الثقافية والدينية والاجتماعية، بل ظل دائما، بتأثير نزعة حفظ البقاء، يعمل على توثيق ارتباطه بكل تلك المكونات والجذور بوسائل وأساليب متعددة ومتداخلة، وظل شديد الارتباط بما اعتبره هويته الوطنية المتكونة تاريخيا وحضاريا عبر مئات السنين، هوية اعتبرها عنوانا لمجد عريق وتاريخ حافل وبالغ الثراء والخصوبة والحيوية، صنعه هو بإيمانه وتضحياته الجسيمة ومعاناة وعذابات أجياله المتعاقبة.

ولقد فات على منظري الدولة التركية الحديثة آنذاك إدراك الحقيقة الموضوعية الثانية، والتي تؤكد أن مسألة الهوية الوطنية للشعوب المؤسسة على قاعدة ثقافتها ومعتقداتها وتاريخها المشترك الضارب بجذوره في عمق الواقع النفسي والمادي للإنسان، يستحيل إلغاؤها بعملية اجتثاث واستئصال سريعة، وبقرار فوقي وهوى سياسي ظرفي مهما بلغت قوة وجبروت وقساوة القوى القائمة عليها أبدا، وذلك درس التاريخ الذي ما فتئ يتأكد أمام أسماعنا وأبصارنا وعقولنا من خلال مسيرة شعوب الأرض وتجاربها الطويلة منذ فجر التاريخ وحتى اليوم.

ولقد أثبتت مسيرة تاريخ الدولة التركية الحديثة بما لا يدع مجالا للشك أن خيارها السياسي الاستراتيجي الذي وجه علاقاتها نحو "النموذج الأوروبي -الغربي"، باعتبارها جزءا منه وامتدادا له، وإهمال دورها في مجالها الحيوي في الشرق الإسلامي العربي، لم يكن خيارا صائبا وموفقا لا من حيث مقتضيات الجغرافيا المحددة لموقع تركيا ومجالاته الحيوية، ولا من حيث مقتضيات التاريخ الممتد لدور تركيا (الدولة العثمانية) لحوالي 700 عام متواصلة، وما أفرزه من أوضاع ووشائج وعواطف عميقة الجذور، ولا أيضا من حيث المصالح والمنافع والامتيازات الوطنية العليا للدولة التركية، وعلى امتداد ما يزيد عن الـ50 عاما من الاندفاع التركي شبه الكلي للارتباط بأوروبا (الاتحاد الأوروبي) والانضمام إلى عضويته، وجدت الدولة التركية أخيرا أمام الحقيقة الصادمة أنها غير مرحب بها في النادي الأوروبي، وأن الاتحاد الأوروبي مصمم تماما على رفض انضمام تركيا الى عضويته بسبب ما يرونه من انتمائها الإسلامي وكثافتها السكانية الكفيلة بالإخلال بالهوية المسيحية لأوروبا! دون وضع أي اعتبار لعلمانيتها وفصل الدين عن الدولة وعضويتها في حلف الناتو وعلاقتها الاستراتيجية مع "إسرائيل" الخ..

وعلى وقع تلك الصدمة السياسية، راحت الدولة التركية، بقيادتها المدعومة شعبيا، والواعية سياسيا، تعيد النظر في أسس ومقومات ومرتكزات استراتيجيتها الوطنية العليا، في ضوء ما أفرزته تجربة الدولة التركية على مدى 5 عقود من نتائج ودروس وعبر، واستنادا إلى عملية استشراف واستيعاب للمتغيرات الدولية والإقليمية، وتشخيص دقيق للواقع التركي وقدراته وإمكانياته وقواه الاقتصادية والثقافية والعلمية والسياسية والعسكرية، مع ما توافر لها من عقلية فذة تملك قدرات وكفاءة عالية من حيث التفكير والتخطيط الاستراتيجي الدقيق والعميق متكاملة في شخصية البروفيسور أحمد داود أوجلو، الذي اختارته قيادة سياسية رشيدة ومخلصة وواعية، لإدارة السياسة الخارجية التركية الجديدة التي كان له شخصيا إسهام أساسي في بلورتها وصياغتها، ومنحه سلطات وصلاحيات إدارتها ووضعها موضع التنفيذ.. فما هي معالم السياسة التركية الجديدة المتجهة شرقا؟

ذلك ما سنتناوله بإذن الله تعالى في حلقة قادمة.

بريطانيا في 25 يونيو 2010

لا عزاء للإعلاميات اليمنيات

نادرة عبدالقدوس
nadra1@maktoob.com

ما زلنا نحن الإناث في بقاع العالم أجمع، بحسب عقلية أشقائنا الذكور، لا نمثل رقماً ذا أهمية في حياتهم، وإن كانوا يتشدقون بغير ذلك، وليس كل الذكور، ونحن بالنسبة لهم مجرد كائن حي خُلق من ضلع أعوج لأبينا آدم، لذا فإن آدم هو الأساس وهو الأصل وهو المخلوق من تراب، وهذا يعطيه الحق في الامتلاك والسيطرة على السلطة والقيادة والزعامة، لأنه، بحسب فهمهم، الأذكى والأفضل والأقوى، وهو الذي يخلق المشاكل وعنده وحده الحلول كافة.

لذلك ستظل المرأة تنافح وتناضل من أجل مساواتها بالرجل إلى يوم الدين. وليست المرأة العربية الوحيدة التي تعاني هذه المعضلة، بل إن نساء الأرض قاطبة تعانيها، مع فارق في التكوين الثقافي والفكري لكل بلد تنتمي إليه النساء.

ونحن النساء قاطبة يحق لنا التفاخر بأننا مناضلات حقيقيات في مجتمعاتنا، خاصة إذا ما كنا نمتهن مهناً فيها درجة عالية من الصعوبات كمهنة الطب والتمريض والمحاماة والقضاء والأمن والصحافة والإعلام والضيافة الجوية وقيادة الطائرات، وغيرها من المهن التي تتطلب السهر والسفر والبحث والتقصي، كما تتطلب من المرأة الوقوف بتحدٍ وبكثير من الشجاعة والجرأة أمام نظرة المجتمع لها وهي تمارس هذه المهن التي لا زالت جديدة على مجتمعاتنا العربية المتخلفة. ويتضاعف حجم الصعوبات فيما لو كانت هذه المرأة زوجة وأماً.

أما المرأة الإعلامية في بلادنا فهي الأكثر معاناة من زميلها الإعلامي، فهي، للأسف، لا تجد الاهتمام الكافي من قبل الدولة والحكومة، وكنت كتبت من فترة ليست بالبعيدة عن قوامة الإعلاميين للإعلاميات، تحدثت في ذلك المقال عن تهميش المرأة الإعلامية اليمنية أثناء تقسيم وتوزيع المناصب القيادية في المؤسسات الإعلامية، إذ يأخذ الإعلاميون الذكور نصيب الأسد منها، فهم القادة وهم الآمرون والناهون وهم المفكرون والمبدعون.. أما المرأة الإعلامية فحسبها رئاسة قسم ما أو إدارة ما، وإذا ما وهبوها نصيباً من إدارة التحرير، فيكون مجرد منصب بدون مهام، أي مجرد تسمية ليس إلا.

ولا يقف التهميش عند هذا الحد، بل إن المرأة الإعلامية في بلادنا لا تُذكر في مرضها ووفاتها.. فكم من إعلامية وافاها الأجل، بعد معاناة مع المرض، دون أن تجد الدعم من مؤسستها الإعلامية أو من وزارة الإعلام في الوقت المناسب. وكانت الراحلة المخرجة التليفزيونية والشاعرة ميمونة أبو بكر الحامد آخر الراحلات، ولن تكون الأخيرة، التي لم نعلم عن رحيلها إلا مصادفة وبعد شهرين من ذلك اليوم، فلا نعي ولا تعزية لأسرتها نشرا في صحيفة ما أو بثا عبر التلفاز اليمني، يا للأسف، لا من قبل وزارة الإعلام، كجهة مسؤولة عن الإعلاميين والإعلاميات، ولا من زملائها في العمل. وقبل العزيزة ميمونة رحلت بصمت صباح ناصر علي وأسمهان بيحاني. هكذا تمضي الإعلامية بصمت.. ومنهن من لا زلن يصارعن أمراضاً خبيثة ولا من مكترث، وهن من الإعلاميات القديرات اللاتي خدمن الإعلام سنوات طويلة، وهناك من يقبعن في بيوتهن ينازلن الزمان وضرباته على أرواحهن وأجسادهن، ولا من سائل عن حالهن، بعكس كثير من الذكور الإعلاميين الذين يحظون بالذكر في حياتهم وبعد مماتهم، واللهم لا حسد.

ترى ما السبب في تهميش وتغييب المرأة الإعلامية في بلادنا؟ سؤال يدفعنا إلى توجيه سؤال آخر أيضاً وهو: هل الأخ وزير الإعلام أو قيادات المؤسسات الإعلامية (وجميعهم ذكور) يعنون هذا التهميش؟ في هذه الحال أقول، وكلي أسف، لكن لا يصل حد الإحباط، لأن نضالنا سيظل مستمراً، أقول لا عزاء للإعلاميات اليمنيات. والله من وراء القصد.

انتخاب أم...؟!

عبدالباري طاهر

لسنا سذجاً أو موهومين حتى نظن (مجرد الظن) أن شرعيتنا هي الانتخابات، فنحن كغيرنا من بلاد الله قاطبة نعرف أن "القوة"، والقوة وحدها، هي الشرعية الأولى والأخيرة، ونعرف أيضاً كالجميع أن الانتخابات ليس لها من وظيفة في بلادنا غير إعادة إنتاج الحكم والحاكم، وتصفير العداد.

لكننا بنفس الأهمية والقدر، نعتقد أن هذه الانتخابات الغاية في الشكلانية والهزال، ذات أهمية بالغة، فبمقدار ما القوة والغلبة سلاح الحاكم والحكم، فإن التمسك بالذهاب إلى صناديق الاقتراع، والإصرار على انتزاع حقنا عبر الصندوق أمر لا خيار لنا سواه. فالتمسك بالحق في التغيير الحر والديمقراطي والتحول السلمي لن يكون إلا بالربط العميق بين إصلاح الأوضاع العامة، وتوفير المناخ لانتخابات حرة وديمقراطية، هي الوسيلة الوحيدة للحفاظ على الوحدة السلمية والديمقراطية، وقهر غول الفساد والاستبداد.

الكيان اليمني مهدد بالتفكك، ولا يضمن وحدته وبقاءه ككيان غير توافق اليمنيين على صيغة ديمقراطية تتحدى التمترس بالغلبة والاحتكام إلى الفتن والحروب وتدويخ اليمن بالأزمات الشاملة والاعتقالات الكيفية، ومصادرة الحرية والحق. فالحرب في صعدة وسفيان كارثة حقيقية يجب أن تعالج بالمنطق والحوار والاستجابة لمطلب أبناء محافظة حرمت من أبسط الحقوق والخدمات، وبدلاً من حل مشاكل التنمية والتحديث والدمج كان الرد على مطالب المواطنين بتدمير المزارع والمساكن وتقتيل المواطنين وتشريدهم والاستنجاد بالدول السقيقة والصديقة لتدمير ما تبقى من أرض صعدة وسفيان، ويتفجر الصراع ما بين بلحارث وعبيدة، الأمر الذي لم يحدث في زمن التشطير، وهو ما يعني أن نهج تفكيك البلاد ودفعها إلى الاحتراب والصومله قد بلغ مداه، ويتصدى الجيش ورجال الأمن للاحتجاجات المدنية في أحياء عدن في خور مكسر وكريتر، كرد فعل على مهاجمة حي السعادة في خور مكسر واعتقال الشاب أحمد درويش ليعود إلى أهله جثة هامدة. أما الاحتجاجات في حي كريتر فبسبب الإطفاء المستمر للكهرباء، ورفع تعريفتها إلى 50٪.

في هذه الأجواء العسكرية المرشحة للتصاعد يرمي الحكم بقفاز الانتخابات في وجه المعارضة السياسية الدائخة، والشعب المحروب والمغلوب على أمره.

المحير حد الفجيعة أن المعارضة التي وقعت اتفاقاً بالتمديد سنتين للسلطة مقابل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، ومراجعة سجلات القيد الحبلى بالأحداث والأموات والمكررين، وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات، ولم تحصل على تنفيذ أي بند من مطالبها، رغم ذلك فلم تتحرك في مواجهة التداعيات التي لا تتهدد وجودها فحسب، بل يصل التهديد لليمن كلها.

يرمي الحكم بقفاز الانتخابات ليثبت الحزب الحاكم أنه الديمقراطي الوحيد أمام معارضة دائخة "متشاركة" بدون فاعلية وتأثير، ولا ندري على ماذا تراهن؟ هل تراهن على المساومات التي فات أوانها، ولم يبقَ أمامها بعد تنصل الحكم من اتفاق فبراير للإصلاح السياسي، وأزف موعد الانتخابات الذي هو استحقاق شعبي لا يمكن تأجيله مرة أخرى.. لم يبقَ أمامها غير العودة للشارع والدائرة، والعمل الجدي على تثويرها ودفعها للاحتجاج على التلاعب بالمصير. تمتلك المعارضة سلاح الاحتجاج السلمي والديمقراطي، ولكنها لا تستخدمه. فالمطالب الإصلاحية مع الحكم لا يمكن أن تنفذ إلا بالعودة إلى الدائرة الانتخابية ودفعها للاحتجاج ضد التعطيل للانتخابات الحرة والنزيهة، وللمطالب بالإصلاحات التي مهرها الحكم بتوقيعه.

إن حالة الاحتقان في الشارع قد بلغت الذروة، وفي حالة استمرار غياب المعارضة السلمية والديمقراطية يمكن لها أن تتخذ مسارات دامية، وهو ما تريده السلطة التي لا تملك غير خيار "التعميد بالدم" والاعتقالات الكيفية والقتل بدم بارد.

تستخدم السلطة الانتخابات هراوة غليظة لترويع المعارضة وتدويخ الشعب باعتبارها -عندها- لعبة تكتيكية لإعادة إنتاجها ليس غير، فهي تحتكر المال والإعلام والوظيفة العامة والجيش والأمن، وفي ظل غياب السجل المدني والرقم الوطني، والتلاعب الفاضح الواضح بسجلات القيد، والذي تمتلك المعارضة (الإصلاح) أحكاماً شرعية بفساده وبطلانه.

لا يستطيع الحزب الذي دمر صعدة، واستعان على دمار محافظة صعدة وحرف سفيان بالعربية السعودية وببوارج وطائرات أجنبية حسب بلاغات الحوثيين، كما أنه يواجه تمرداً سلمياً في الجنوب واحتقاناً شاملاً في الشمال.

لقد تورط النظام في جرائم يندى لها الجبين، فمن صفقة ميناء عدن لدبي العالمية المنافسة لميناء عدن، وبثمن بخس، إلى بيع الغاز بأقل من ربع قيمته، ولـ20 سنة قادمة. أما ميناء عدن الذي يستطيع رفد الموازنة العامة بـ..... فقد سُلم للمنافسة دبي العالمية، ولثلث قرن من الزمان. كما تورط نافذوه في نهب أراضي عدن والحديدة بالكامل. ويشترك كبار قادته ومسؤوليه في المقاولات والتوكيلات والشركات والتجارة، ويصلون بالأمور إلى مستوى الدكاكين وسيارات الأجرة ومزارع الدواجن.

إن الدعوة للانتخابات في بلاد يفتقر مواطنوها للأمن والسلام والاستقرار والإنارة ومياه الشرب ولقمة الخبز، تحدٍ ما بعده تحد، ولا تكون الدعوة السافرة تحدياً إلا بفضل غياب المعارضة، ولا نجد تفسيراً لغيابها إلا بعدم جدية أحزاب المشترك في الفعل المشترك حقاً. فلا يستبعد أن يغري حزب المؤتمر الأطراف الأخرى في المشترك بوعود زائفة كاذبة كما حدث في اتفاق فبراير. فهذا الإتفاق استفاد منه المؤتمر بالتمديد لعامين، ونفس به قدراً من الاحتقان. أو على الأقل جر أحزاب المشترك إلى خطيئة التأجيل دون القيام بأي إصلاحات ضرورية لإجراء انتخابات يتوفر لها الحد الأدنى من الديمقراطية والمصداقية.

دأب المؤتمر أن يجعل من الانتخابات دائماً نذر حرب حقيقية، فهي عنده أداة من أدوات الحرب والانتخاب نذير من نذرها. فهي سيف ديمكليس، وسرير بروكست، وهي الحاجة الأشد إلحاحاً لصرف الأنظار عن حقيقة الأوضاع، وينشغل الناس فيها بأنفسهم لعدة أشهر، وتعمل على إقناع الآخرين بديمقراطية الوضع.

"يبهرون الدنيا بزورة موسكو /وعليهم غبار دنيا تمود" كإبداع أبي الأحرار الزبيري. ورغم ذلك فإن الانتخابات حق دستوري واستحقاق شعبي، من العيب أن يستخدمه النظام ضداً على المعارضة والشعب معاً. مسؤولية المعارضة بالدرجة الأولى المطالبة بإجراء الانتخابات، وفي موعدها المحدد، وإيجاد الضمانات اللازمة لنزاهتها وديمقراطيتها وسلامة الإجراءات الموصلة إليها.

بعد توقيع اتفاقية فبراير صمت الحكم والمعارضة صمت القبور، ومضت السنتان دون أن يسأل أحد أحداً. أليس غرائبياً أن ينتقد الرئيس تمديد المشترك له لعامين دون أن يقدم تنازلاً واحداً لصالح الحياة السياسية والديمقراطية والعدل وحقوق الإنسان، فمن المعتقلين السياسيين وهم بالمئات لم يطلق سوى 6 صحفيين.

لا يستطيع الحكم أن يخوض انتخابات حرة وديمقراطية مع نفسه، فهو اليوم يخشى من نفسه قدر خشيته من الخصوم، وهو أشد احتياجاً إلى "الأعداء" للتحشيد والتحريش، وخلق الأمجاد الزائفة والواهنة، وينظر العالم بسخرية للديمقراطية العربية التي يخوض الحاكم "دينكشوت" الانتخابات متنافساً مع نفسه، أو يخوض حزبه وحده انتخابات معروفة النتائج سلفاً، وبالنسب المقررة.

حصان اليمن وعبيدها

د. عبدالله أبو الغيث

بدايةً نشكر صحيفة "النداء" التي انضمت إلى حملة مناهضة العبودية في اليمن، وخصصت لها مساحة في عددها المنصرم، وهو ما افتقدناه مع الأسف في أهم الصحف اليمنية الأخرى، التي توقعنا أن تهزها هذه القضية بمختلف مشاربها؛ سواءً الحكومية منها أو الحزبية والمستقلة.

ونحن وإن كنا نبدي بعض التفهم لهيئات تحرير الصحافة الحكومية لكونها تتحرك بالريموت كنترول، إلا أننا نستغرب موقف الصحافة الحزبية مع أحزابها التي لم نسمع لها حتى بيان إدانة؛ سواءً منفردة أو مشتركة، والخوف أن يكون ذلك تماهياً منها مع بعض أعضائها الكبار الذين يعتقد أن في حوزتهم أيضاً بعض صكوك العبيد المكتشفين!

أما الصحافة المستقلة فقد تعاملت في معظمها مع القضية وكأنها شأن خاص بصحيفة "المصدر" كونها أول من تناولها، مع أنها قضية بحجم الوطن اليمني والإنسانية المتحضرة جمعاء، ومن واجبنا جميعاً أن نضع أنفسنا في حالة استنفار حتى يتم القضاء عليها واستئصال شأفتها من كل شبر في أرض اليمن.

وأما سلطات دولتنا الموقرة فقد كان ظننا أن هذه القضية ستجعلها تهب بكل هيئاتها ولن يهدأ لها بال حتى تنهيها، ولكن يبدو أن "بعض الظن إثم"، حيث لم تكلف هيئاتها المختصة نفسها حتى الاستماع لبعض أولئك المستعبدين رغم حضورهم إلى عقر دارها، فقد مُنعوا وفق صحيفة "المصدر" من دخول مكتب النائب العام، وكذلك وزارة حقوق الإنسان، واكتفت تلك الجهات بإدخال المرافقين لهم من الصحفيين والحقوقيين!

وتعلم سلطات دولتنا الموقرة أن إنكار العبودية في اليمن -كما جرت العادة مع قضايا أخرى- أمر غير مجد، ولن يصدقه أحد، وأيضاً لم يعد بإمكانها السكوت على القضية وتمييعها بعد أن خرجت إلى المجتمع الدولي. لذلك فالحل الوحيد المتاح أمامها إنما يتمثل باعترافها بوجود العبودية، ومن ثم إيجاد الحلول الجادة والسريعة التي تعيد لهذه الفئة من أبناء شعبها حريتها المسلوبة. ولا مانع بعد ذلك أن تنقلهم من عبودية الصكوك إلى عبودية الممارسة أسوة بالأغلبية العظمى لشعبها، وأن تختم على جباههم شعار الحصان، ليظل دوماً معهم، وله وحده يمنحون أصواتهم في المواسم الانتخابية المختلفة.

وعلى ذكر حصان السلطة لعله من المناسب أن نقترح على القائمين عليه أن يعدلوا وضعه، ويجعلوه منطلقاً على الأرض، حتى يصل بالوطن اليمني المحتكر عليه إلى نهاية المضمار. أما وقفته الحالية على قدميه الخلفيتين فقد جعلته عاجزاً عن الحركة، ولا يجيد إلا الصهيل، بينما تجاوزته حيوانات الأمم الأخرى؛ كالذئب التركي، والأسد الفارسي، والفيل الهندي، والتنين الصيني، والنمور الآسيوية. ولن نقول القرد الإسرائيلي، والدب الروسي، والثور الأمريكي، وغيرها من حيوانات الشعوب المتقدمة، حتى لا تصدمنا سلطاتنا بعبارة "أنت في اليمن!"، هذه العبارة التي فقدت في عهد حكومة الحصان معناها الأصيل، وأصبحت تردد لتدل على كل معنى سيئ.

لنعيد إلى حصاننا الواقف الذي لم يعد قادراً حتى على مسايرة رفيقه الجمل العربي، الذي ما زال يسير بخطوات بطيئة حتى وإن كانت غير ذات جدوى، لكونه قد ضل طريقه وتاه في صحراء قاحلة، لم يتمكن حتى الآن من الخروج منها. ومع ذلك يظل أفضل من حصاننا الصاهل في مكانه، وتعبت قدماه من كثرة الوقوف، وبدأ بالترنح، بعد أن خارت قواه، وعما قريب سيخر صريعاً، ما لم يتم تدارك الأمر، بإعادته إلى وضعه الطبيعي واقفاً على قوائمه الأربع، ليصبح قادراً على العدو، فتلك الحكمة الحقيقية من وجوده.

الطبل في الحوطة.. والشرح في سفيان

حسين زيد بن يحيى*

Zid101010@yahoo.com

وجينا عليها.. دعوات مهرجانية لهذه "الشعاب" أو تلك "الحيدان"، بينما كانت حوطة لحج الخضيرة على موعد تشييع الأكرم منا جميعا البطل الجسور عبداللطيف محبوب الصبيحي "رحمة الله عليه" الأربعاء الحزين 2010/7/14.

وكما هو العهد جماهير الجنوب الأبية الرائعة العظيمة حملت على أكتافها النعش الطهور منطلقة من مسجد متواضع بالحارة، كلما زحفت به صوب مرقده الأخير حيث يتوحد بتراب الجنوب تصديقا لقول إخواننا "الصوفية": "المحبة مراتب أعلاها التوحد"، يتقاطر زمرا وأفرادا الطيبون الحفاة العراة سمر الوجوه من صناديد حوطة الفل والحب والوفاء، للانضمام لموكب التشييع، في غياب واضح للوجوه المتسابقة على منصات الخطابة. ويبلغ الزحف الجنائزي الذروة عند مروره من أمام بوابة الأمن السياسي م/ لحج، وكسراً لحواجز الخوف صُدح بأجمل أناشيد العشق الجنوبي: "ثورة.. ثورة يا جنوب". وهو ما جعلنا نستذكر الأغنية اللحجية: "الطبل في الحوطة...". لفهم أسباب غياب النجوم! بينما شهيدنا واثق الخطوة يمشي نحو "عدن" لتشييع "درويش" حي السعادة في 2010/7/7، دون أن يأبه للتحذيرات والطوق الأمني، اخترق الصفوف ممتشقا قول الشهيد علي أحمد ناصر "عنتر": "وطن لا نحميه لا نستحقه". وباسترخاص قدم روحه الطاهرة لأجل الجنوب وحريته وكرامته.

لأن الأمر كذلك المفترض أن يكون كل الطيف الجنوبي بتعدده وتنوعه الجميل حاضراً تلك اللحظات المهيبة، وهو ما تعودناه في المشاركات المماثلة مراراً. لكن ما رأيناه صدمنا..!

بالتأكيد العيب ليس في الجنوب وأهله بقدر ما هو انعكاس فلسفي للموقف من "الحراك" هل هو حركة مدنية سلمية أو غير ذلك؟! إن كان مدنيا سلميا فساحاته وقاعدته المدن، وأم المدائن الجنوبية "عدن" ومدخلاها بوابتا "الحوطة" و"زنجبار".

مع ذلك، يظل الحراك وطنيا مفتوحاً للجميع بصرف النظر عن اللون السياسي والانحدار الاجتماعي والانتماء الطبقي، فلا مبرر إذن لعزوف أمراء المناطق وغلمان السلاطين والفنادم "الدبج" عن مشاركة العامة أتراحهم. أم أن ذلك البعض رجال "المحاجي" وفقط في الكهوف والغرف المكيفة ومن على شاشات دكان "عدن لايف" حيث يهدرون هدير عنتر!

شهداؤنا يستحقون أكثر من ذلك، وكلهم عينان برأس واحدة، المفترض أننا كالجسد إن اشتكى عضو فيه يتداعى له كل الجنوب. وهكذا كان الأمر عند خط البداية.. فماذا استجد يا أحبة ويا رفاق؟! لا خلاف، لنا بمدرسة آل البيت "ع" أسوة حسنة، تضحية دون أن ينتظر أحد جزاء أو شكورا.. ما لا يجوز القفز عليه وخط أحمر على أنف "الطلقاء" مصفوفة الالتزامات الأخلاقية والنضالية التي ظلت تحكم "الحراك"، وخبرناها مراراً يجب ألا تُمس. أما الدعوة إلى غض الطرف والمداراة تحت يافطة الحكمة والعقلانية لأجل الحفاظ على "س" أو إرضاء عيون "ص"، فإنها تفتح ثغرة لتمرير أمراض الواقع الفاسد المطلوب تغييره إلى داخل "الحراك"، وهنا مكمن الخطورة.

كما أن الوصول لحالة "المثال" والتقدم الأخلاقي تفرض علينا بين حين وآخر النقد بصوت عال. ومن عبر التاريخ مقولة: "كله تمام يا فندم" التي كانت تطرب مسامع القائد جمال عبدالناصر.. فماذا كانت النتيجة؟! حتى اللحظة تدفع الأمة العربية والإسلامية أثمان هزيمة 5 يونيو -حزيران 1967.

برقية عاجلة:

فخامة الرئيس السيد علي سالم البيض.. يقال إن نائبكم طارق الفضلي شكل لمجلسكم "هيئة شرعية" من رفاقه القدماء، وبما يناقض منهج مدرسة "تريم" الفقهية التي يتبعها كل الجنوب.. أفيدونا أصلحكم الله يا حبيب؟!

* منسق ملتقى أبين للتصالح والتسامح والتضامن

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن تقديمه لخدمة (خط الأمان)
لاستقبال شكاوى ضحايا التعذيب.
سيتم استقبال الشكاوى من الساعة 9صباحاً إلى 2 ظهراً، من السبت إلى الأربعاء
عبر الخط الثابت: 01474727 فاكس 212432 بريد الكتروني: amanline.saf@gmail.com
واستقبال الشكاوى 24 ساعة للحالات الطارئة عبر موبايل: 770700066
منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان
SAF
Sisters Arab Forum for Human Rights

تلفتُّ نحو الخِلّ، ينأى
وخطوُهُ طليقٌ
كمأسورٍ إذا ما تحرَّرا
وأرجعتُ عيْني
صوبَ مجهولِ سِكَّتي
أُغالبُ أشجانا

ودمعًا تَحَدَّرا
إذا قُلتُ هذا صاحبٌ قد رضيتُهُ
وقَرّت لهُ العينان، بُدِّلتُ آخَرا
كذلك "حظي" مَا أصاحبُ صاحبا
من الناس، إلا خانني "أو" تَغيَّرَا
همستُ لنفسي

لا يهمُّك
حَسبُنا
رحيلٌ لما نبغي
وسَعْيٌ على الثرى

عماد غزالي

ينظف الطاولة قبل الكتابة، ويخشى أن يصبح اليمنيين بلا ماء للشرب، ويجد مشكلة في توفير أجرة الباص

أن تكون وجدي الأهدل

■ المحرر

حتى وجدي الأهدل نفسه، لا يعرف كيف ذهب العفو الرئاسي عنه سدى، ولا كيف يسترد جواز سفره. منذ مدة وهو يصر على عدم التصريح لصحيفة عما حدث، على أمل أن يتم حل مشكلة منعه من السفر وإعادة جوازه الذي صودر منه في مطار صنعاء وهو في طريقه لحضور مهرجان طيران الإمارات الدولي للآداب، نيسان 2010، في دبي.

ورغم أن وجدي هو مؤلف "بلاد بلا سماء"، لكنه يجيب على سؤال صحفي في جريدة "الدستور" الأردنية ما الذي يشغل بالك مستقبلا؟ قائلا: إن اليمنيين لن يجدوا بعد 10 سنوات ماء للشرب. وفي طريقه للبحث عن سماء هذه البلاد، يعود إلى الماضي ليعلن انشغاله بكتابة سيناريو لمسلسل تاريخي عن ملكة يمنية حكمت اليمن 50 عاماً في القرون الوسطى. وتقتصر انشغالاته الوجودية بمشكلة دائما ما يجدها هي توفير أجرة الباص.

عندما كتب قصصه الأولى التي ضم معظمها في مجموعة قصصية "زهرة المعابر" صادرة عن مركز عبادي للدراسات والنشر في 1998، نظف وجدي الأهدل الطاولة من الغبار قبل أن يكتب عليها، فهو يسكنه وهم أنه من غير اللائق أن نكتب نصاً على طاولة متسخة. لتسعد الطاولات التي كتب عليها "رطانة الزمن المقماق" صدرت عن الهيئة العامة للكتاب بصنعاء عام 1998، ومجموعة "صورة البطال" عام 1998، صدرت عن دار أزمنة بعمان، بالإضافة إلى قصة طويلة عام 1999 بعنوان "من أحلام الكتب"، وأخرى في 2001.

لا يملك وجدي الأهدل هاتفا نقالا، ولم يتوقف لحظة ما عن الكتابة. يعترف الأهدل "لا شيء يبقيني على قيد الحياة إلا الكتابة، وحدها الكتابة رفيقة الدرب التي منحتني الأوكسجين لأتنفس وأتجاوز المحن والنكبات. مرات عديدة وقفت على الهاوية، ولكن صوتاً في داخلي كان يقول "ما زال أمامك متسع من الوقت، خذ القلم وأكمل ما بدأت". كان هذا نداء الكتابة الخفي الذي أبقاني حياً حتى هذه اللحظة". فكتب الأهدل أيضا "حرب لم يعلم بوقوعها أحد"، رواية صدرت عن مركز عبادي سنة 2001، "الومضات الأخيرة في سبأ" رواية نشرها على حلقات في صحيفة "الثقافية" عام 2002، "قوارب جبلية" رواية صدرت عن رياض الريس بيروت سنة 2002، "حمار بين الأغاني" رواية صدرت عن رياض الريس سنة 2004. وله سيناريو فيلم سينمائي نشره مركز عبادي عام 2006 بعنوان "الأغنية المسحورة".

عادة لا ينسى وجدي أن يذكر أنه حاز على جائزة رئيس الجمهورية للشباب في مجال القصة القصيرة عام 1999. فيما يعتقد محاوره أنه يبادل تغاضي عفو الرئيس بتغاضي جائزته. وهو حاصل على جائزة العفيف الثقافية في مجال القصة القصيرة، المركز الأول في مجال النص المسرحي بمهرجان الشباب العربي التاسع بالإسكندرية 1998، كما اختير ضمن أفضل 39 كاتباً عربياً في مشروع "بيروت 39". ووصلت روايته "فيلسوف الكرنتينة" إلى القائمة الأولى في جائزة البوكر العربية.

حين كرم الإيطاليون الأدب اليمني والمبدع اليمني بترجمة روايته "حمار بين الأغاني"، صدرت الترجمة عن دار فرانشيسكو دي أنجيلس، كانت اليمن تمنعه من السفر ليمثلها في دبي وبيروت، وتحتجز جوازه.

منذ 4 أشهر حدث ذلك، والجهود التي يبذلها اتحاد الكتاب والأدباء خرجت على شاكلة بيان وتواصل مع وزارة الداخلية لرفع اسمه وإعادة جواز السفر والاعتذار، وهو ما لم يحدث.

هي الأخرى محاولة نقابة الصحفيين حل المشكلة تبوء بالفشل، بعد أن بذل وكيل ثاني نقابة الصحفيين مروان دماج كل ما بوسعه بين ردهات نيابة الجوازات. ما زال لا يعرف تفسيرا أكثر من قوله: "الجهة غير معروفة".

كتب وجدي الأهدل مؤخرا على صفحته في الفيس بوك ردا على تهنئته بترجمة روايته "حمار بين الأغاني" إلى الإيطالية "صديقي الشجرة الوارفة بثمار الشعر الشهية فتحي أبو النصر؛ أشكرك على التهنئة، وآمل أن تكرر السبحة وتترجم الكثير من الأعمال الشعرية والنثرية اليمنية إلى اللغة الإيطالية، فالشعب الإيطالي مغرم بالأدب الجيد، وهم يقرؤون الأعمال الأدبية بجدية شديدة، ويبحثون عن الجديد والمدهش. ولك مني خالص المحبة.

أصدر وجدي الأهدل يوم 12 يوليو الماضي بيانا يعلن فيه استرداد جواز سفره ورفع اسمه من قائمة الممنوعين من السفر، بعد بذل جهود مكثفة من قبل نقابة الصحفيين اليمنيين ممثلة في أمينها العام الأستاذ مروان دماج.

ويأتي المنع بأثر رجعي يعود إلى الضجة التي أثارتها روايته "قوارب جبلية" بداية الألفية، غادر على إثرها إلى دمشق خوفا على حياته. ثم بعدها بسنوات استطاع جونتر جراس الروائي الحائز على جائزة نوبل، أن يجعل الرئيس يصدر عفوا عنه.

صاحب الغرفة العلوية

"منذ عشر سنوات غادر الشاعر غرفته العلوية بعد أن أغلقها كعادته ثم لم يعد".

ما إن أتم حارس العمارة كلامه حتى عاود نش الذباب عن صوان أذنه مبدياً لامبالاته.

بدا أنها ليست المرة الأولى التي يحضر فيها هذا الشيبة القصير القامة إلى قسم الشرطة، فلا ريب أن قدميه قد ساقتاه مراراً إلى هذا المكان، فليس تلوح على محياه رهبة من أي نوع، ولا توترت نبرات صوته، فأدركت أن رؤيته لضباط تنوء أكتافهم بالنجوم، واستقراره على كرسي معطوب في حجرة التحقيق بات أمراً مألوفاً لديه.

نفس الإجابة وإن بصيغ مختلفة تلقيتها من جيران الشاعر الذي هجر مسكنه واختفى في ظروف غامضة.

لم يتقدم أحد من أقاربه ببلاغ للشرطة للبحث عنه، ولكن زوجتي المهووسة بقراءة الأشعار والأعمال الأدبية هي التي رجتني أن أقوم ببعض التحريات عنه.

أحمل رتبة نقيب وأحصّل رزقي من تعقب المجرمين الخطرين، ولكن هذه المهمة الخاصة ليست كذلك، فهذا الشاعر التافه الذي لا يعرفه أحد، لم يرتكب جرماً يذكر -لكي أطارده- وإنما أنا أقوم بتتبعه إرضاء لفضول زوجتي الشخصي.

ينتابني إحساس أنها كانت يوماً حبيبته، فأشعاره التي تحفظها عن ظهر قلب تبدو وكأنها مكتوبة لها خصيصاً.. وأوصاف الشاعر في قصائده تكاد تنطبق عليها:

شعر أسود كثيف خشن في داخله غابات وبساتين، ووسائد مضمخة برائحة الياسمين، إذا غفوت فيه شفيت قلبك من كروب الدنيا وأبصرت في منامك رؤى الصالحين.

جبين يلمع كالذهب، وحاجبان رفيعان تختال فيهما عزة الملوك ورهافة أهل الطرب، وتحتهما عينا لبؤة إذا رغبتْ شع منهما ضوء كاللهب، وجفنان مثقلان بالرموش يومئان للفردوس ويبشران بأن الربيع اقترب!

فمها كالشفق الأحمر كدفء الصباح كنيل أعز الأمنيات، وحتى الوردة تغار من نداوته ونعومة ملمسه، وتتمنى لو تملك قدراً يسيراً من نضارته وحلاوته.

يحسب المرء للوهلة الأولى وكأن ذلك الشاعر -لعنه الله- يبالغ في أوصافه الشعرية وتشبيهاته، ولكن حين أفكر بأن المقصودة هي زوجتي، أدرك في صميم قلبي أنه لم يبالغ قط، وأتضايق لأنه كان يعرفها أفضل مني!

الملكة

عندما أدخل الحمام في الصباح الباكر يراودني شك وتحير، فأروح أنظر في المرآة، وأجس بأصابعي قدميّ وبطني وصدري ورأسي، وأنا أرتعش رغماً عني، وبعد تأكدي من أنني لم أفقد شيئاً من جسدي، أحمدُ الله، وأرسل آهة ارتياح، ويعود إليّ عقلي، فأدرك أنه مجرد حلم جميل ممتع لا ضرر منه..

واحدٌ من تلك الأحلام اللذيذة التي ترى فيها البنت نفسها عروساً ليلة الدخلة.

أجفف وجهي بمنشفتي الوردية، وأتجه إلى الستارة فأرفعها، وأمتع نفسي بالتحديق من النافذة، متأملة ألوان السماء المبهجة قبيل شروق الشمس.

اسمي "سماء ناشر النعم" طالبة في السنة الأولى بكلية العلوم، وهواياتي المطالعة وكتابة يومياتي.

غرفتي في الطبقة الثانية، وتطل على شارع خلفي هادئ.

في مواجهتي، في الأسفل، تقبع بقالة الحاج سلطان. وهذا الحاج عندما يراني أطل من النافذة، يقف مبتسماً ببلاهة، ويقوم بحركة بذيئة.. يقوم بإدخال مفتاح قفل بقالته الضخم في أذنه، ويحركه دخولاً خروجاً وعيناه تبرقان بوحشية.. وحينها لا أتمالك نفسي، فأجري إلى الحمام، وأرجع بفردة شبشب، وألوح بظاهرها في وجهه.

هو في سن والدي، عمره خمسون عاماً، قصير بدين، لحيته مبرقشة بشعيرات بيضاء، وفي جبينه زبيبة الصلاة.

وبدلاً من أن يغضب ويهيج، أراه يغمز لي بعينه، ويهز رأسه بحبور، وكأنه واثق من أنه سينالني يوماً ما!

● مقطع من الجزء الأول لرواية "بلاد بلا سماء"

أين تذهب؟

العفيف تناقش ثقافة الاختطاف

تقيم مؤسسة العفيف الثقافية غدا الثلاثاء ندوة بعنوان "الاختطاف وكيفية التعاطي معه"، يشارك فيها المحامي عبدالرحمن برمان، والأستاذة المحامية نبيلة المفتي، والحقوقي باسم الحاج، والحقوقي وضاح الجليل.

الندوة التي تديرها الناشطة الحقوقية بلقيس اللهبي، ستركز على جريمة الاختطاف التي ازدادت نسبتها في السنوات الأخيرة، وتلتفت لكيفية تعامل الدولة مع مرتكبي هذا الفعل، وما ينتجه هذا التعاطي من حالة لامبالاة في تكرار ارتكاب هذا الجريمة بصور مختلفة.

معرض اليمن للكتاب

في صنعاء تتواصل فعاليات معرض اليمن الدولي للكتاب الذي ترعاه مؤسسة الغانم، وافتتح الخميس الماضي.

يستمر المعرض الذي يشارك فيه 60 دار نشر يمنية وعربية، حتى الجمعة القادمة.

مهرجان لصيف صنعاء

تتواصل فعاليات مهرجان صيف صنعاء السياحي، التي تقام في حديقة السبعين. ويتضمن برنامج المهرجان الذي يستمر حتى نهاية يوليو، عددا من الفعاليات والأنشطة، وتشارك فيه عدد من الفرق المحلية والعربية والدولية.

ومن الفعاليات الثابتة: فقرات استعراضية للفرق المشاركة طوال فترة المهرجان، سهرات غنائية وإنشادية، عروض الأزياء، فعاليات شعبية، مرسم، كل أسبوع عرض سينمائي، عرض النقش للحناء والنقش للخضاب.

حبر كثير

محمد الشلفي

ماذا لو أحبتني الفتاة
لو انشغلتْ بي لحظة دخولي الغرفة.
ماذا لو عرفت كيف أصحو وتحضر كذكرى في بدايتها.
ماذا لو
أحضرت لي قلما وورقة
كي أرتبها بمزاجي
ومنديلا كي أمسح دمعتي
وقمرا هو وجهها
ليضيء في العتمة..
هل سأكون مضطرا للحنين إلى ولد يحمل اسمي؟

●

منذ يومين مات أحدهم بينما لص يسرق أمواله
لم تكن لديه فرصة للتفكير سوى بحقنة تنقذه من الموت.
منذ يومين في القاعة.. قاعة العزاء
شرب الناس عصيرا للفرح.
منذ يومين لم أكن أريد أن أتوقف عن الكتابة
أشعلت الشمعة
لكن أنفاس جارتي أطفأتها
الجار كالظلام أحيانا.
منذ يومين تركت الحزن يتحكم بي
فأقصاني كما يقصي أيديولوجي خصمه.

●

لا الأصدقاء أصدقاء
والأعداء ليسوا إلا ما هم عليه!
ها أنذا واحد ككل واحد
يحكي قصته
سيد ككل السادة
محدق بي وحدي
سياسي ككل السياسيين
أحب المال العام
لو سمح لي أن أقول:
سأشرح كيف يمكن أن نحب العصافير
كيف يمكن أن تصبح الشجرة
أمنا الأولى
والطين أبانا الأول.
سأقول:
الشعر معيار الحضارة فقط.
سأقول:
أن تحبوا الأشجار يعني أن تحبوا أنفسكم..
علموا أبناءكم البن
ليقودهم إلى المعركة منتصرين.

●

ها أنا وعمري ينتصف
أعجز عن فهم العالم
كيف يدير حياته
أعجز عن فهم
كيف يتكاثر الحزن فيه
فالأشياء ليست ذاتها
أفسدتها المواد الحافظة.
أيها العالم:
لا بد أن هناك عالما آخر لا يشبهك
يعرف كيف يحل مشكلة الانحباس الحراري.

●

لا أريد التوقف عن الكتابة فنشيد العصافير
أقل من أصوات المكائن
والأخضر
أقل من الإسفلت
والعزلة
أقل من الإعلام.
لو توقفتُ
كيف سيحكي شهريار؟
من سيفسر البسمة
ويشم الوردة
ويشرب المطر
من سيحب الفتاة
ومن سيتزوج بنت السلطان.
ما أزال في أول الوقت
وأنا شاعر
وأحب القراءة
وأفكر بترميم ما
وفي إمكانية الموت بطريقة أخرى.
في القلب
ما يزال حبر كثير لا يريد أن ينتهي.

صنعاء 2010/6/9

قصص قصيرة

عبدالباسط عبدالله مقبل
Assdaait@Gmail.com

فضيلة

ماشياً في الشارع الخلفي للحارة الشاب المسالم ذو السمعة الحسنة، إذ رأى مشهداً غريباً وشديد الوقاحة؛ رجل ثلاثيني العمر ذو لحية كثيفة، رآه يضرب امرأة منقبة بشكل عنيف يستفز المشاعر، يستبعد أن تكون من أهله من شدة الضرب، فلم يتمالك نفسه أمام مشهد كهذا، وأسرع لنجدة المرأة، فتعارك مع الرجل، وكانت النخوة العامل المرجح الذي جعل الشاب المسالم يوسع الرجل ذا اللحية الكثيفة ضرباً مبرحاً، لم يوقفه عن ذلك إلا ضحكة خرجت من داخل العباءة السوداء شك في أنوثتها، حينها استرجع الرجل الملتحي أنفاسه وأبعد حيرته بأن قال له إن المرأة التي أمامه ما هي إلا الرجل المشهور بشذوذه بالحارة. انتاب الشاب المخدوع شعور بالأسف لدخوله هذه المعمعة السخيفة، فلم يدر إلا وهو ينقض على الرجل /المرأة، فاستعان الأخير بأقصى مهاراته في تقليد أصوات النساء، وصاح يستنجد الناس بصوت عالٍ. تجمع الناس من كل الأزقة جهة الصوت، في البداية هجم عليه بعض الشباب الذين ينتظرون هذه الفرص لإثبات فتوتهم، وعرفوا أن المرأة صديقهم، وتبعهم بقية الناس حتى الذين لا يعرفون ما هي المشكلة، وكاد الشاب يهلك بين أيديهم حتى سقط النقاب من الرجل /المرأة وهو مستمتع بما يحدث أمامه، فتسمروا مشدوهين أمام الفتى الذي كاد يهلك على أيديهم كأنهم في مسرح لا يعرفون من كتب سيناريو المسرحية العبثية التي مثلوها باندماج تام.

مقهى وكوفي نت

كان ذلك اليوم غير اعتيادي منذ الصباح؛ حيث السحب تعقد اجتماعاً في السماء، وتنثر بشكل ارتجالي بعض زخات المطر؛ بالرغم من أنه ليس موسماً للأمطار ولا حتى للزخات الخفيفة، حينها استيقظ أحمد على اتصال أصدقائه ليذهب معهم إلى الشاطئ. بدل ثيابه وخرج مسرعاً في الشارع الذي يسكن فيه –وهو شارع قديم حديث يتلخص هذا التناقض بتقابل المقهى الشعبي الذي كان أحد رواده، ومقهى الإنترنت الذي صار من مدمنيه– متجهاً إلى أصدقائه نهاية الشارع، لا يعلم أن الكثير من التجاذبات التي كانت تشغل أوقات فراغه ستعترض طريقه في تلك اللحظة وبنفس الوقت. أولها صديق سابق، سلم عليه وبدأ بأسطوانة الوعظ ولومه لعدم حضوره محاضرات الشيخ الفلاني، ثم انتقاد ملبسه الذي حيرته دلالاته المتناقضة؛ فالفانلة عليها صورة جيفارا بنجمته الحمراء، ووسط الحزام المحيط (بالفوطة) الشعبية تمثال الحرية، وقبعة عليها شعار ناد أوروبي هو من مشجعيه المتعصبين. وبينما هو يحاول إنهاء المقابلة واللحاق بأصدقائه توقفت سيارة بجانبهم وظهر من نافذتها شخص يعرفه معرفة سطحية من القيادات الشبابية لأحد الأحزاب، كان قد عرض عليه عضوية الحزب، قاطع حديثهم وقال له: لماذا لم تأت بالصور، وشخص آخر من حزب آخر يعرفه أيضاً معرفةً سطحية، لكنه بدون سيارة دخل بينهم، وفي نفس اللحظة توقفت سيارة على زجاجها الخلفي علم للفريق المنافس والعدو التقليدي لفريق أحمد، خرج من نافذتها شاب شعره كشجرة صفيية يتلفظ بالسباب على فريق أحمد، حتى هاتفه الجوال شارك باعتراض طريقه بنغمة الرسالة التي عرف مسبقاً أنها من شركة الاتصال. كل هؤلاء يقومون بعملية الاعتراض والتشويش. وبينما هو يكاد يتميز من الغيظ لا يدري كيف يفلت منهم ويلحق بالرحلة، أذاع تلفزيون المقهى الشعبي المفتوح على قناة إخبارية، خبراً عاجلاً: تفجير الفندق الذي تجتمع فيه كل الأطراف السياسية والدينية والقبلية لحل أزمة البلد الراهنة. كما انصدم وارتبك البلد لهذا الخبر انصدم وارتبك الشارع، وانفض من كانوا حول أحمد، وهرعوا نحو المقهى. تنهد أحمد تنهيدة تنم عن مشاعر مختلطة مجهولة الملامح، ثم عرج على مقهى الإنترنت ليستعلم من وكالات الأنباء العالمية تفاصيل الخبر، ناسياً أو متناسياً الرحلة إلى الشاطئ.

حب وحقد وقات وفل

جلسوا على أحد الأرصفة في ظهيرة حارة، وفي رأس كل واحد من الأصدقاء الثلاثة يدور سؤال واحد: من أين سنخزن اليوم؟ جيوبهم كالعادة تجيب بالخواء. بطالتهم تجيب بالفراغ. زاد من يأسهم حين قال لهم أحد الراجعين من السوق إن السوق نار! وبينما هم غارقون في لعن حظهم وبطالتهم وعزوبيتهم وأشياء أخرى؛ توقفت سيارة فارهة أمامهم وخرج منها رجل ذو هندام يعرفونه جيداً، في إحدى يديه كيس فيه قات من النوع الفاخر، وفي الأخرى عقد من الفل ذكرهم أنه يوم الخميس، ذكرهم بذكريات مشتركة بينهم: بالفتاة التي أحبها ثلاثتهم في مرحلة الثانوية وتفرقوا بسببها وهم الأصدقاء منذ الطفولة، وشتتهم جمالها عن دراستهم وعن أهلهم، لخبطت حياتهم وفرقت كيان صداقتهم. كانت تعطي كل واحد منهم أملاً كاذباً لم يدركوا أنه سراب حتى فضلت الزواج من رجل في الخمسين من عمره يملك المنصب وما يصاحبه من مغريات، رجحته على جميع مريديها. هو الرجل الذي أمامهم وبيده القات والفل، ينظرون إليه ومشاعر مختلطة تنتابهم، مزيج من الحقد عليه، هذا الرجل الذي سلبهم هذه الأشياء ورماهم على الرصيف، والتوق إلى القات الذي في يده على الأقل سيحل أزمة اللحظة (الكيف)، والتحسر حين يرون الفل وهم يعرفون أي جسد سيرتدي هذا العقد؛ جسداً طالما تمنوه.

في تلك الأثناء احتكت سيارة مارة بسيارته، فجعل يشجب ويشتم السائق الذي لم يمنعه الهندام والسيارة الفارهة من النزول والعراك معه، فتجمع الناس لفض الشجار، سقط القات والفل، جعل أحد الثلاثة يقول: فرصتنا الأخيرة. عارضاه على هذا العمل، لكنه ذهب لاسترداد حقه حسب قوله. لكن كيس القات كان قد اختفى بلمح البصر! بعد فض الشجار وهم ما زالوا جالسين على الرصيف رأوا عقد الفل في الأرض وقد انفرطت حباته مهاناً. جمع أكثرهم رومانسية حبات الفل ووزعها بينهم، وبدأوا بالتسكع بديل القات وهم يتراشقون بالفل ويضحكون بشكل هستيري على الرجل والقات والفل، وعلى أيامهم الخاوية.

● من مجموعة "ارتباك لحظي"

ميرا

أحمد عبدالرحمن
Ahmed7341@gmail.com

الفارق أنك لست هنا..
أكون غبياً إن قلت شبعتك.. لكني الآن أتقيؤك
من جوف لم يشعر بطعمك المغاير لما سبق أن جرب!
ما الذي استوقفني فيك.. غير الحشو الزائد..
غير قبحك اللذيذ!
أشعر بمدى قدرتي على اللعب المكثف لدور الضحية، وبراعتك في تمثل دور الجلاد..
الجلاد الغبي الذي يجلد دونما سبب!
أنت تفعلين بي ذلك..
وحين أصرخ أحبك.. أكون في الحقيقة لم أدرك ما إذا كنت أحببتك أم أدمنت صفعك الموبوء؟!
يقال بأن النساء أرق قلوباً وألين أفئدة!. إنهم يكذبون.. ومع ذلك نصدقهم.. ونردد ما تلوكه ألسن العامة بسذاجة!
"ميرا" من أي جنس جئت.. وأي جنية رمت بك إلى أذني!
لماذا على أكثر من مهل أموت؟.. وأمضي في سماع حديثك الممل كل مساء..
حديثك الآتي من أقصى مدينة في القلب..
أحن الآن لصوتك يثقبني بحكاياتٍ ليست جديدة..
الحياة التي تعيشينها محض زيف..
لماذا لا تحدثينني عن أشياء لا تخصك، أو عما سنقترفه بعد لحظات من جنون..
أنت هناك، وأنا هنا أتخلص مني..
أمارس معك هوايتي في الغباء المركب...
وأنت تستعذبين غبائي.. حين تحدثينني عن الله، وعن محمد...
تجبرينني على سماع قصصك الساذجة والغبية..
ماذا لو أنني أغلقت سماعة الهاتف اللعين في أذنك؟.. كما فعلتُ آخر مرة حين لم يرن هاتفك بصوت مسموع؟
أظنني نغمة صامتة..
أو أنني فائض عن الحاجة المؤقتة..
حاجتك لغبي لا يحتلم بغير شفتيك تمتصان ما تبقى من حروف في حلقه!

السياحة تأكيد لمواردنا السياحية الكبيرة وتعزيز لدورنا الوطني في الحفاظ على موروثنا الحضاري وبيئتنا الطبيعية
YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
www.yementourism.com

www.alnedaa.net
Alnedaa.yemen@gmail.com

الاثنين 7 شعبان 1431هـ
الموافق 19 يوليو 2010 العدد (243)
Mon. 7/8/1431
19 July 2010

كلعادة

نعمان قائد سيف
freejourn@yahoo.com

لـم يجد الوزير المحترم جبران باسـيل بداً من ردع / صعـق المتخلفين من علية القوم، غير سـرعة قطع التيار عن قصورهم وأماكنهم، بعد أن أمهلهم شـهراً كاملاً، للإسـراع بتسـديد ما عليهم لأقرب مكتب تحصيل، إيفاء بالتزاماتهم تجاه الدولة الخدومة، كمواطنين صالحين، لا فارق بينهم وبين بقية أفراد الشعب، فقد كانت الاستجابة الأولى للإنذار بواقع 25٪، بمجرد ما أحس المتثاقلون بجدية الوزير، الذي لم يعط اعتباراً لمكانة سياسية أو هالة دينية أو زعامة طائفية، في بلد تثقل كاهله تكاليف تشغيل الإنارة والتبريد والتدفئة والآلات والولاءات الضيقة!

لقد بلغ مدى صبر وزارة الكهرباء في الدولة الشـقيقة الفقيرة، حداً لا يمكن السـكوت عنـه، بعد أو وجدت أن حاصل جمع الديون المسـتحقة للخزينـة العامة تجاوز الـ8 ملايين دولار أمريكـي، فما كان من الوزير إلا أن يبلغ الجبابرة صراحةً، على اختلاف مشـاربهم وانتماءاتهم وجهويتهم، أن الكل سواء، فما ينطبق على المواطن العادي بالضرورة يشملهم، فالكل أولاد تسـعة وأبناء وطن واحد، إذ ليس من العدالة أبداً أن يرفل النافذون الباذخون بالنعمة وكأنها مباحة لهم، فيما الأغلبية الساحقة تتكبد عناء الدفع بانتظام على حساب قوت يومهم ومصاريف أطفالهم، فكان القرار الشـجاع الذي لم يسـتثنِ أحداً رغم العتاب الذي جاءه من كل حدب وصوب، وتمسـك الوزير المسـؤول بموقفه، ولا أعرف إلى الآن كم زادت نسـبة من هرعوا لتسديد ما عليهم رغم أنوفهم، ومؤكد خضع البقية أو جلهم للحق العام، و"ما في حدا أحسن من حدا" حسب التعبير اللبناني الفصيح!

بالمقابل.. عندنا قبل 3 سـنوات تحدثت الأخبار كالعادة، وهي في الحقيقة (كلعادة)، عن توجيه رئاسـي إلى الحكومة بسـرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد المتخلفين عن تسـديد فواتير الكهرباء مهما كانت مكانتهم السياسـية والاجتماعية، ولم نسـمع خبراً عن اللجنة التي شـكلها مجلس الوزراء، وحتى اللحظة لا زالت الوزارة الدائنة تترجى المتخلفين –وهم متخلفون حقاً من كل جانب– تسـوية ما عليهم من ديون مسـتحقة، ولو بالتقسيط المريح، ولا مجيب. ولم أسـمع، وأقرأ شـخصياً عن قامة أو جهة سارعت إلى الاستجابة، بما فيها القصـر الجمهـوري ووزارة الدفاع وجامع الصالح ورؤوس القبائـل وغيرهم من متنفذي المرحلة. ويكفي الذكر والتذكير هنا أن ديون المؤسسـة العسـكرية تسـاوي لوحدها حتى سـبتمبر الماضي، إجمالي ديون المتخلفين في لبنان إلى أمس القريب بالريال اليمني، فيما القصـر الجمهوري حتى تاريخـه مطالب بمليون دولار فقط، وجامـع "الصالح" هو الآخر مديون، بينما إنارته مسـتمرة رغم الإيمان الذي يشـع بالكهرباء مـن داخله وحواليه، في ظاهرة مستفزة لجميع المسلمين، باستثناء شلة من المنافقين. فهل لنا بوزير من أهل الكتاب يطفئ نور الفاسدين في اليمن؟!

لقطات برلمانية

100 جنبية صيني للتحكيم

بعد أن انتهى النائب صخر الوجيه من استعراض جملة من الشواهد التي تثبت فشل رجال الأمن في أداء واجباتهم، اقترح على وزير الداخلية وعلى الحكومة أن يحافظوا على الأمن بـ"شراء 100 جنبية صيني ليحكموا هذا المنقطع وذاك المخرب والخاطف". بدا وضع الوزير حرجاً لاسيما أمام مقارعة النواب له بالحجج والبراهين، في جلسة استجواب أخضع لها. وضع النواب صورة الوزير على المحك، لكنه عندما سمع مقترح الوجيه تنفّس قليلاً مع ابتسامة خفيفة.

الوزراء محصنون من برلمانيين

يرافق حضور أعضاء الحكومة إلى البرلمان حضور آخر: مذكرات النواب. لن يتخذ المجلس أي قرار بحق الحكومة مهما بلغ فسادها. عشرات النواب في "جيوب الوزراء". فعند حضور الوزراء إلى البرلمان يلتف عليهم النواب كأب النحل.

ويطلق الراعي تنبيهات متكررة في الجلسة الواحدة: "اجلسوا يا جماعة خلوا الورق لما يخرج". أحيانا لا يلتفت أحد إلى استجداء الراعي، فيضطر إلى إعادة التنبيه: يا جماعة ما لكم، خلوا الوزير يسمع... ذلحين ليش استدعينا الوزير عشان يوقع لكم الأوراق.. أعوذ بالله... أحمد اجلس يا محمد ارجع الكرسي حقك..

الموضوع أكبر من صياح الراعي، فالنواب يرونها مناسبة استثنائية، فهم يترقبون حضور الوزير منذ فترة. لا يريدون أن يستفسروا، فكل همهم هو توقيع الورقة، لذا فغالباً لا يستمعون لصوت الراعي ولا ضربات المطرقة، وأحياناً يجلسون خلف الوزير ويقومون بطلب إمضائه من الخلف. فيضطر الراعي إلى توجيه الوزير: يا وزير ولا عاد توقع ورقة ذلحين لو هو من هو... هذا ما عادوه.

منظر بائس، يلهثون وراء المصالح. في جلسة الاستجواب لم يستطع الوزيران أن يسمعا كلمة من الاستجواب. كانا مشغولين: وزير الداخلية مشغول بتوقيع مذكرات. لقد أمضى على ما يزيد على 20 مذكرة لنواب، بينهم رئيس كتلة المؤتمر البرلمانية سلطان البركاني ونواب من المعارضة. وكان نائب رئيس الوزراء مشغولاً بالحديث الجانبي مع وزير شؤون مجلسي النواب والشورى أحمد الكحلاني.

حضر إلى جانبهما عدد من الوزراء، فانقض النواب على وزير الدفاع مما اضطره إلى التراجع إلى مؤخرة القاعة وهم خلفه وفي أيديهم مذكراتهم، ووزير التربية والتعليم كذلك. وقد سمح لهما الراعي بالانصراف في وقت مبكر لإعفائهما من الإحراج.

الراعي غير مصرح له بالعمل!

قبل فترة غادر رئيس مجلس النواب العميد يحيى الراعي اليمن إلى المملكة العربية السعودية للعمرة. لكنه فوجئ عندما أعيد له جواز سفره من السفارة السعودية وقد ختم عليه "غير مصرح له بالعمل". وقد كشف للنواب عن ذلك الإجراء خلال مناقشة البرلمان لمعاناة المقيمين اليمنيين في السعودية وما يتعرضون له من انتهاكات وتعسفات. فأراد الراعي أن يوضح للنواب أن الإجراءات لا تطال المقيمين فقط، بل تصل إلى من يملكون حصانة دبلوماسية أيضاً.

الراعي يبحث عن أحزمة لربط النواب

في جلسة الأربعاء، كان البرلمان يستجوب وزير الداخلية عن أسباب الاختلالات الأمنية، فيما كان نواب يجولون القاعة غير آبهين بما يجري. يصاحب مرورهم تشويش على جو القاعة الجاد. وكان بشر يعاتب وزير الداخلية على القرار الذي اتخذه قبل أيام، قائلاً: "وزير الداخلية أصدر قراراً بإيقاف جميع مدراء المرور في الجمهورية، لأنهم لم يلتزموا بربط الأحزمة، وكأن الأمن مستتب في جميع المحافظات، ولم يبقَ إلا ربط الأحزمة. ولم يطلق دعوته هذه بالإبلاغ عن قتلة القبيطة، ولم يحرك قوات الأمن للقبض على المتقطعين.. فقاطعه الراعي لردع الذين يجولون القاعة، قائلاً: نشتي نربط الحزام للأخ علي والأخ صادق (البعداني) والأخ محمد (الحزمي)، لأنهم ما قدروا يجلسوا فوق الكراسي.

المتهبون

في جلسة استجوابات الوزراء، طرح النواب عدداً من المقترحات لمعالجة الاختلالات الأمنية وأوضاع المحافظات الملتهبة، وكيف تتعامل الأجهزة الأمنية مع المخالفين للقانون بانتقائية، وتأخذ بحسابات مناطقية غير مسؤولة. وعند انتهائهم أراد الراعي أن يبلور هذه المقترحات في مقترح واحد، فقال: لازم خطة أمنية تتحرك بتكتيك عسكري وكل الناس يتعاونوا معها. مش صح إنحنا نقول فلان ملتهب وفلان مش ملتهب.

ممارسة الديكتاتورية

في حين كان النائب أحمد سيف حاشد يقرأ استجوابه، كان عدد من النواب ملتفين على وزير الداخلية وينتظرون توقيع مذكراتهم الشخصية، ويصدرون أصواتاً مزعجة. ضرب الراعي بالمطرقة مرتين ثم نبّه هؤلاء: أولاً تصيحوا جنب أحمد سيف حاشد وهو بيقرأ الاستجواب وتقولوا أنا أمارس الديكتاتورية ضده. اجلسوا عشان لا يقل هكذا.

ومعلوم أن الراعي وحاشد خاضا معركة شرسة في سبيل تحقيق الاستجواب المقدم من الثاني. وقد نفذ حاشد اعتصامات مفتوحة وإضراباً عن الطعام على مقعده داخل البرلمان حتى حققوا له مطالبه، وهي مطالب مشروعة وليست شخصية، وإنما مطالب باستجواب الوزراء على خلفية مقتل 4 من أبناء القبيطة. ولولا حاشد لما تم استجواب أي من الوزراء في أية قضية، وقد دفع ثمن ذلك وحيداً.

عودة اليسار في ندوة لمنظمة جار الله عمر

تنظم منظمة الشهيد جار الله عمر في الحزب الاشتراكي بأمانة العاصمة، ندوة حول عودة اليسار.

يلقي الدكتور فؤاد الصلاحي محاضرة حول "عودة اليسار –رؤية جديدة"، وذلك الخميس المقبل الساعة الرابعة عصراً في المقر المركزي للحزب الاشتراكي في صنعاء. والدعوة عامة.

لوحة إعلانية تسقط فوق عدد من السيارات بذمار وتتسبب في قطع الطريق العام

سقطت لحوحة إعلانية تابعة لشركة "داديه" امس فوق مجموعة من السيارات في مدخل محافظة ذمار.

وقال شهود عيان لنيوز يمن ان سقوط اللوحة الإعلانية أدت إلى قطع الطريق العام بين محافظتي صنعاء و اب حتى كتابة الخبر.

واضاف الشهود ان اكثر من 600 سيارة لا تزال واقفة في طوابير طويلة.

ولم يتسنى الاتصال لمعرفة ان كان هناك ضحايا في الحادثة.

يذكر انه ليست المرة الأولى التي تسقط فيها هذه اللوحة.

مسابقة لبوستر التعذيب ينظمها الشقائق

يعلن منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان عن مسابقة لاختيار أفضل بوستر رمزي الطابع لحملته عن مكافحة التعذيب في اليمن، حيث سيقدم المنتدى مكافأة رمزية للفائز بالمسابقة وطباعة البوستر ونشره على المستوى الوطني والعربي، مع احتفاظ الفائز بحقه الأدبي وإيراد اسمه كمصمم في البوستر حين الطباعة. وسيتم استلام التصاميم والإعلان عن الفائز/ة بعد شهر من تاريخ هذا الإعلان.

نافذة

منصور هائل
mansoorhael@yahoo.com

الحاكم حين يأكل نفسه

الواضح أن الحزب الحاكم في هذا البلد لا يشبه أي حزب حاكم في أي بلد، ولعله لا يشبه حتى نفسه!

فهو يمعن في إهانة ناخبيه وشعبه حين يتسول المساعدات والهبات من أجل تغطية عجز الموازنة العامة، وفي عين الوقت يبرم صفقة لشراء أسلحة بمليار دولار، ويحدث ذلك بينما تسبح عاصمة البلاد ومعها العاصمة الاقتصادية عدن والمدينة الثالثة الأكبر بل والأولى على المستوى الاستثماري المكلا، في بحر من الظلام بسبب من انقطاعات التيار الكهربائي الناجمة عن انفجارات وحرائق هائلة أصابت محطات الكهرباء في كل من مأرب والمكلا وعدن، علاوة على الضالع، وغير ذلك من المناطق والمديريات الأخرى التي تعرضت فيها المحولات والكابلات الكهربائية لتعديات بالأعيرة النارية، وضُربت بالقذائف، ما أسفر عن إظلام شبه تام، وشلل شبه عام في معظم المحافظات الجنوبية، وفي العديد من المديريات والمناطق الشمالية.

ويمعن هذا الحزب الحاكم في إهانة الناخبين والشعب الصابر المسكين لمجرد أنه يملك الجرأة على الإعلان بأنه عقد العزم على المضي منفرداً في الانتخابات القادمة بأبريل 2011، فهو واحد أحد ولا يشبهه أحد حين يخوض غمار التنافس مع نفسه دونما اكتراث لما يعنيه ذلك من إخراج تام للبلاد من نصاب السياسة والعقلانية، وتدويخها في دوامات اللامعقول، على خلفية إخراج أكثر من محافظة كاملة من دائرة الاستقرار، وزجها في أتون "أزمة الوجود" ثم في أتون "أزمة البقاء" كما هو الحال في محافظة صعدة –مثلاً– التي لم تخرج من براثن الخراب والدمار والاحتراب، وهي المحافظة الأكبر والأكثر سكاناً في المثلث الزيدي!

ولا يلتفت هذا الحاكم ولا يكترث لما يعنيه الاحتراب في مأرب، أو بين قبائل بلحارث وعبيدة في الحدود بين مأرب وشبوة، أو التخوم المتداخلة والمتقاطعة للنفط والغاز، ولا يعنيه أمر محافظة أبين التي ترزح كما أرجاء كثيرة في برزخ "الهدنة"، وتقع أكبر مديرياتها –جعار– في قبضة الجماعات المسلحة.

ولا يلتفت هذا الحاكم وحيد القرن والخلية لتمخضات أفعاله ومفاعيله المترتبة على حربه الضارية التي شنها على محافظة الضالع قبل أن يجف حبر التوقيع على "هدنة" مع الحوثيين في صعدة، ولا لما يعنيه أمر عزل هذه المحافظة عن حركة الاتصالات والمواصلات، واعتقال وملاحقة العشرات من أهاليها، ورشق منازل السكان في عاصمتها بوجبات يومية وليلية من قذائف البنادق والهاون والصواريخ والدبابات وحتى الطيران، وجرجرتها بتلابيب العسكرة والعنف والدم والنار والجمر والرماد: الضالع الدائخة والذبيحة والصامدة في مواجهة أشنع عمليات التنكيل والتقتيل والتمييز التي تصفع الأذهان بكوابيس أنظمة التمييز العنصري، وجرائم الحرب ضد الإنسانية.

والأسوأ بل الأنكى من هذا وذاك أن هذا الحزب الحاكم يمعن، أيضاً، في استفزاز الناس وتسميك مشاعر الحقد والبغضاء والثأر في دخائلهم، واستثارة مشاعرهم البدائية وغرائزهم العدوانية العارية عبر تذكيرهم بأنه المنتصر عليهم والجاثم على صدورهم بقوة المدفع والدبابة والإكراه والغلبة، إلى جانب قوة النهب والسلب والاغتنام، وتلكم هي بعض الإشارات البسيطة التي انطوى عليها اجتماع اللجنة العامة للحزب الحاكم بل الإجماع في مستهله، حيث: "حيَّت اللجنة العامة يوم السابع من يوليو المجيد الذي رسخ فيه شعبنا اليمني ومؤسساته الدستورية قواعد الوحدة المباركة وانتصر في مواجهة مؤامرة الردة والانفصال التي أشعلتها العناصر المرتدة العميلة في صيف عام 1994"!

إنه التمجيد الوقح والفج لـ"الوحدة بالدم"، وهو تمجيد لا يعبد سوى الطريق إلى الانفصال المحتم، بل ويفضي إلى متوالية من الانفصالات التي أصبحنا نحترق بسعير شراراتها الأولى في كل يوم وعلى مدار كل ساعة.

إنه الحزب الحاكم الذي لا يشبهه أحد ولا يشبه حتى نفسه، ليس لأنه يقول ما لا يفعل، ولا لأنه لا يقصد ما يقول، أو لأنه يجمع بين النقائض والمفارقات، بل في مستوى ما آل إليه من حال يدعو إلى الرثاء والانذهال حين يجاهر بأنه سيمضي نحو الانتخابات بمفرده، وسيخوضها معركة حامية الوطيس مع نفسه بعد أن أعدم كافة المنافسين وقوض كافة شروط المنافسة والسياسة، وعاث فساداً وتكرس سيداً للخراب دون منازع في بلد تآكلت بناه التحتية، وتحلل إلى عناصره الأولية، وتصحر من كل شيء باستثناء هذا "الحاكم" الذي سيمضي نحو التهام نفسه بكل شره ونهم، وتلك هي المحصلة المرة و"الطبيعة" لمن يصل إلى كرسي الحكم بالجماجم وعلى الجثث وعبر أكل الخصوم، وينتهي مطافه إلى أكل نفسه.